

91.0

تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية
 للكاتب ، تأليف القطب التختاني ، محمد
 (أو محمود) بن محمد - ٧٦٦ هـ . بخط أحمد
 ابن علي بك بن سلمان بك ، ٧٧٢ هـ

٥٥ ق ٢٩ س ٢٦٥ x ١٩ سم
 نسخة نفيسة ، خطها تعليق قديم واضح . طبع
 الاعلام (ط ٤) ٣٨ : ٧ كشف الظنون ١٠٦٣ : ٢
 ١ - المنطق أ - المؤلف ب - النسخ
 ج - تاريخ النسخ د - شرح الرسالة الشمسية
 هـ - التختاني على الشمسية

42

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ١٠٩ - ١١٥٢
العنوان: ترجم العقائد المنطقية من شرح الشريعة
المؤلف: محمد بن محمد التتائي
تاريخ النسخ: ٥٧٧٤
اسم الناسخ: محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد
عدد الأوراق: ٥٥ - ١٩٨٤
ملاحظات: - - - - -

الرب ان تصديقا
 ابو الامام محمد بن ابي
 مصطفى

لازل استمرار الوجود في ارضه مقدره غير متناهية
 في حازن الماضي الابد استمرار الوجود في ارضه
 مقدره غير متناهية في جانب المستقبل

عبد الله بن محمد بن ابي
 عبد الله بن محمد بن ابي
 عبد الله بن محمد بن ابي

العقل جهر في طلع الله تعالى البر له نطق به نطق النطق
 وتسم في مهنة للآراء ولرايها

الحمد هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل قصد مطلقا

بكتك مستحسنا

من نعم الله سبحانه على عبده الفقير
 اليه حيث يتم في بطن
 يتم على الله عنهما
 امين

اصطلاح المتكلم في الجنس والنوع عكس اصطلاح
 المنطوق فانهم يسمون النوع نوعا والجنس جنسا
 قال الشيخ في اللغة الاحكام والخصائص الناجل
 في جوهرك

التردد في النسبة على السواء غير ترجيح
 شك والتردد فيها مع ترجيح احدهما فالطرف
 الراجح مع احتمال النقيض ظن والمزجج وهم

في شرح التفهيم على الرسالة والاصول
 الذي هو مطلقا وهو معنى العلم والتصوير اما ان
 يعتبر شرطا الحكم وهو التصديق او بشرط عدمه
 وهو التصوير التاذج المتقابل للتصديق
 او لا بشرط شي وهو مطلق التصور المعبر
 في التصديق شرطا او شرطه انهم قالوا لغيره



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وآل محمد
اردان لادهان حمدتكم انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وسلكه نعم اعز الخلق في محاسن
وجوده فلا لا في ظلم البالي انما زحكت الباهج واستب على صفى الايام انما زحمت الفاهج حمدتكم على ما
اولانا من الآلاء ازهرت رياضها ونسكها على اعطائنا من نعم الله ما لا يحصى ونسأله ان ينص علينا من الآلاء
هناك وتوفنا للعزج الى معارج عنايته وان يخص رسولنا محمد اسف البركات بافضل الصلوات دالة
المتقين وصحة المتقين بكل التحيات اما بعد فقد طال الجحاح المتغلب على المدة ومن ان السراج السالك
النسبة وابتين فيه القواعد المنطقية علما منهم بانهم سوا غيرنا ما نرا واستطردوا سخاها ما لم ازل
ادفع تواما منهم بعد قوم واسبق الا من يوم الى يوم لا شغفك بال قد استولى على سلطانه واختلال حال
قد سن لك برهانه الا انه كلما اردت مطالعة تشويها ازداد واحدا وتشويها فلم اجد بدا من اسعاهم
بما اتى خوا وابصاليهم الى غايته ما التفتوا فوجت ركاب نظري الى مقاصد الجاهل تحت طوارق البيان في مسالك
اصداف ولا يكتفوا شرحها من كسفتهم وجوه فوايد فوارها وناط اللالي على معاقد تواعدها وشممت الهام من راي
الرفعة والفت الطيفه ما ظن عنه ولا بد منه بعاريات رافقه تنطق معانيها الاذهان وقربيات
شأنه فحجبنا عما يرى لادان وخدمت به على خضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والبراهمة النسبية
جعلته بحيث يتصاعد بنضاد رتبة مراتب الدنيا والدن وتطاطا دون شراذم ذات دلالته رقا
الملوك السلاطين وهو المخدم الاعظم دستور اعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم سباق الغايات
في نصب رايات السعادات الباق في اسبغه العدل اقصى النهايات ناظرة ديوان الوزراء عيون العيان
الامان الاخضر من قمره القوي السعاده الابدية الفاح من منه العلياء والرخ العنايه السهرية محمد
قواعد الملوك الدينيه مؤسس مباني الدولة السلطانية العالي ههنا الجلال رايات اقباله الثاني بيان لاقبال
ايات جلالة ظل الله على العالمين بلحا الا فضل العالمين في الدنيا والآخرة والدين محمد وآله وسلم
الله لقبه وعنده شرفه لانه شرف في الدنيا والآخرة ما بهت اذ به نسبت والحمد لله رب العالمين
لاننا اعلام العدل في ايام دولته عليمه وقية العلم من الارضية غايته واياديه على اصل الحق قابضة
اعو اليه اعدا به في حق غايته هو الذي عم اهل الزمان بافاضا العدل والاحسان فخصهم بفضله بفاضل من
ونضال غيبتنا هيه ربح لاهل العلم مراتب الكمال ونصب لارباب الدين مناصب الجلال وحفظ لاصحاب
الفضل جناح بفاضل حق جليل الى جناب وقته بضاع العلوم من كل وجهي سحابة ووجه تفسار
مدين دولته مطايا لآمال في كل في عميق اللهم كما ابدته لاعداء كما اكل قاتل وكان في خلقه لنظم مصالح
خلق خلقه من قال امين ابني الله فحجة فان هذا دعاء يحمل البش فان في جيز القول فهو غايه المقصود
وتمت في حق الله تعالى ان لو فتح للصدق والصور وتحتفي عن الخطل ولما ضطرب انه ولي التوفيق
وبله ازقة التعاقب **قال** وربيته على مثله وتلك مقالات وخاتمة اما للمقدمة فيها كبري الاول

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى

قوله ان العلم نور والحق هدًى
قوله ان العلم نور والحق هدًى
قوله ان العلم نور والحق هدًى
قوله ان العلم نور والحق هدًى

وله اسناد امر الى اخر احيانا اوله وقال للجمع تصديق **اول** الرسالة مرتبة على مقدمه وتلخيص
وخاتمة اما المقدمة ففيها هبة المطلق وبيان الحاجة اليه وموضوعه واما المقالات فاولها في التوفيق
والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة واجزاء العلوم واما
رسمها عليها لانها يجب ان تعلم في المنطق اما ان توقف السمع عليه اولا فان كان الاول هو المقدمة وان كان
في الثاني فاما ان يكون الحق في عين الفردات وهو المقالة الاولى او عن المركبات فلا يخفى اما ان يكون الحق عن
المركبات الغير المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يخفى اما ان يكون
المنظر فيها من حيث الصورة وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة وهي الخاتمة والمصاد بالحق هي منها ما
يتوقف السمع عليه في العلم وتوجه توقف السمع اما على تصور العلم فلا في السماع في علم لولم يتصور اولادك
العلم لكان طالب للمجهول مطلقا وهو محال لانتع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر لان قوله السمع
في العلم يتوقف على صورة ان اراد به التصور بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون تصور بوجه فلا يخفى
التعريف او المقصود بيان سبب ايراد رسم العلم في مقدمات الكلام وان اراد به التصور بوجه فلا يخفى
العلم متصورا بوجه ما فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون تصور بوجه فلا يخفى
ان يقال لا من تصور العلم بوجه لكون السماع على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم بوجه وقف على جميع
سايده اجمالا حتى ان كل سلمه تراه عليه يعلم انها من ذلك العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يسأله لكن
عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة اليه فلانه لولم يعلم غايته العلم والغرض منه لكان طلبه
عبثا واما على موضوعه فلان ما بين العلوم كسب تاليف الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما استازع علم اصول
الفقه لان علم الفقه بحث فيه عن افعال المكلفين من حيث انها تحل ويحرم ويصح وينفد وعلم اصول الفقه باحث عن
الادلة السبعية من حيث انها تستنبط عنها الاحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذا كان موضوع اخر صار علم
فقهين منفردا كل منهما عن الآخر فلم يعرف السماع في العلم ان موضوعه اى شىء هو لم يتبين العلم المطلق عنه ولم
يكن له طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة الى المطلق سباق الى معرفته بوجه او رد ما في بحث وصدر الحق
بالتعريف العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة عليه فالعلم اما تصور فقط اى تصور لاحكامه وتصديق
ويعال التصور الساذج كصورنا الانسان من غير علم عليه شىء او استبان واما تصور مع حكمه وبعال للجمع
كما اذا تصورنا انسانا وحينما عليه بانه كائن او ليس كائن اما التصور فهو حصول صورة الشىء في العقل
فليس معنى تصور الانسان الا ان ترسم صورة منه في العقل فهايتنا الانسان عند العقل كما ثبت صورة الشىء
المرا لا ان المرأة لا تثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس براه تطيع فيها مثل المعقولات فقوله وهو حصول
صورة الشىء في العقل اسارة الى تعريف مطلق التصور فقط ذكر امرين احدهما التصور المطلق لان المعين
اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وانما يصح التصور فقط الذي هو التصور الساذج فذلك
لا يحتمل ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشىء في العقل على التصور الذي
مع حكمه لو كان يعرفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعاضد ان يعود الصير الى مطلق التصور فيكون

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى
والعلم نور والحق هدًى

فانما ان كانت قد عرفت ان يكون موجودا في ارضه غرضنا فيه فجاز ان يحصل لها علوم غرضنا فيه في ارضه الغرضنا فيه
تتبع هذا المثل من على حدوث النفس وقد بين علمه في نفي الحكمه **قال** بل البعض من كل منها
 البعض العقل والبعض نظري يحصل بالفكر وهو يتبع امور معلومه للتأدي الى المحمول وذلك ليس بصواب وانما البعض
 بعض العقلا وبعضا في مقتضى افكارهم بل انما يتبع الواحد نفسه في مقتضى مقتضى الحاشية الى قانونه بعد معرفه
 طرق اكتساب النظريات في الضروريات والاحاطة بالصحة والفاسد من الفكر الواقع فيها وقول المنطوق
 وسموه بانه الله قانونيه تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر **قال** اما ان يكون جميع التصورات
 والتصديقات بعضها او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض التصورات والتصديقات
 بعضها والبعض الاخر منها نظريا ولا تسمم مخموم فيها ولما نزل القمان لما وان تعين الثالث وهو ان يكون
 البعض من كل منها بدسيا والبعض الاخر نظريا والنظرية يمكن تحصيله بطرق الفكر لان من علم لزوم امر لاخر
 بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظرية بطرق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين المتشاكلين لانه حصول
 بطرق الفكر والاعتقالات من امور معلومه للتأدي الى المحمول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا
 احكامه والناظرين يتبين ما بان قد مرنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدي الذهن من غير ان يتصور الانسان
 وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث **وتسطن** المنعبر من طرفي المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل
 متغير غير ثابت فحصل التصديق بحديث العالم والتثبت في اللغة جعل كل شيء مرتبة وفي ارض اصطلاح جعل
 الاشياء المتعددة تحت مطلق علمنا اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقديم والتأخير والمراد بالامر
 ما فوق الامر الواحد وكذا كل جملة مستعمل في التوفيق في هذا الفن وانما اعني **ان** الترتيب لا يمكن الا بغير
 فصار عدوا بالمعلومة الى صفة صورها عند العقل وهي تتناول التصورية والتقديرية واليقينية والظنيات
 والاحتمالات فان الفكر كما يجري في التصورات تجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون
 والاحتمالات اما الفكر في التصور والتصديق يقتضي فكما ذكرنا **واما** في الظن فكل قولنا هذا الى بط منفسه الزا
 وكل ما يبط ينتزعه الترابه ينعدم فعلا الى بط ينعدم **واما** في اليقين فكل قولنا هذا الى بط منفسه الزا
 مستغن عن المورد قد مر فاعلم قد مر لا يقال العالم من لفظا مشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك
 يطلق على الاشتقاق الى اذ لم يطابق للواقع وهو اخضع من مبادئ ومن مبادئ التعريفات التحريز عن استعمال تعريف
 لفظا مشتركة لانا نقول لانا لفظا مشتركة لاستعمل في السورف الا اذا قامت قرينه على تعيين المراد من معانيها
 ومنها قرينه داله على ان المراد بالقلم المذكور في السورف الحصول العقلي فانه لم ينسج في هذه الكلمات الاربعة
 وانما اعتبر الجمل في المظهر حيث نال السادي الى محمول لاستعماله استعمالا معلوما وحصل الى اصل ومواعيم
 من ان يكون تصورا او تصديقا اما المحمول التصوري فاكثرا به من امور المصورة **واما** المحمول التصديقي
 فمن لزامه والتصديق من لفظا بين هذا السورف انه متمثل على العلل الاربع فالترتيب اساره الى العلم المصورة
 المطابقة فان صحح الفكر في الهيبة لاجتماعه الى صفة للتصورات او التصديقات كالهبة الى صفة لاجزاء السورف

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

في اجتماعها وتبينها الى العلم الفاعلية بالا التزام اذ لابد لكل ترتيب من مرتبة وهي هاهنا القوة العاقلة
 كالنبي للمصور واما معلومه اساق الى العلم المادية كقطع الخشب للسورف وللتأدي الى المحمول اساق الى العلم
 الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدي الذهن الى المطلوب المحمول كجلوس السلطان مثلا للسورف
 وذلك الترتيب الى الفكر ليس بصواب دائما لان بعض العقلا ايضا قضي بعضا في مقتضى افكارهم بل انما يتبع الواحد نفسه
 فكله الى المصدق بحدوث العالم واخر الى المصدق بقدر بل الانسان الواحد ساقضي نفسه كقضي مقتضى
 افتقد الفكر كقودي فكله الى المصدق بحدوث العالم ثم فكله فيفساق الفكر الى المصدق بحدوثه والفكر انما يتبع ما بين
 والا انه احتياج التفسير فلا يكون كل من صوابا فستالحاشية الى قانونه بعد معرفه مقتضى مقتضى الحاشية الى قانونه بعد معرفه
 من ضرورتها والاحاطة بالا فكار الصحة والفاسد الواقعة فيها اي في تلك الطرق حتى يعرف من ان كل طريق ياتي
 طريق ككتيب واي فكر صحيح واي فكر فاسد وذلك القانون هو المطلق وانما يسمى المطلق به لان ظهور القوة النظرية
 انما يحصل بسببه وسموه بانه الله قانونيه تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا في الفكر **قال** اما ان يكون جميع التصورات
 والتصديقات بعضها او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا او يكون بعض التصورات والتصديقات
 بعضها والبعض الاخر منها نظريا ولا تسمم مخموم فيها ولما نزل القمان لما وان تعين الثالث وهو ان يكون
 البعض من كل منها بدسيا والبعض الاخر نظريا والنظرية يمكن تحصيله بطرق الفكر لان من علم لزوم امر لاخر
 بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظرية بطرق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين المتشاكلين لانه حصول
 بطرق الفكر والاعتقالات من امور معلومه للتأدي الى المحمول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا
 احكامه والناظرين يتبين ما بان قد مرنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدي الذهن من غير ان يتصور الانسان
 وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث **وتسطن** المنعبر من طرفي المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل
 متغير غير ثابت فحصل التصديق بحديث العالم والتثبت في اللغة جعل كل شيء مرتبة وفي ارض اصطلاح جعل
 الاشياء المتعددة تحت مطلق علمنا اسم الواحد ويكون بعضها نسبة الى البعض بالتقديم والتأخير والمراد بالامر
 ما فوق الامر الواحد وكذا كل جملة مستعمل في التوفيق في هذا الفن وانما اعني **ان** الترتيب لا يمكن الا بغير
 فصار عدوا بالمعلومة الى صفة صورها عند العقل وهي تتناول التصورية والتقديرية واليقينية والظنيات
 والاحتمالات فان الفكر كما يجري في التصورات تجري ايضا في التصديقات وكما يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون
 والاحتمالات اما الفكر في التصور والتصديق يقتضي فكما ذكرنا **واما** في الظن فكل قولنا هذا الى بط منفسه الزا
 وكل ما يبط ينتزعه الترابه ينعدم فعلا الى بط ينعدم **واما** في اليقين فكل قولنا هذا الى بط منفسه الزا
 مستغن عن المورد قد مر فاعلم قد مر لا يقال العالم من لفظا مشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك
 يطلق على الاشتقاق الى اذ لم يطابق للواقع وهو اخضع من مبادئ ومن مبادئ التعريفات التحريز عن استعمال تعريف
 لفظا مشتركة لانا نقول لانا لفظا مشتركة لاستعمل في السورف الا اذا قامت قرينه على تعيين المراد من معانيها
 ومنها قرينه داله على ان المراد بالقلم المذكور في السورف الحصول العقلي فانه لم ينسج في هذه الكلمات الاربعة
 وانما اعتبر الجمل في المظهر حيث نال السادي الى محمول لاستعماله استعمالا معلوما وحصل الى اصل ومواعيم
 من ان يكون تصورا او تصديقا اما المحمول التصوري فاكثرا به من امور المصورة **واما** المحمول التصديقي
 فمن لزامه والتصديق من لفظا بين هذا السورف انه متمثل على العلل الاربع فالترتيب اساره الى العلم المصورة
 المطابقة فان صحح الفكر في الهيبة لاجتماعه الى صفة للتصورات او التصديقات كالهبة الى صفة لاجزاء السورف

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فيما يخص
 التفسير
 في العلم

فلا نظري في ذلك لاداء سلسل بل بعضه مدعي وبعضه نظري مستفاد منه **قوله** هذا اشار الى جواب معارضة
تورده علينا ونوجهها ان على المنطق مدعي فلا حاجة الى تعلمه ان لمولم يكن المنطق مدعي كان كسبي فاصح
في حصيله الى قانون اخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فاما ان يدور الاكتاب في التمسك بهما محال لان الكتاب
لازم لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم لولم ينته الا كتاب الى قانون مدعي وهو منوع لانا نقول المنطق
مخرج قوانين لا كتاب فاذ افترضنا انه كسبي وحاولنا ان كتاب قانون منها والقدر ان الاكتاب لانها المنطق
متوقف الاكتاب ذلك القانون على قانون اخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل لازم ونقول
الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه مدعي والالا يستغنى عن تعلمه ولا يجمع اجزاء كسبي والالزم الدور والتسلسل
كاذب المعترض بل بعض اجزائه مدعي كاشكال لمدول والبعض اخر كسبي كما في الاشكال والبعض الكسبي المستفاد
من البعض المدعي فلا يلزم الدور والتسلسل واعلم ان ههنا مقام من لاول الاحتياج الى المنطق في الثاني لاحتياج
الى تعلمه والدليل انما يتنص على ثبوت الاحتياج اليه فلا بعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا يجمع اجزائه
او لكونه معلوما ويكون الاحتياج حاشية الى نفسه فيحصل العلوم النظرية فالمدكور في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة
لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال** الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه
التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي
يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية
وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها
قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات **قوله** قد سمعت من العلم
لا يتبع العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق احص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص هو موضوع
بالعلم بالعام وحب اول تعريف موضوع العلم حتى يحصل معروض موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يثبت في ذلك العلم
عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه يثبت فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالحالات لعلم الفقه
فانه يثبت فيه عن احواله من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو ماوي لذاته
كالنفس الاخر لذات الانسان او يلحق الشيء لجزئيه كالحركة بالارادة اللاهقة للانسان بواسطة ان حيوان او للاحقة
بواسطة امراض عنه مساره كالنفس العارضة للانسان بواسطة المعجب والتقصير **قوله** هذا هو العوارض
منه لان ما يورث الشيء فاما ان يكون عروضة لذاته او لجزئيه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن الموضوع اما مساره
او اعم منه او احص منه او مبين فالتسليم لاول مدعي العارضة لذات المعروض والعارض لجزئيه والعارض للمساوي
اسمي اعراضا ذاته لا ستنادها الى ذات المعروض اما العارضة للذات فظاهر واما العارضة لجزئيه فلان الجزئ
المستند الى ذات والمستند الى ذات مستند الى الذات في الجملة واما العارضة للمساوي فلان المساوي
يكون مستند الى ذات المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء
فلو ان العارض ايضا مستند الى الذات والثلث الاخير مدعي العارض لا يرد خارج اعم من العوارض كالحركة بالارادة
للابيض بواسطة ان جسمه وما اعم من الابيض وغيره والعارض الخارج لخاص كالفعل العارض للحيوان بواسطة
انه انيان وهو احص من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحركة العارضة للامر بسبب النار مدعي مبينه

هذا اشار الى جواب معارضة
تورده علينا ونوجهها ان على المنطق مدعي فلا حاجة الى تعلمه ان لمولم يكن المنطق مدعي كان كسبي فاصح
في حصيله الى قانون اخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فاما ان يدور الاكتاب في التمسك بهما محال لان الكتاب
لازم لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم لولم ينته الا كتاب الى قانون مدعي وهو منوع لانا نقول المنطق
مخرج قوانين لا كتاب فاذ افترضنا انه كسبي وحاولنا ان كتاب قانون منها والقدر ان الاكتاب لانها المنطق
متوقف الاكتاب ذلك القانون على قانون اخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل لازم ونقول
الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه مدعي والالا يستغنى عن تعلمه ولا يجمع اجزاء كسبي والالزم الدور والتسلسل
كاذب المعترض بل بعض اجزائه مدعي كاشكال لمدول والبعض اخر كسبي كما في الاشكال والبعض الكسبي المستفاد
من البعض المدعي فلا يلزم الدور والتسلسل واعلم ان ههنا مقام من لاول الاحتياج الى المنطق في الثاني لاحتياج
الى تعلمه والدليل انما يتنص على ثبوت الاحتياج اليه فلا بعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا يجمع اجزائه
او لكونه معلوما ويكون الاحتياج حاشية الى نفسه فيحصل العلوم النظرية فالمدكور في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة
لانها المقابلة على سبيل الممانعة **قال** الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه
التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي
يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية
وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها
قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات **قوله** قد سمعت من العلم
لا يتبع العقل الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق احص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص هو موضوع
بالعلم بالعام وحب اول تعريف موضوع العلم حتى يحصل معروض موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يثبت في ذلك العلم
عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب فانه يثبت فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكالحالات لعلم الفقه
فانه يثبت فيه عن احواله من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو ماوي لذاته
كالنفس الاخر لذات الانسان او يلحق الشيء لجزئيه كالحركة بالارادة اللاهقة للانسان بواسطة ان حيوان او للاحقة
بواسطة امراض عنه مساره كالنفس العارضة للانسان بواسطة المعجب والتقصير **قوله** هذا هو العوارض
منه لان ما يورث الشيء فاما ان يكون عروضة لذاته او لجزئيه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن الموضوع اما مساره
او اعم منه او احص منه او مبين فالتسليم لاول مدعي العارضة لذات المعروض والعارض لجزئيه والعارض للمساوي
اسمي اعراضا ذاته لا ستنادها الى ذات المعروض اما العارضة للذات فظاهر واما العارضة لجزئيه فلان الجزئ
المستند الى ذات والمستند الى ذات مستند الى الذات في الجملة واما العارضة للمساوي فلان المساوي
يكون مستند الى ذات المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى ذلك الشيء
فلو ان العارض ايضا مستند الى الذات والثلث الاخير مدعي العارض لا يرد خارج اعم من العوارض كالحركة بالارادة
للابيض بواسطة ان جسمه وما اعم من الابيض وغيره والعارض الخارج لخاص كالفعل العارض للحيوان بواسطة
انه انيان وهو احص من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحركة العارضة للامر بسبب النار مدعي مبينه

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

للماء يسمى اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض والعلوم لاسي الا على الاعراض الذاتية لموضوعها
فلذا يقال عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي الى اخره اشار الى الاعراض الذاتية واقامه الحد مقام المحدود واذ امكن
هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عن عوارضها الذاتية ويبحث
في العالم عن عوارضها الذاتية وهو موضوع العلم فيكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق واما فان
المنطقي يبحث عن عوارضها الذاتية المعلومات التصورية والتصديقية فلا يثبت عنها من حيث انها توصل الى
مجهول تصوري او مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحويان والفصل كالناطق وما هو موهوبان تصور بان في
انها كيف تركبان ليوصل الى مجموع الى مجهول تصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم
متغير وكل متغير محدث كيف تولف فيصير قريبا موصلا الى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث
عنها من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وحسنة وذاتية وعرضية وحسنة
وفسلة وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا اي بواسطة كون المعلومات
التصديقية قضيه او عكس قضيه او نقض قضيه واما توقفا بعيدا اي بواسطة كونها موضوعات ومجولات
فان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا المتكبة منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمجولات
فكون الموصل الى التصديق موقوفة على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقف على القضايا
وبالجملة المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الا يصل الى المجولات او الى
الاحوال التي يتوقف عليها الا يصل الى هذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذاته او لجزئيه
ما صحت عن الاعراض الذاتية **قال** ودرجت العادة بان يسمى الموصل الى التصور تولا اشارات
والموصل الى التصديق محدد عدم الاول على الثاني وصعبا لعدم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد
من تصور المحكوم عليه فانه او بامر صادق عليه والمحكوم به والحكم لا يمنع الحكم من حمل احد هذه الامور
طاعته ان الغرض من المنطق استكمال المجولات والمجهول اما تصوري او تصديقي فكل منطقي اما في العمل
الى التصور واما في الموصل الى التصديق وقد درجت عادة المنطقيين بان يسموا الموصل الى التصور تولا اشارات
اما كونه تولا فلا يثبت في ما غلب مركبه والقول برباذه وانما كونه سارا حائلا في ما يبين لهات
والموصل الى التصديق محدد لان من شكل به استدلالا على مطلقا على الخصم من محاذ اغلب وتجب عدمه من
الاول اي الموصل الى التصور على ما صحت الثاني الى الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصور
التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على التصديق طبعا فليقدم عليه
ليوافق الوضع الطبعي واما انما التصور مقدم على التصديق طبعا لان التصديق الطبيعي هو ان يكون التصديق
بحسب انه المتأخر والابن عليه التصور كذا التصديق اما ان لمسلم عليه فطاعته والالزم حصول
التصور حصول التصديق ضرورة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة وانما انما يحاج اليه التصديق فلان
كل تصديق لابد فيه من تصور ان تلك تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه وتصور المحكوم به وتصور
الحكم للعلم الاول اي المدعي بالمتنوع الحكم من حمل احد هذه المصنوعات وفي هذا الكلام قد ثبت على فائدت

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

قوله الحق الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يثبت عن عوارضه التي لمحقها ما هو ماوي لذاته او لما يساويه او لجزئيه وموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وحسنة وفسلة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضيه وعكس قضيه ونقض قضيه واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومجولات

وبما يحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بآزانه كالمركب مثلا فان له مفهوما ومركبا له الكتابة وذا ما دام
ما صدق الكاتب عليه من افراد لسان فان عينتهم بقولكم المفرد مقدم على المركب طعنا على ما علم ولكن
ما ضرر هنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عينتهم به ان مفهوم المفرد متقدم على
مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجوده وفي مفهوم المفرد عدمه والوجود سابق في
التصور على عدمه فلهذا اخر المفرد في التعريف وقدم في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر
في المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان العبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئية على جزئيتها
المطابقة وعدم دلالة التضمن لادلاله جزئية على جزئيتها المعنى او الالتزام وعدم دلالة التضمن لادلاله جزئية
التضمن اول التزام في التركيب لمرافق الالتزام ان يكون اللفظ المركب لفظا من لفظين بسطه مفردا
لعدم دلالة جزئية اللفظ على جزئية المعنى التصنيغ اذ لا جزئية او ان يكون اللفظ المركب الموضوع بآزانه
لا لازم وضعي بسيط مفردا لان شأنا من جزئية اللفظ لادلاله لدل على جزئية المعنى الالتزام في نفسه نظرا لان غاية
في ذلك الباب ان يكون اللفظ بالنسبة الى المعنى المطابق مركبا وبالنسبة الى المعنى الصمى اول التزام مفردا
ولما جاز ان يكون اللفظ باعتبارهما معهما مطابقا مفردا ومركبا كما عهده الله فلم يجوز ذلك باعتبار
معنى مطابق ومعنى صمى او التزامي ولما جاز ان يكون التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني والتزامي
لاحق الا اذا حقق بالنسبة الى المعنى المطابق اصلا في التضمن فلهذا اذ اذ جزئية اللفظ على جزئية المعنى
ول على جزئيتها المطابق لان المعنى التضمني جزئية المعنى المطابق جزئية جزئية واصلا في الالتزام فلهذا اذ اذ
جزئية اللفظ على جزئية المعنى الالتزامي لا لازم بعد حل على جزئية المعنى المطابق لا امتناع تحقيق الالتزام بدول المطابقة
وعدم تحقيق الالتزام بالنسبة الى المعنى المطابق بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي كما في المثال المذكور
فلهذا اخصص القسمة الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه عند اولية اعتبار المطابقة
في القسمة والوجه لمرادك اقول انما وجوب مراعاة قال وهو ان لم يصلح لان يجزى وحده
فوالاداة كفي ولا يلزم صلح لذلك فان دل عليه على زمان معين فلهذا منه الثلثة فهو الحكم وان لم يدل
فوالاسم اول اللفظ المفرد اما احاده او كمله او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزى وحده او لا يصلح
فان لم يصلح لان يجزى وحده فهو لاداه كفي ولا واما ذكر مثالين لان لا يصلح لان يجزى وحده انما
ان لا يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المجزى في قولنا زيد في الدار حاصل ولا دخل في الاخبار به واما
ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به وحده كلا فان المجزى في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا حجر
في الاخبار به ولعلك تقول الافعال السابقة لا يصلح لان يجزى بها فيلزم ان تكون ادوات مقول لا بعد
في ذلك حتى انهم سمو الادوات الى غير زمانه وزمانه وهي لافعال السابقة غاية ما في الباب انما هو
لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرم في اللفظ من حيث المعنى ولفظ النحاة فيها من حيث
اللفظ نفسه وعندنا يوجب التحليل اللفظي تطابق الاصطلاح حين ان يصلح لان يجزى وحده فاما ان
بعبارة وصيغته على زمان معين من الافراد الثلاثة كقرب نصيب وهو الحكم اول ادل وهو لمراسم كقرب نصيب

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

انما هو الحكم
اول ادل وهو
لمراسم كقرب
نصيب

والمسار بالعبارة والصيغة الحاصلة المحررة باعتبار عدمها وما ضررها وحركاتها وسكناتها وهي صور الحكم
والحرر في مادتها وانما قد حرد الكلمة بها لاجراح ما دل على الزمان لا بعبارة بل بحسب صحتها ومادته كالزمان
والاسم واليوم والصبح والغسق فان لا التزاما على الزمان بل هو موادها وجواهرها لا يتكافأ عكس الكلمات
فان لا التزاما على الزمان بحسب هبتها سبها مادة اصلا في الزمان عند اصلا في العبارة وان احدثت المادة كقرب
نصيب وانما في الزمان عند اتحاد الية وان اختلفت المادة كقرب وطلب فان لم فعل هذا يلزم ان يكون
الكلمة مركبة لادلاله اصلا ومادتها على الحدك وهما وجودها على الزمان فكون جزئها اذ اعلى جزئها
يقول المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء مرتبة مسبوقة بلفظ واحد وحروف الصيغة المادة ليست
بذلك المادية فلا يلزم التركيب والتقدم بالمعنى من المراتبة التي لا يدخل في لاجراح الا انه حسن لان الكلمة لا يكون
الا كلفظ ففقيه في هذا الصراح ودوجه التشبيه اما بالاداء فلهذا في تركيب اللفظ بعضها مع بعض واما الكلمة
فلا فاضا من الحكم وهو الجرح كانها لمادلت على الزمان وهو متحد ومتصم يحكم الخواطر بتغير معناها واما بالام
فانه اعلى مرتبة من سائر اللفاظ يكون مثلاً على الجملة وهو الملقب قال وحيد اما ان يكون معناه
واصلا او كليا فان كان لمرادك فان تخص ذلك المعنى بسمى على والا يتواطأ ان استوب افراده الزمنية
والحاجية فيه كالا لسان والشمس وسكنا ان كان حصوله في البعض ادلى واقدم من الآخر كالوجود في
الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المعاني على السرية فهو المشكل كالعين وان لم يكن
كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وحصل ان تركب موضوعه الاول يسمى مقولا عرفنا ان كان المثال
هو العرف العام كالدابة وسرعينا ان كان هو النوع كالصلوة والصوم واصطلاحا ان كان هو الوقت
الحاص كاصطلاحات النجاة والنظام وان لم يتك موضوعه لمراد يسمى بالنسبة اليه حقيقة والنسبة اليه
بحازا كالا سدر بالنسبة الى الحيوان المفترس والاحل النجاة اول هذا السادة الى تقسيم الاسم بالقياس
الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول اي فان كان واحدا فاما ان يخص ذلك المعنى
اي لم يصلح لان يكون مقولا على كثر او لم يخص اي يصلح لان يعال على كثر فان يخص المعنى لم يصلح لان يعال
على كثر من كثر يسمى على كثر النحاة لانه علامة دالة على تخص جزئية جزئية في عريف المقتضى وان
لم يخص يصلح لان يعال على كثر فهو الحكم والكثيرات افراد فلهذا اما ان يكون حصوله في افراد الزمنية
والحاجية على السوية او لا فان تساوت الافراد الزمنية والحاجية في حصوله فيها وصدة عليها سمي متوا
لان افراد متوافقة في معناه من التوافق وهو التوافق كالا لسان والشمس فان لسان في الخارج
وصدة عليها بالسوية والشمس افراد في الزمن وصدة عليها ايضا بالسوية وان لم تسا ولم افراد في الزمان
حصوله في بعضها اولي لاداه لو اشهد من البعض الاخر سمي سكا والتشكيك على ثلثة اوجه التشكيك الاولوية
وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في الواجب اتم وايت واقرى منه في الممكن والتشكيك
في التقدم والتأخر وهو ان يكون حصول معناه في بعضها مقدما على حصوله في البعض الآخر كالوجود ايضا
فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك في السهولة والضعف وهو ان يكون حصول معناه

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

ان ذلك
هو
مفهوم
اللفظ

في بعضها احد من البعض كالوجود ايضا فانه في الواجب استدلاله في الممكن لان آثار الوجود في الوجود
في الواجب اكثر من آثار الوجود في الممكن في بياض الثلج اكثر مما كان في بياض العاج وانما سمى بياضا
لان افراده مشترك في اصل معناه ومختلفة باحد الوجوه . الثاني فالناظر في ان اطراف حمة لا يشترك حمة ان
متواطى لتوافق افراده فيه وان نظرت الى حمة الاختلاف او حمة ان مشترك كان له معان كالعين
فالناظر فيه يشك هل هو متواط او مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني ان كان المعنى مشتركاً فان
كل من تلك المعاني نقل بان كان موضوعاً لمعنى اولاً لم يلاحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى اخر لما سبه منها اذ لم يحل
بان لم يحل العمل بل كان وصفاً لتلك المعاني على السوية اي كما يكون موضوعاً لهذا المعنى كالمعنى الثاني في
تلك المعاني من غير ان يطر الى المعنى الاول فهو المشترك لا يشترك من تلك المعاني فانها موضوعه للباقي والذهب
والركبة على السوية فان كل من تلك المعاني نقل فاما ان ترك استعماله في المعنى الاول او الثاني ترك سمي فخرقا
منقولاً لنقل من المعنى الاول والثاني اما السمع فكان منقولاً عن سمي كالصوت والصوم فانها في الاصل للدهاء
ومطلق الاسماك ثم نقل السمع الى الاركان المختصة والاسماك المختصة مع السمكة فغير السمع وهو افعال
العرف العام فهو المقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدرك على الارض ثم نقله العرف العام الى
ذات العوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير او العرف انما هو في سمي منقولاً اصطلاحاً كما اصطلاح النخلة
والنظار . اما اصطلاح النخلة فكان لفعل فانه كان لما صدر عن الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله العرف الى كلفة
دلت على معنى في نفسه معبراً بحد لزمانه البلية واما اصطلاح النظار فكان للدوران فانه الحركة في الشكل
ثم نقله الى ترتيب الاربعة على حدة والعلية وان لم يترك معناه الاول بل جعل فيه ايضا سمي حقيقة العمل
في الاول وهو المقول عنه وجاز ان اسمع الثاني وهو المقول اليه كالاسد فانه وضع اولاً للحيوان
المفترس ثم نقل الى الرجل السباع لعلاقة بينهما وسمي السباع فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني
بطريق المجاز . اما حقيقة فلا من حيث فلان الامراى لنبته او من حقيقة اذا اكرت فيه على بقية الخواص
واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصل فهو سمي مثبت في مقام معلوم الدلالة واما المجاز فلا فانه جاز
الشيء بجزءه اذا اعتداه واذا استعمل اللفظ في المعاني المجازي فقد جاز مكانه الاول في موضوعه لاصلي
قال كل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان يوافق في المعنى وبما ين له ان اختلفا
او لا اما من بتسيم اللفظ كان القياس الى نفسه وبالنظر الى نفسه معناه وهذا التسيم للفظ
بالقياس الى غيره فاللفظ اذا استعمل في لفظ اخر لا يخفى ان يتوافق في المعنى اي يكون معانيهما
واحد او يتقاربا في المعنى اي لا حدهما معنى ولا اخر معنى اي كما متوافق في مرادف له واللفظان
متوافقان كاللبن والسكر والسكر والسكر الذي هو كوكب احد خلف اخر كان المعنى مركباً واللفظان
واحد عليه يكونان مترادفين كاللبن والاسد وان كانا مختلفين فهو مبين له واللفظان متباينان
لان البياض المفارقة وهي تختلف المعنى لم يكن المركب واحداً فتختلف المفارقة بين اللفظين المتفرقة
المركبين كالاشنان والرس ومن الناس من ظن ان مثل الناطق والفصح مثل السيف والصارم

في اللفظ
في اللفظ
في اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

الالفاظ المترادفة له لصدة على ذات واحدة وهو فاسد لان المترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد
في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال واما المركب فهو
اما تام وهو الذي يصح عليه السكوت واما غير تام والثام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل
فان دل على طلب الفعل دلالة او دلالة اي وضعية فهو غير تام استعلاء امر كقولنا اضرب انت ومع الخسوع سوال
وهو ومع التبادي التماس وان لم يدل فهو السند وندرج فيه التقي والتزجي والتقسيم السند واما
غير التام فهو اما بقصد كالحوان الناطق واما غير بقصد كالمركب من اسم واداء وكلمة واداءة اقول
لما فرغ من المفرد واداءة شريع المركب وهو اما تام واما غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي لا يصح الخبر
فانه تام ولا يكون مستقيماً للفظ اخر من نظره الخاطب كما اذا قيل زيد فيفي الخاطب منتظراً الى ان يقال قائم
او غير مثلاً بخلاف اذا قيل زيد قائم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والآخر
فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر او لا يحتمل وهو الاشياء
فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقاً للواقع او لا فان كان مطابقاً للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقاً للواقع
لم يحتمل الصدق فلا خبره اقل في الحجة بعد ما عرفت بان المراد بالواو الواصلة او الفاصلة بمعنى ان الخبر هو
الذي يحتمل الصدق والكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار بطلان
في الحجة وهذا غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له بل يجب ان يقال ما صدق والكذب والخبر الحجاب ان المراد
احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء فوقنا او اجردنا النظر الى مفهوم اللفظ
ولم يعتبر الخارج احتمل عند العقل الكذب وقولنا احتجاج القبيض موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه
فخص القسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بمجود المفهوم فهو الخبر والا فلا لاشياء وهو
اما ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان لا يدل
او يقارر التبادي او يقارر الخوض فان قارر الاستعلاء فهو امره ان قارر التبادي هو التماس وان قارر
الخوض فهو سوال او دعاء واما قد دلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل فان قولنا
كثرت الصلوة عليك او اطلب منك الفعل دل على طلب الفعل لكنه ليس بوضع لطلب الفعل بل للاخبار بطلب
الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لا نبهة على ما في ضمير المتكلم وندرج فيه التقي والتزجي
والقسم السند ولا يجد ان يقول الاستعلاء والنهي خارجان عن القسم اما الاستعلاء فلا لانه لا يلحق جعله
من التنبيه لانه استعمال ما في ضمير المخاطب لا يبيح على في ضمير المتكلم واما النهي فلعدم دونه كتحريم
لانه دل على طلب الترك لا على الفعل لكن المصنف ادرج الاستعلاء تحت التنبيه لم يعتبر المناسبة للفرقة
والنهي تحت الامر به على ان التزل هو كلف النفس لعدم الفعل عما من شأنه ان يكون فاعلاً ولو اردنا ان يراودها
في القسم قال لاشياء اما ان لا يدل على طلب شيء بالوضع وهو التنبيه او لا يدل ولا يخفى ان يكون المطلوب
الفهم وهو الاستعلاء او غير فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو امر ان كان المطلوب الفعل ونهى ان كان المطلوب
الترك اي عدم الفعل او كونه مع التبادي وهو التماس من ادرج الخوض وهو السؤال واما المركب

اللفظ

اذلا جزئ مشترك منها الا وهو نفس الحيوان او جزئ منه كالجوهر والحجم الثاني والحاسن المتحرك بالارادة وكل
منها وان كان مشترك بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما وانما هو كالمشارك مما هو مشترك
المشترك على الكل وربما تعال المراد تمام المشترك بجميع الاجزاء المشتركة منها كالحصان فانه جميع الجوهر
والحجم الثاني والحساس والمحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو متفق على ان
الشيء فباعتبارها اسد هذا كلام فليخرج الى ما كنا فيه فقول جزئ الماهية ان كان تمام المشترك بينهما
ولم يبق في جواب ما هو مشترك بينهما الا ان لا يكون في ذلك جزئ الماهية واذ كان تمام المشترك بينهما
المشتركت بينهما وهو ذلك الجزئ اذا افرد الماهية بالسؤال لم يبق في ذلك الجزئ لان المطلوب تمام الماهية
2 تمام الماهية المختصة بالجزئ لا يكون تمام الماهية المختصة بالجزئ شيئا عنه وعن غيره فذلك الجزئ لا يمكن
يقول في جواب ما هو مشترك بينهما فقط ولا نفى بالحسن الا ان كان كالحصان فانه كالحصان الماهية لا ينفك
ونفى آخر كالفرس مثلا حتى اذا قيل عن الانسان والفرس بما كان كالحصان الحيوان وان افرد الانسان بالسؤال
لم يبق في الجواب لان تمام ماهية الحيوان الناطق لا الحيوان فقط وسموه بانه كلي بقول على كثر محققين كالحصان
في جواب ما هو فلفظ الكل مشترك والمقول على كثر محققين جنس خمسة ونحو ذلك فليس الجزئ لا يقول
على واحد فعال هذا زيد ويقولان مختلفين كالحصان النوع لانه يقول على كثر محققين متفقين كالحصان وهو
الكلمات الواقي قال **وهو قريب** ان كان الجواب عن الماهية ونحوها فانه هو الجواب عنها
وعن كل ما يربطها كاهية الحيوان بالنسبة الى الانسان وبعبارة اخرى الجواب عنها وعن بعض ما يربطها
فنه غير الجواب عنها وعن البعض الاخر ويكون هناك جوابان ان كان بعد الماهية كالجسم الثاني والنسبة الى
الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعد الماهية كالجسم والارادة اجوبة ان كان بعد الماهية كالجسم الثاني والنسبة الى
القياس **امول** القوم قد رتبوا الكلمات حتى تهتكم التمثيل بما تسبلا على التعلم المشترك
موضعوا الانسان كالحصان ثم الجسم الثاني ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كاعرفت
والحيوان جنس لان تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم الثاني جنس لان
كل الجزئ المشترك بين الانسان والنبات حتى اذا قيل عنها بما كان كالحصان الجسم الثاني وكذلك الجسم
جنس لانه تمام الجزئ المشترك بينهما ونحو ذلك فذلك الجوهر تمام المشترك الماهية المشتركة بين
العقل فقد ظهر ان يكون ماهية واحدة اجناس مختلفة بعضها فوق بعض اذا انتقل هذا على
صحة الكاخر فقول **الجنس قريب** او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يربطها
ذلك الجنس عن الجواب عنها وعن جميع ما يربطها فانه هو الجواب عن السؤال عن
الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع ما يربطه المشترك لان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض ما يربطها فانه في ذلك الجنس عن الجواب عنها وعن البعض الاخر فهو النجيد كالجسم الثاني فان النباتات
والحيوانات على ما كان الانسان فنه وهو كالحصان عنه وعن كل ما يربطه كالجسم الثاني والحيوانية الحيوان ويكون هناك

بل يعظم

وقع في البين

هذا هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال

هذا هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال

هذا هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال

حيوانات ان كان الجنس بعد الماهية كالجسم الثاني بالنسبة الى الانسان فان كان الجواب وهو جواب
ومثله اجوبة ان كان بعد الماهية كالجسم بالنسبة الى الانسان فان كان الجواب وهو جواب
مالك وارادة اجوبة ان كان بعد الماهية كالجسم بالنسبة الى الانسان فان كان الجواب وهو جواب
اجوبة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس وكل ما بعد البعد من الماهية وكما في الاجوبة وانما على عدد مرات
البعد الواحد لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من الجواب **والا** وان لم يكن تمام الجزئ المشترك
منها ومن نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشترك او بعضا من تمام المشترك والالكان او بعضا من تمام
المشترك مساويا له والا لكان مشترك كالمشتركة الماهية ومن نوع اخر ولا يجوز ان يكون المشترك بالنسبة الى ذلك
النوع لان المعدر خلافة بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فنقول في جنس وكف كان غير الماهية
عن مساو كالتما في جنس او في وجود فكان فخلا اقول **هنا** بين الشق الثاني من الترتيب وهو
في جزئ الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون فعلا وذكر ان احد الامرين لازم على ذلك
السعدس وهو ان ذلك الجزئ انما لا يكون مشترك او لا يكون مشترك او لا يكون مشترك او لا يكون مشترك
فاما ان لا يكون مشترك كاصلا وهو الامر الاول او يكون مشترك كاد لا يكون مشترك بل بعضه فذلك البعض
اما ان يكون مساويا لتمام المشترك او احص منه او اعم او مساويا له لا يكون مساويا لان الكلام في الاجزاء الجزئية
فمن المحال ان يكون المحمول على الشيء مساويا له ولا انخفاض لوجود الاعلى بدون الانخفاض فوجود الكل بدون
الجزء وان محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية ومن نوع اخر وان اعم من تمام المشترك لكان موجودا
في نوع اخر بدون تمام المشترك كالمعنى العموم فيكون مشترك كالمشتركة الماهية وذلك النوع الذي هو بازا تمام
المشترك لوجوده فيها فاما ان يكون تمام المشترك منها وهو محال لان المقدور ان الجزئ ليس تمام المشترك
بين الماهية ومن نوع ما من الانواع واما ان يكون تمام المشترك بل بعضه فانه يكون الماهية تمام المشترك
احدهما تمام المشترك الذي بين الماهية والنوع الذي بازاها والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني
الذي بازا تمام المشترك الاول 2 لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه لكان
موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني فكون مشترك كالمشتركة الماهية **الذي**
بازا تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل مشترك ثالثا وسلم جدا
فاذا ان لو وجد تمام المشتركات الى غير النهاية او انتهى الى بعض تمام مشترك مساو له ولما دل على
والا لتربك الماهية من اجزاء غير متماهية فقول ولا يتسلسل اليه لان التسلسل هو ترتيب امور
غير متماهية ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم لو كان تمام مشترك الثاني جزئ من تمام
المشترك الاول وهو غير لازم ولعله اراد بان التسلسل وجود امور غير متماهية في الماهية فخلا
المتعارف واذ اطلقت اقسام الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا لتمام المشترك الثاني واما ان
فصل على تعدد كل واحد من الامرين فلا بد ان لا يكون مشترك كاصلا لكون مشترك
عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له لكان فصل تمام المشترك الماهية بعد تمام المشترك

هذا هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال

هذا هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال
فانما هو المطلوب في الجواب عن السؤال

جنس يكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لما ميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس ببعض
بعض اغيار الماهية فكون من الماهية عن بعض اغيارها ولا نفى الفصل الا من الماهية في الجملة
والى هذا اشار بقوله وكيف كان اي سواء لم يكن الجنس مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك كما داله فهو
من الماهية من سائر كائنها في جنس او وجود فكون فصلا ولنا قال في جنس او وجود لان اللان من الدليل
ليس الا ان الجنس اذا لم يكن تمام المشترك يكون ميزا في الجملة وهو الفصل واما انه يكون ميزا عن المشترك
الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها مشترك في الوجود والسبب وجب لكن فصلها عنها
لها عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب ان قال بعض تمام المشترك ان لم يكن مشتركا تمام المشترك
ويجب ان يكون مختصا بتمام المشترك فكون فصلا لانه فكون فصلا للماهية وان كان مشتركا عنها لم يكن تمام المشترك
من الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا الا يقال جبر جزء الماهية في الجنس والفصل
باطل لان الجوهر الناطق اذ هو الحساس مثلا جزء ماضيه للانسان مع انه ليس جنس ولا فصل لانه لا يعقل الكلام
في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذا ما وعدناه في صدر الحق قال **و** رسموه بانه كل محل على الشيء
في جواب اي شيء هو في جوهره فعل هذا لانه ثبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية كان كل منها
فصلا لها لانه لميزها عن سائر كائنها في الوجود اقول **و** رسموا الفصل بانه كل محل على الشيء في جواب اي شيء
هو في جوهره كالناطق والحساس فانه اذا سئل عن الانسان اذن زيد باي شيء هو في جوهره فالجواب انه
ناطق او حساس لان السؤال باي شيء هو اما ناطق او غير الناطق في الجملة وكل منهما يصلح ان يطلب المميز الجوهر
لكن الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالماهية فالكل جنس لثباتها بالكمالات ونقولنا
محل على الشيء في جواب اي شيء هو كرجح النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب
ما هو لان جواب اي شيء هو العرض العام لاسال في الجواب اصلا ونقولنا في جوهره كرجح الخاص لانه ان كان
مميزا للشيء لكان في جوهره وهذا ان قلت السائل باي شيء هو ان طلب من الشيء عن جميع الاغيار والامور
مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميز عن جميع الماهيات وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الماهيات او عن
بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها بحيث ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن الحد مقول **لا** يميز في جواب
اي شيء هو بالتميز في الجملة لانه محتمل ان يكون تمام المشترك بين شي نوع اخر فالجنس خارج عن التعريف ولما
كان محتملا ان الفصل كل ذاتي **لانه لا يميز عن جميع الاغيار** ولا يكون مقولا في جواب ما هو يكون مميزا للشيء في الجملة
فلو فرضنا ماضية متساوية من امرين متساويين او امور متساوية كما هي الماهية الجنس العالي الفصل الاخير كان
كل منها فصلا لها لانه لميز الماهية تميزا جوهريا واعلم ان قوما والمنطيقين زعموا ان كل ماهية لها فصل
وجب ان يكون لها جنس حتى ان السج تبعهم في السفا وجد الفصل بانه كل مقول على الشيء في جواب اي شيء هو
في جوهره من جنسه واذا لم يسألوا برهان على ذلك بقية المصنف على صيغة الماشا وكذا في الوجود اولاد ما يراود
هذا الاحتمال ثانيا **قال** الفصل المميز للنوع عن سائر كائنها في الجنس كالناطق للانسان وبعد ان ميز
عنه في جنس وجهه كالحساس للانسان اقول **الفصل الماهية عن الماهية** الجنس او عن الماهية والوجود

حسن فلما صعد الى قارها
حسن فان نفعها منها ان
عن الخمار ركات الحسن ان
لم يكن لها حسن فلا اقل
من ان يكون لها صحو

فان كان من اعضاء الذكر الجنسي فهو ما قرب او بعد الا ان مبرع عن شراكاته في الجنس الترس فهو فصل
قريب كالناطق للانسان فانه يفر عن شراكاته في الحيوان وان من عن شراكاته في الجنس البشري فهو فصل
بعيد كالحساس للانسان فانه يفر عن شراكاته في الجسم النامي وانما اعتمدت قرب الفصل وبعده في الفصل
المبين في الجنس لان الفصل المبين في الوجود ليس محقق الوجود بل يتوهم على احوال محقق تركيب وربما يكن
ان يستدل على بطلانه وبعال لو تركبت ماهية حقيقية من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احداهما الى
الاخر وما يحتاج ضرورة وجوب احتياجه بعض اجزاء الماهية المحفصة الى البعض الاحتياج فان احتياج
كل منهما الى الاخر يلزم الدور والاي لزم الترخيل لا مرج لانها ذاتيتان متساويتان فاحتياج احدهما الى الاخر
ليس اولى من احتياجه الاخر اليه اذ بعال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلا من الامرين المتساويين فاحدهما

أو كان عرضة لعدم الجوهر العرضي وهو محال وإن كان جوهر فاما أن يكون الجوهر نفسه فلا يلزم أن يكون الجوهر العرضي نفسه إلى نفس الجوهر العرضي
بالكل نفس حزية وأنه محال أو داء خلقة وهو أيضا محال لا متناع تركب الشيء نفسه ومن غير ادخال
عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجوهر ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالجوهر العرضي الذي هو الجوهر العرضي

[illegible]

للجسمي وقد تم الزوال للماهية وهو ما بين وهو الذي يكون تصور مع تصور ملزومه كافيا في جنم الزهن
 باللذوم بينهما كالا انقسام عتقاد بين الاربعة واحدا عتق بين وهو الذي يفتق جنم الزهن باللذوم منها الى
 وسطه كسوادى الزوايا الثلاث لثلاث ودرعا ان البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه
 تصور و لاول اعم والعرض اما بين الزوايا كحرم الخجل وضطره الجهل واما بطبيعية كالسبب والسياب
 اقول الثالث من اقسام الكل يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان ينسخ انفكاك عن الماهية او يمكن
 انفكاك و لاول اللازم كالفرقة للشيء والى في العرضي المغاير كالخاتبة للانسان واللام اما اللازم للوجود
 كالسواد الجسمي فانه لا لازم لوجوده من خصه الماهية لان ماهيته الانسان ولو كان السواد لازما للانسان
 كان كل انسان اسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالارضية لاربعة فانه متى جمعت ماهية لاربعة
 انفكاك الزحمه عنها الا يقال هذا تعميم الشيء الى نفسه والى غير لان اللذوم على ما عرفت ما من انفكاك
 عن الماهية

عن الماهية فهو لازم لاننا نقول **لا** ان لا يتحقق الوجود عن الماهية بل الوجود هو الذي يمتنع عن الماهية غائبة في الباب
اي لا يتحقق انفعالها عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه لا يتحقق انفعالها عن الماهية في الجملة فانه محتج
بالانفكاك عن الماهية الموجودة وما يتحقق انفعالها عن الماهية الموجودة فهو محتج بالانفكاك عن الماهية في الجملة
فان ما يتحقق انفعالها عن الماهية في الجملة اما ان يتحقق انفعالها عن الماهية من حيث الوجود او يتحقق انفعالها من حيث
هي في الثاني لان الماهية لها اول لازم الوجود فيوزد القسمه ساوول قسمه ولو قال اللازم ما يتحقق انفعالها عن
الشيء لم يرد بالسؤال قسم لازم الماهية اما ان يتحقق او غير من اما اللازم البين فهو الذي يمكن تصويره مع تصور مظهره

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

أقول الثالث من إتيان الكلام في كون خارجا عن الماهية وهو ما أن نسخ انفكاكها عن الماهية أو يمكن
انفكاكها ولما دللنا على أن الماهية لا تكون له النسبة والسبب في العرضي الفارق كالتجربة للإنسان واللام اما لازم للوجود
كالسواد واللحمي فانه لازم لوجوده ومخصصه لاهية لان هيتية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان
لكان كل انسان سودا وليس كذلك واما لازم للماهية كالأروحية للأربعة فانه مني كصفت ماحية للأربعة
انفكاك الزحمية عنها الاقوال هذا تقيم الشيء الى نفسه والى غير لان اللزوم على ما عرفت من ان انفكاك
عن الماهية

عن الماهية فهو لازم لاننا نقول **لا** ان لا يتحقق الوجود عن الماهية بل الوجود هو الذي يمتنع عن الماهية غائبة في الباب
اي لا يتحقق انفعالها عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه لا يتحقق انفعالها عن الماهية في الجملة فانه محتج
بالانفكاك عن الماهية الموجودة وما يتحقق انفعالها عن الماهية الموجودة فهو محتج بالانفكاك عن الماهية في الجملة
فان ما يتحقق انفعالها عن الماهية في الجملة اما ان يتحقق انفعالها عن الماهية من حيث الوجود او يتحقق انفعالها من حيث
هي في الثاني لان الماهية لها اول لازم الوجود فيوزد القسمه ساوول قسمه ولو قال اللازم ما يتحقق انفعالها عن
الشيء لم يرد بالسؤال قسم لازم الماهية اما ان يتحقق او غير من اما اللازم البين فهو الذي يمكن تصويره مع تصور مظهره

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

انفكاك الزدحمه عنها **الانفكاك** هذا تقييد الشيء الى نفسه والى غير لان اللزوم على ما عرفت مامع انفكاك
عن الماهيه فلو لازم الماهيه وند قسمه الى الامتنع انفكاك عن الماهيه فلو لازم الوجود والى ما امتنع انفكاك
عن الماهيه فهو لازم **لانا نقول** لانهم ان لازم الوجود لا امتنع انفكاك عن الماهيه غايه فاني الباب
ايه لا امتنع انفكاك عن الماهيه من حيث هي لكن لا يلزم منه انه لا امتنع انفكاك عن الماهيه في الجملة فانه تمتنع
الانفكاك عن الماهيه الموجوده وما امتنع انفكاك عن الماهيه الموجوده فهو امتنع الانفكاك عن الماهيه في الجملة
فان ما امتنع انفكاك عن الماهيه في الجملة اما ان امتنع انفكاك عن الماهيه من حيث انها موجوده او امتنع انفكاك من حيث
هي في الثاني لان الماهيه ولها اول لازم الوجود فلو زود القسمه مساوئ قسمه ولو نال الاول امتنع انفكاك عن
الشيء لم يرد بالسؤال قسم لازم الماهيه اما من او غير من اما الاول البين فلو انك لم يكن تصويره مع تصور مظهره

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

لا يتبع انفكاك عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه انه لا يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة فانه متبع
 الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو متبع الانفكاك عن الماهية في الجملة
 فانما يتبع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يتبع انفكاكه عن الماهية حيث انها موجودة او يتبع انفكاكه حيث
 هي في ذاتها لانه الماهية والذات لازم الوجود فلو زود القصة مساوئ قضيته ولو نال اللازم فالتبع انفكاكه عن
 الشيء لا يترد بالسؤال نعم لازم الماهية اما ان يتبع او غير من اما اللازم البين فهو الذي يمكن تصوره مع تصور مظهره

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

[Faint handwritten Persian script visible through the paper from the reverse side.]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

انه طبيعي من الطبع اولاً انه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني كل منطقي لان المنطقي امر
 عنه وما حصل ان الكلي المنطقي كونه كلياً فيه مسامحة اذ الكلية انما هي بداهة والثالث كل كلي
 لعدم كلفه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلاً لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يخص الحيوان ولا المعلوم
 الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومنها ما هي الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع
 طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرها والكلي الطبيعي موجود في الخارج لان
 هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود فالحیوان موجود
 وهو الكلي الطبيعي واما الكليات الاخرى ان الكلي المنطقي والكلي العقلي ففي وجودها خلاف
 البصر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباقية عن احوال الموجودات
 انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه ليراده واحالتهما على علم آخر قال
 الثالث الكليات متساوية وان صدق كل واحد منهما على كل صدق عليه الاخر كالا انسان والناطق
 ومنها عموم مطلق ان صدق احدهما على كل صدق عليه الاخر فغير عكس كالحیوان والانسان
 ومنها عموم من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض صدق عليه الاخر فقط كالحیوان والابيض متساويان
 ان لم يصدق شئ منهما على شئ ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس اقول **النسب في الكليات**
 متحققة في اربع التصادق والعموم والتخصيص المطلق والعموم والتخصيص من وجه والتباين وذلك
 لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدق على شئ اول يصدق فان لم يصدق على شئ اصلها فيها
 متباينان كالا انسان والفرس فانه لا يصدق الا انسان على شئ اصلها من افراد الفرس وبالعكس وان
 صدق على شئ فلا يصدق اما ان يصدق كل واحد منهما على كل صدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فاما
 كالا انسان والناطق فان كل واحد منهما يصدق عليه الا انسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما
 ان يصدق احدهما على كل صدق عليه الاخر او لا فان صدق كان بينهما عموم وتخصيص مطلق والتصادق
 على كل لآخر اعم مطلقاً والاخر اخص مطلقاً كالا انسان والحيوان فان كل انسان حيوان وليس كل
 حيوان انسان وان لم يصدق كان بينهما عموم وتخصيص من وجه وكل واحد منهما اعم من الآخر من جهة
 فانها لما صدق على شئ ولم يصدق احدهما على كل صدق عليه الاخر كان هناك عموم وتخصيص
 مشترك بينهما على الصدق والتباين ما يصدق فيها هذا دون ذاك والثالث ما يصدق فيها ذاك دون
 هذا كالحیوان والناطق فانها يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض
 على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وغيره فالحیوان شامل
 للابيض وغيره والابيض شامل للحيوان غير الحيوان فباعتبار ان كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم
 وباعتبار انه مشترك لا يكون اخص منه لرجوع التباين الى سلبتين كليتين والتباين الى سلبتين كليتين
 والعموم المطلق الى وجه كلي من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر وفي وجه الى سلبتين جزئيتين
 وموجودتين جزئيتين واما اعتبار النسب بين الكليات لان المفهوم اما كليان او جزئيان او جزئيان وكل

من الكليات
 من الكليات
 من الكليات

صدق

من الكليات

من الكليات

جزئياً وكل والنسب الرابع لا يحقق في القسمين الآخرين اما الجزئيان فلانها لا يكونان المقامين
 واما الجزئيان والكلي فلان الجزئيان كان جزئياً لذلك الكلي يكون اخص منه مطلقاً وان لم يكن جزئياً يكون
 متساوية قال **وتبيننا المتساوية** من متساوية وان لا يصدق احدهما على ما كذب الاخر فيصدق
 احدهما المتساوية من على الكلي عليه الاخر وهو محال ويقتضي الاعم من شئ مطلقاً اخص من نقيض الاخص مطلقاً
 لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص فلانه لو لا ذلك
 لصدق عن الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو
 محال واما الثاني فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم
 لصدق الاخص على كل الاعم وذلك محال والاعم من شئ من وجه ليس من نقيضها عموم اصل الحق
 مثل هذا العموم من الاعم مطلقاً وبعض الاخص مع التباين الكلي من بعض الاعم مطلقاً وعن الاخص نقيضاً
 المتباينين متباينين تبايناً جزئياً لانها ان لم يصدق كالا وجوده والا عدم كان بينهما تباين كلي
 وان صدق كالا انسان والفرس كان بينهما تباين جزئياً وان صدق كالا انسان ضروري صدق احدهما
 مقطوع نقيض الاخر فالمتباين الجزئيان لازم جزئياً اقول **لما فرغ من بيان النسب في النسب**
 بين النقيضين فبقية المتساوية بين متساوية وان اي يصدق كل من بعضي المتساوية من على كل ما يصدق عليه
 النقيض الاخر والا لكذب احد النقيضين على بعض النقيض الاخر لكن لا يكون عليه احد النقيضين يصدق عليه
 عيتمد الا لكذب النقيضان فيصدق عن احد المتساوية من على بعض نقيض الاخر وهو صدق احد المتساوية
 بدون الاخر وهذا خلاف المطلوب ان يصدق كل انسان لاناطق وكل لاناطق لا انسان والا كان بعض
 الانسان ليس لاناطق فكل بعض الانسان لاناطق فبعض لاناطق انسان وهو محال في نقيض الاعم من شئ
 مطلقاً اخص من نقيض الاخص مطلقاً اي يصدق نقيض الاخص على كل يصدق عليه نقيض الاعم وليس كل
 يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اعم اعم الاول فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على كل
 ما صدق عليه نقيض الاعم لصدق على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو
 محال كما يقول يصدق كل حيوان لا انسان والا كان بعض الحيوان انساناً فبعض الانسان اصول
 هذا خلف واما الثاني فلانه لو لا صدق قولنا ليس كل صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم
 لصدق على الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل انسان حيواناً والا كان كل انسان
 لا حيواناً وبالعكس الى كل حيوان انساناً ليقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض الاعم بعض الاخص فلو كان
 كل نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين وهذا خلف او يقول
 العام صادق على بعض نقيض الاخص كمتساوية للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينة وفي قوله
 لصدق نقيض الاخص على كل يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس نقيض الاخص ليجعل الدعوى جزئياً من الدليل
 ومما دونه المطلوب والامران اللذان بينهما عموم من وجه ليس من نقيضها عموم اصلها اي مطلقاً
 او من وجه لان هذا العموم الى العموم من وجه تحقق من الاعم مطلقاً وبعض الاخص وليس نقيضها

من الكليات

من غير عكس اما الاول

من الكليات

من الكليات

من الكليات
 من الكليات
 من الكليات

عموم اصلا مطلقا ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه منها فلا ينافي في اخصاها وصدق
الاعم بدون بعض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في بعض الاعم كالحوان والاشنان فيهما جميعا
في الفرس والحيوان يصدق بدون الاشنان في الاشنان والاشنان يصدق بدون الحوان في الحوان واما
انه لا يكون من بعضهما عموم اصلا فللشبان الكلي من بعض الاعم وعن الاخص لا يستلزم صدقها على شي
فلا يكون منها عموم اصلا وانما قيد الشبان بالكلي لان الشبان قد يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من
المفهومين دون الاخر في الجملة فترجمه الى سالتين جزئيتين كان الشبان الكلي سالتين كانت الشبان
الجزئية اما عموم من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادفا في بعض الصور فان لم يتصادفا
في صورة اصلا فهو التباين الكلي والاعمال عموم من وجه فلما صدق الشبان الجزئي على العموم من وجه يلزم
تحقق التباين الجزئي منها ان لا يكون منها عموم من وجه اصلا فان قلت الحكم بالاعم من وجه
من وجه لبعض بعضهما عموم اصلا باطل لان الحيوان اعم من الابيض من وجه ومن بعضهما عموم من وجه
المراد انه ليس يلزم ان يكون من بعضهما عموم فتدفع الاشكال او نقول لوقال من بعضهما عموم لان العموم في
جميع الصور لان الاحكام الموردة في هذا الفن انما هي الكليات فانه انما ليس من بعضهما عموم كان مفادها
الكلي وتحقق العموم في بعض الصور انما فيه قسم اثنين ما ذكره الشبان بعض من بعضها عموم من وجه
بل يقتضي عدم النسبة بالعموم وهو يصدق ذلك فاعلم ان النسبة منها للشيء الجزئية الا هذا القدر والقياس
لان العيش اذا كان كل واحد من احد من احد يصدق بدون الاخر كان البعضان ايضا كذلك ولا نفي للباينة
الجزئية الا هذا القدر ونقطة التباين تباينان شيئا جزئيا لانه اما ان يصدق معا على شي كالاشنان
والافرن الصادق على الحمار والاولا يصدق كاللا وجود والاعدم فلا شيء ما يصدق عليه الوجود يصدق عليه
الاعدم وبالعكس انما ما كان تحقق الشبان الجزئي منها انما اذا لم يصدق على شي واحد اصلا كان
منها تباين كلي فتحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدق على شي كان منها تباين جزئي لان كل
واحد من المتباينين يصدق مع بعض الاخر فصدق كل واحد من بعضهما بدون الاخر فالشبان الجزئي لازم
جزوا وقد ذكر في المتن هنا احتياج اليه ونذكر ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلان قد فقه بعد
قوله ضرورة صدق احد الشبانين مع بعض الاخر زائد الاطائل كنهه واما الثاني فلانه وحسب ان
ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع بعض الاخر لان التباين الجزئي من التقيض صدق كل واحد
بدون الاخر لا صدق واحد منهما بدون الاخر وليس يلزم صدق احد السلتين مع بعض الاخر صدق كل
واحد من النصفين بدون الاخر فذلك لفظ كل واحد ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى تيسر بمجرد المقدمة الثالثة
كل واحد من المتباينين يصدق مع بعض الاخر لانه يصدق كل واحد من النصفين بدون الاخر وهو الباينة
الجزئية فبما في المقدمات مستدرك **قال** الرابع الجزئي كما علم على المعنى المذكور ليس بالحقوقي فكذلك يعلم
على كل اخص تحت الاعم وبمعنى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي ودون العكس
اما الاول فلانه لا يندرج كل شخص تحت ماهية المفردة عن الشخصات واما الثاني فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي كل

ما

واستلزام الجزئي الحقيقي كذلك **اقول** الجزئي بقول بالاشترار على المعنى المذكور وبمعنى حقيقي لان
جزئيه بالنظر الى حقيقة الماهية من الشدة وبازاءه الكلي الحقيقي وعلى كل اخص تحت اعم من بعضه في تعريف
الجزئي الاضافي **قال** لا يشترط النسبة الى الحيوان وسعي جزئيا اضافيا لان جزئيه بالاشترار الى شي
وبازاءه الكلي الاضافي اعم من شي وفي تعريف الجزئي الاضافي نظرا الى الكلي الاضافي متضافان لان
معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى الكلي الاضافي العام وكان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام
عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضافين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضافين الاخر والاشترار لانه لا قبل
تعلقه بالعموم وانما لفظ كل انما هو للافراد والتعريف للافراد ليس بجائز فلا بد ان يقول هو الاخص
من شي وهو انما هو الجزئي الاضافي اعم من الجزئي الحقيقي يعني كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس اما الاول
فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهية المفردة عن الشخصات التي لها صارا شخصا معينا بغير الماهية
الاشترارية وبمعنى اعم منه فكون كل جزئي حقيقي مندرجا تحت اعم فكون جزئيا اضافيا وهذا منقوض
بوجه الوجود فانه شخص ومنع ان يكون له ماهية كلية والا فهو ان لا يجرى ذلك الماهية الكلية بلزم
ان يكون امر واحد كل واحد جزئيا وموحد وان كان تلك الماهية مع شي غير يلزم ان يكون واحدا لوجود
معروف الشخص موحدا لما قد مر ان شخص الوجود عنه واما الثاني فلجواز ان يكون الجزئي
الاضافي كل ما لا اخص من شي ولاخص من شي يجوز ان يكون كل ما لا يخصصه الا الجزئي الحقيقي فانه
يستلزم ان يكون كل ما **قال** الخامس النوع كما علم على ما ذكرناه وسال به النوع الحقيقي فكذلك علم
على كل ماهية عال عليها وعلى غيرها الجنس جواب ما هو قولنا اوليا وبمعنى النوع الاضافي **اقول**
الخامس النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثره بمعنى حقيقة في جواب ما هو عال له النوع
الحقيقي لان معيته انما هي النظر الى حقيقة الواحدة في افراده كذلك يطلق بالاشترار على كل ماهية
عال عليها وعلى غيرها الجنس جواب ما هو قولنا اوليا اي بلا واسطة كالاشنان بالتبائن الى الحيوان
فانه ماهية عال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان حتى اذا قل ما الاشنان والفرس فاجواب
انه حيوان وهذا المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعه بالاشترار الى ما قد علمنا ماهية منزلة منزلة الجنس
ولا بد من تلك الكليات لما شئت وذلك الكلي لانه جنس الكليات لا يتم حدوده بدون ذكره فان قلت
الماهية هي الصورة العقلية من الشيء والصورة العقلية كليات فذكرها في تعريف ذلك الكلي فقول
الماضي ليس مفهوما مفهوم الكليات فانه ما في الباب انه من لوازمها لكن لا الا التزام بمجوده في الحدود
وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل والخاص والعرض العام فان الجنس لا يملكها وعلى غيرها في جواب
ما هو واقعا بقدر القول بالاولى **قال** فاعلم اوليا ان سلسلة الكليات انما هي الاشخاص وهو النوع
المعقد بالشخص وقوتها الاضافي وهو النوع المعقد بصفات عرضية كلية ركني والرومي وقوتها
الاوضاع وقوتها الاجناس واذا حمل كليات مرتبة على شي واحد كان حملها عليه بواسطة حمل
السلسلة عليه فان الحيوان انما يصدق على رتبة على الذي لا يصدق عليه حملها وحملها الجولت

كما اذا جردنا رتبة عن الشخصات

على الانسان فهو قول اولسا اهنرا عن الصنف فانه كل على غيره الجنس في جواب ما هو
حتى اذا سئل عن الترك والنس بما كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس بانه
بل بواسطة حمل النوع عليه فباعث رايه في القول خرج الصنف عن الحد لانه لا يسمى نوعا اضافيا
قال ومرتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العلى كالجسم او اخصها وهو النوع السافل
كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العلى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم
الناسي او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان يكون هو جنس اول **اول** اراد
ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الخمسة يتحمل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقيه
نوع اخر حقيقي والا كان النوع الحقيقي حشا وانه محال واما الانواع الاضافيه فقد ترتب لحيوان بل هو
نوع اضافي فوق نوع اخر اضافي كانه انسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو ايضا نوع اضافي للجسم الناسي
وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع للجوهر فباعث ذلك صار مراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع
اذا اخصها او اعم من بعضها واخص من البعض او مبينا للكل ولما هو النوع العلى كالجسم فانه اعم
من الجسم الناسي والحيوان والانسان والسافل كالانسان فانه اخص من سائر الانواع والثالث
النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم الناسي واعم من الانسان وكالجسم الناسي فانه اخص من الجسم
واعم من الحيوان والناح النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال في مثله انه كالعقل
ان قلنا ان الجوهر جنس فان العقل كونه العقل العكس وسمى في حقيقة العقل متفقه هو لا يكون اعم من نوع
ليس كونه نوع بل يسمى ص ولا اخص اذ ليس نوعه بل الجنس هو الجوهر على ذلك السعد فهو نوع مفرد ومرتبه
تقدر التقسيم على وجه اخر وهو ان النوع اما ان يكون نوعه نوع وكنه نوع او لا يكون نوعه نوع ولا كنه نوع
او يكون نوعه نوع ولا يكون كنه نوع او يكون كنه نوع ولا يكون نوعه نوع وذلك ظاهر **قال** ومرتبه اربع
ايضا هذه الارب لكن العالي كالجوهرة مراتب الاجناس سمي جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال
المتوسط فيها الجسم الناسي والجسم المفرد العقل ان قلنا ان الجوهر ليس جنس **اول** ومرتبه الاجناس
اربع كما ان مراتب النوع الاضافيه ترتب متنازله كذلك الاجناس ايضا ترتب متصاعدة حتى يكون جنس هو جنس
فذلك مراتب الاجناس من اتصاف تلك الارب لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهرة وان كان اخصها فهو جنس
السافل كالحيوان او اخص اعم والجسم المتوسط كالجسم الناسي والجسم ادبنا للكل كالجنس المفرد الا ان
العالي في مراتب الاجناس سمي جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك
لان جنسيه الشيء انما هي بالقياس الى ما كنهه فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان نوعه جميع لجنس اجناس ونوعه
الشيء بالقياس الى ما نوعه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يتمثل العقل على حد ان يكون
الجوهر جنس فانه ليس اعم من جنس اذ ليس كنهه الا العقل العكس وهي النوع الاضافي ولا اخص اذ ليس نوعه
الا الجوهر وقد فرض انه ليس جنس لان **قال** احد المتشككين فاسد التمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسه
الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عدم فرضه فهو جنس لان العقل ان كان جنسا يكون كنهه

هذا هو النوع الناسي
وهو اعم من سائر
النوع الناسي

النوع

مثال

النوع فلا يكون نوعا مفردا بل عالما فلا يصح التمثيل لاول وان لم يكن حشا لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان
مالا يكون حشا لا يكون جنسا مفردا **اول** التمثيل لاول على تقدير ان العقل العكس متفقه بالنوع
والثاني على تقدير انها مختلفه والتمثيل بحصل مجرد الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابق **قال** والنوع
الاضافي في وجوده بدون الحقيقي كالا النوع المتوسطه والحقيقي وجوده بدون الاضافي كالحقيقي البسيطه
فليس منها عموم مخصوص مطلق بل كل منها اعم من الآخر فانه لصدقه على النوع السافل **اول** **قال**
يشمل ان النوع مطلق اراد ان من النسبه فيها وقد ذهب عدما والمنطقه حتى ان السطح مال في كتاب
النسبه الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس
عموم وحصر مطلقا فان كلا منها موجود بدون الآخر اذ وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي كما
في الانواع المتوسطه فانها النوع ايضا فانه ليست بالنوع حقيقة لانه اجناس اذ وجود النوع الحقيقي
بدون الاضافي في كنهه كالحقيقي البسيطه كالعقل والنفس والوجه والنقطة فانها النوع حقيقة وليست
انواعا اضافيه والى كانت مرتبه لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فكون مرتبه من الجنس الفصل
نسم بين ما يثبت عنده وهو ان بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر
وما يتصور ان على النوع السافل لانه نوع حقيقي مصحح انه مقول على افراد متفقه الحقيقة ونوع اضافي
في حيث انه مقول عليه الجنس في جواب ما هو **قال** وجزا المقول في جواب ما هو ان كان مدكورا
المطابقه يسمى واقعا في طريقه كحيوان او الساطق بالنسبه الى الحيوان الساطق المقول في جواب
السؤال ما هو عن الانسان وان كان مدكورا بالنسبه سمي واقعا في جواب ما هو كالجسم الناسي والمقوك
بالارادة الدال عليها الحيوان بالنسبه **اول** المقول في جواب ما هو الدال على الماهية المسئول عنها
المطابقه كما اذا سئل عن الانسان ما هو فاجيب بالحيوان الساطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقه
واضا جزوه فان كان مدكورا في جواب ما هو بالمطابقه اي بلفظه يدل عليه المطابقه يسمى واقعا في طريقه
كالحيوان لو الساطق فان معنى الحيوان جزئ فجميع معنى الحيوان والساطق المقول في جواب السؤال ما هو عن
الانسان وهو مدكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقه وانما سمي واقعا في طريقه ما هو لان المقول في جواب
ما هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مدكورا في جواب ما هو بالنسبه اي بلفظه يدل عليه بالنسبه سمي
داخلا في جواب ما هو كفهوم الجسم الناسي او الجسم الساطق بالنسبه وانما اخص جزا المقول في جواب ما هو في القسمين
المقول في جواب ما هو وهو مدكور بلفظ الحيوان الدال عليه بالنسبه وانما اخص جزا المقول في جواب ما هو في القسمين
لان دلالة التزامه مجوده في جواب ما هو معنى انه لا يذكر في جواب ما هو لفظ يدل على ماهية المسئول عنها او على
جزائها بالا لزام اصطلاحا **قال** والجنس العالي جاز ان يكون له فصل بقوه كجواز تركيزه من مشايد
او امور متباينه ويجب ان يكون له فصل بقوه وينبغي ان يكون له فصل بقوه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصل
بقوهها وفصول بقوتها وكل فصل بقوه العالي هو بقوه السافل من غير عكس كل وكل فصل بقوه السافل هو
نفس العالي من غير عكس كل **اول** الفصل بقوه الى النوع ونسبه الى الجنس اي جنس ذاك النوع فاما

هذا هو النوع الناسي

هذا هو النوع الناسي
وهو اعم من سائر
النوع الناسي

النوع

هذا هو النوع الناسي
وهو اعم من سائر
النوع الناسي

هذا هو النوع الناسي
وهو اعم من سائر
النوع الناسي

الى النوع فانه مقوم له اي داخل في قواه وجزله واقاسبه الى الجنس فانه مقسم لاي محصل قسم له فانه اذا
الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا مكملا لباطن اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوله وما هيته
واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصور هذا بقول الجنس العالي جاز
ان يكون له فصل بقوله يجوز ان يتركب من امرين بشا وبياه وبمزيانه عن ركائنه في الوجود وقد استع القديما
عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لانه ان يكون لها جنس وتدخل في ذلك وحك ان يكون له الى الجنس
العالي فصل بقوله لو جوب ان يكون كنهه انواع وفصول الانواع بالنسبة الى الجنس قسمات والنوع العالي
حك ان يكون له فصل مقوم ومتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلو جوب ان يكون فوجه جنس لانه ان يكون
فصل جوب عن ركائنه في ذلك الجنس واما الثاني فلا متناع ان يكون كنهه انواع والاولى ان يكون ساقلا والآخر
سوار كانت انواعا او اجناسا ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصول مقيمات لان تحتها
انواعا وكل فصل مقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو مقوم السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم المقدم
مقوم من غير عكس كذا اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات العالي
مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن من العالي والسافل فرق وانما قال
من غير عكس كذا لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل او النوع
السافل فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم السافل كصيلة في نوع وكل ما يحصل السافل يحصل العالي فكون العالي
حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا ينعكس كذا اي ليس كل يقسم العالي يقسم السافل لان
فصل السافل يقسم العالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقوم العالي يقسم السافل
وهو مقوم السافل قال الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء ما الذي يستلزم تصوره تصور
الشيء او اشياء من كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المقوم معلوم قبل المقرف والشيء لا يعرف
قبل نفسه ولا علم تصوره عن افادة التعريف ولا احصى لكونه اخص فهو مستلزم في العموم والخصوص اقول
قد سلف لك ان نظر المنطقي اما في القول السارج اذ في الحجة وكل منها مقدمات متوقفة عن فهمه عليها ولما
وقع الغلط من بيان مقدمات القول السارج فقد جاز ان يسرج فيه قال القول السارج والمعرف ما يستلزم
تصوره تصور الشيء او امتيازه عن كل ما عداه وليس المراد تصور الشيء تصوره بوجه ما والا كان الاعتم
على الاداء اخص منه معر فالانه قد استلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما ولما كان قوله او امتيازه عن
كل ما عداه مستدركا لان كل معرف فهو مقوم لتصور الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنهه الحقيقية وهو الحد الثام
كما يحوي الناطق فان تصوره مستلزم بتصور حقيقة لسانه واما ما قال او امتيازه عن كل ما عداه ليقول
الحد الناقص والى سوم فان تصوره امتيازه لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره ثم للمعرف
اما ان يكون نفس المعرفة غير لا جاية ان يكون نفس المعرفة لو جوب ان يكون معلوما قبل المقرف والشيء لا يعلم
قبل نفسه فتعريف ان يكون غير المقرف ولا جاية اما ان يكون ما وبما او اعلم منه او اخص منه او شيا وبما لا سبيل الى انه
اعلم من المقرف لانه قاطع في التعريف فان المقصود من التعريف اما تصور حقيقة المقرف او امتيازه

وهو كماله جنس

هذا هو المقصود من التعريف
ان يكون المقوم معلوما قبل المقرف
والشيء لا يعلم قبل نفسه
فتعريف ان يكون غير المقرف
ولا جاية اما ان يكون ما وبما
او اعلم منه او اخص منه او شيا
وبما لا سبيل الى انه اعلم من
المقرف لانه قاطع في التعريف

هذا هو المقصود من التعريف
ان يكون المقوم معلوما قبل المقرف
والشيء لا يعلم قبل نفسه
فتعريف ان يكون غير المقرف
ولا جاية اما ان يكون ما وبما
او اعلم منه او اخص منه او شيا
وبما لا سبيل الى انه اعلم من
المقرف لانه قاطع في التعريف

قال الساطع
فانه مقوم
لنوعه
فانما
يقسم
الشيء
ما الذي
يستلزم
تصوره

عن جميع ما عداه والاعم من الشيء لا يقيد شيئا منها ولا الى انه اخص لكونه اخص لانه اقل وجوده في العقل
فان وجوده اخص في العقل مستلزم لوجود العام وربما لوجود العام في العقل بدون الخاص وايضا شرط
حقيق الخاص ومعانداته اكثر من كل شرط ومعاند العام فهو شرط ومعاند الخاص ولا ينعكس وما يكون
من وطه ومعانداته اكثر من كل شرط ومعاند العام فهو شرط ومعاند الخاص ولا ينعكس وما يكون
العقل والمعرف لابد ان يكون احدهما المعرف ولا الى انه مبين لان الاعم والاخص لما لم يصلي للتعريف
مع قريهما الى الشيء فاما لمباين بطريق لاولي لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف
في العموم والخصوص وكل ما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس وما قد وقع في عبارة القوم
من انه لابد وان يكون حاصلا واما ما اوردوا من منعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرف
مقوما والا لكان واحد اصدق من اده المعرف بحيث لا يشك منها تردد وهذا المعنى فلازم للملكية الثانية
القبالة كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف ومعنى المنع ان يكون تحت الاصل فيه شي من اغيار
المعرف وهو لا يلزم للملكية لاولي والاطراد الثالوث في الثبوت اي متى وجد المعرف وجد المعرف وهو
عين الملكية الاولى والانفكاس الثالوث في الاستقامات استقام المعرف استقام المعرف وهو لا يلزم للملكية
الثانية فانه اذا صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف فكلما لم يصدق عليه المعرف
لم يصدق عليه المعرف وبالعكس قال وسمي جدا تاما ان كان بالجنس الفصل الثامن في حد
ناقصا ان كان بالفصل القرب وحده اوجه وبالجنس البعد وسمي تاما ان كان بالجنس القرب وسمي
دوسما تاما ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعد او بها بالمعرف اما حد او رسم لكل
منها اقسام اربعة فسمي اقسام اربعة فاحدا التام ما يتركب من الجنس الفصل الثامن في حد
الاشياء بالحيوان الناطق ايما تسمية فلا انه في اللغة المنع وهو الاستكراه على الذاتيات مانع عن دخول
الاغيا والمجيبية فيه واقامة تامة فلذلك الذاتيات تنافيها واحدا ناقصا فكل من الفصل القرب
وحده اوجه وبالجنس البعد كعرف لسان بالناطق او ما يحتمل الناطق اما ان حد فلما ذكر واما ان ناقص
فلمحد في بعض الذاتيات عنه والاسم التام ما يتركب من الجنس القرب والخاصة كعرف بالحيوان الناطق
اما ان رسم فلان رسم الذاتيات ولما كان تعريفها بالخاصة بالاسم التام وهو انما الذي يكون معينا بالاسم
واما ان تام فلان التام صحت انه وضع في الجنس القرب وقد ما يخص بالاسم والاسم الناقص
ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعد كعرف بالناطق او بالجنس الضاحك اما كونه رسميا فلما مر
واما كونه تاما فلان تعريف بعض اجزاء الرسم التام عنه لا يقال ههنا اقسام اخر وهي التعريف بالعرض العام
مع الفصل او الحاشية او الفصل مع الحاشية لا يقول اما لم يعبروا هذه لاقام لان العرض من
التعريف اما التام او الاطلاق على الذاتيات والعرض العام لا يقيد شيئا منها فلا فائدة في ضيق الفصل او الحاشية
واما المراد من الفصل والحاشية فالفصل فيه بعد التام والاطلاع على الذاتيات فلا حاجة الى ضم الحاشية
اليه وان كانت منقولة للتعريف لان الفصل افاد مع شي اخر وطريق الحاشية الاقسام لارادة ان يقال

عن جميع ما عداه

والاعم من الشيء

لا يقيد شيئا منها

ولا الى انه اخص

لكونه اخص

لانه اقل وجوده

في العقل

فان وجوده اخص

في العقل مستلزم

لوجود العام

ربما لوجود العام

في العقل بدون الخاص

وايضا شرط

حقيق الخاص

ومعانداته اكثر

من كل شرط

ومعاند العام

التعريف اما الجبر. الذاتات اولاً فان كان مجرد الذاتات فاما ان يكون جميع الذاتات وهو الحد
او بعضها وهو الناقص وان لم يكن مجرد الذاتات فاما ان يكون الجنس القوي واحاصه وهو الرسم
الثام او غير ذلك وهو الرسم الناقص **قال** يجب لا حيزا عن تعريف الشيء بما ليس فيه وفي الموضع
والجمله كتعريف الحركة بما ليس بها من الزوج بما ليس به من تعريف الشيء بما لا يعرف الابه
سواء كان مرتبة واحدة كانه الكيفية ما يقع المتكافئة ثم يقال المتكافئة في الكيفية او مراتب
كما يقال لاشان زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسمين ومن سلك المتساويان مما الشئان للذات
لا يفصل احدهما على الاخر ثم يقال الشئان هما الاشان يجب ان يحترز عن استعمال الفاظ غير جسمية
غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السائل لكونه مقولاً للعرض **اول** اخذتين وجو اختلال التعريف
لجبر عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فبما يعرف الشيء بما ليس فيه في المعنوية والجمله التي
العلم با حده مع العلم بالآخر والجمله با حده مع الجمله بالآخر كتعريف الحركة بما ليس سكون فانها في المعنوية
لواصلها العلم والجمله من علم احدهما علم الآخر او جمل احدهما جمل الآخر والمعرف يجب
ان يكون اقدم معرفة لان معرفة الموقوف عليه مقدمة على المعرفة والعلم مقدم على المعلول ومنها تعريف الشيء
بما يتوقف معرفته عليه استمرته **اسم** ويصح مصححاً واقامته وسمي دوراً فبما او ما لها في
الحاج ظاهراً واقامته لا غلاط الدفعية فانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره وذلك
بان يستعمل في التعريف الفاظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فتعريف التعريف كاستعمال
للفاظ الغريبة الوضعية مثل ان يقال النار استطقس فوق الاستطقس وكاستعمال للفاظ المعنوية
فان الغالب عبارة المعاني المحسوسة الى الفهم وكاستعمال الالفاظ المتكررة فان الاستعمال محل الفهم المعنى
المقصود نعم لو كان السامع علم بالالفاظ الوضعية او كان هناك قبحه داله على المراد جاز استعمالها
قال المعاني الثابتة في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة فهي تعريف
القضية واقسامها الاولى القضية قول صحيح ان يقال لفايله صادق او كاذب وهي جملة ان كانت
بطرفها الى مفردين كقولنا زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية ان لم يتخلل **اول** لما نزع من مباحث
القول السارح سريع في مباحث الحق ولا توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع المفالذ ليس
ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة فهي تعريف القضية واقسامها الاولى الى الحاصلة
بحسب القسمة الاولى فان القضية تنقسم اولاً الى الخلية والشرطية ثم الخلية تنقسم الى ضرورية والضرورية
مثلاً والشرطية الى انضمامية واقسام الخلية والشرطية هي اقسام القضية الا انها ليس باقسام
اولية لها بل باقسام ثابته وانما تنقسم القضية الى ثابته بواسطة ان الخلية والشرطية تنقسم الى
بالعرض ووضعت المقدمة ذكر لاقسامها الاولى اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها بالقضية
قول صحيح ان يقال لفايله صادق او كاذب فانقول هو اللفظ المرتب في القضية الملقوطة او المعنوية
الركب في القضية المعنوية جنس **ثاني** التامة والناقصة وقوله صحيح ان يقال فصل الجرح لافعال

التوكيد

تقديم

هذا هو المقصود من التعريف وهو بيان المعاني الحقيقية والافعال الحقيقية والافعال المعنوية والافعال العقلية والافعال الحسية والافعال الحركية والافعال النباتية والافعال الحيوانية والافعال البشرية والافعال الإلهية

وهي ثباتات لها من الامور والنهي والاستغناء وغيرها وهي اقاصمها او شطبيها لانها اقاصمها ان تخل بطرفها
الى مفردين اولم تخل وطرفا القضية بها المحكوم عليه والمحكوم به ومعنى انخلها ان تخل في ادوات
الدالة على ارتباط احدهما بالآخر فاذا اخذنا في القضية ما يدل على ارتباط الحكمي فان كان طرفها
مفرد من في جملة اقاصمها ان حكم فيها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد عالم واقاصمها ان حكم
فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس بعالم فاما اذا اخذنا لفظه هو الدالة على النسبة الانجاسية
من القضية لاولي وليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية بقى فيه وعالم ومما مفرد ان لم يكن
طرفها مفرد من في شطبيها كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة واقاصمها ان يكون هذا العدد
زوجاً او فرداً فانه اذا اخذت ادوات لارتباط وهي كلمة ان والفاء هي الشمس طالعة وانها موجودة
وهي ليس بمفرد من وكذلك اذا اخذت ادوات العناد وهي ايضا واذا بقي هذا العدد زوج وهذا العدد
فرد ومما ايضا ليس بمفرد من فان قلت نقولنا الحيوان الناطق يسقط يسقط قديمه وقولنا زيد عالم
بناقصه زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود حليات مع ان اطرافها ليست مفرداً
فاستقص التعريفان طرذاً واعكساً فنقول المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي
يمكن ان يمتنع بلفظ مفرد ولطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفاظ مفردة الا ان
ان اعتبر الفعل فيها واقبلها ان هذا اذا كان او هو هو او الموضع محمول الى غيره لك خلاف الشرطيات فانه
لا يمكن ان يجر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا تعاكس فيها هذه القضية بل ان تحقق هذه القضية
حقق تلك القضية واقامته تحقق هذه القضية او تحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة بل هي
وهي من الشرطية كما ثبتت بتضمينها اذا جعلنا هالاً لم يكن طرفها مفرد من ولا خفاء في امكان ان يجر عن
طرفها بعد التخليل مفرد من يكون المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالحق دخلت الشرطية تحت الخلية
فالاو الى ان يجر في قيد الاختلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية ان كان مفرد من حيث عليه
والا شرطية هذا هو المطابق لما ذكره السمع في الخفاء وقبل جوابه ان نقول القضية ان تخلت الى قضيتين
فهي شرطية والا فخلية ليلابد عليه مثل قولنا زيد انه تام فانه حلية مع انه لم يتخل الى مفرد من لان المحكوم
فيه قضية وهو ليس بصواب اما اولاً فلورود بعض النقوض المذكورة عليه واقاصمها فلان اختلال القضية
الى ثابته تركيبها والشرطية لا تركيب قضيتين فان ادوات الشرط والنفاد اخرجت اطرافها عن ان يكون
قضايا لا تترك اذا قلنا الشمس طالعة كانت قضية مبهمة للصدق والكذب ثم اذا اردنا ادوات الشرط
عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرج عن ان يكون قضية كتمل الصدق والكذب نعم وما يقال في
القول ان الشرطية مركبة من قضيتين يجوز ان يجر ان طرفها اذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين لانها
ليسا بقضيتين لاعند التركيب ولا عند التخليل **قال** الشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق
قضية او صحتها على عدد لجزء كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان وليس كذلك هذا انساناً فهو
جاءه اقاصمها وهي التي حكم فيها بالتام من قضيتين في الصدق والكذب كما ان في احدهما فقولنا او بنوعه

هذا هو المقصود من التعريف وهو بيان المعاني الحقيقية والافعال الحقيقية والافعال المعنوية والافعال العقلية والافعال الحسية والافعال الحركية والافعال النباتية والافعال الحيوانية والافعال البشرية والافعال الإلهية

نقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون لراشانا حيوانا او اسودا اقول
الشرطية قسمان متصل ومنفصل فالمتصل هي التي يحكم فيها بصدق قضيه او لا صدقها على تقدير
فان حكم فيها بصدق قضيه على تقدير آخر في متصله موجب كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
فان الحكم فيها بصدق الحيوانيه على تقدير صدق الانسانيه وان حكم فيها بسلب صدق قضيه على تقدير
اخرى في متصله سالبه كقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو جواد فان الحكم فيها بسلب صدق الجواده
على تقدير لراشانيه والمنفصله هي التي يحكم فيها بالنسبة في القضيتين في الصدق والكذب معا اي فانها
لا يصدق ان ولا يكذب ان او في الصدق فقط اي بانها لا يصدق ان ولكنها قد يكذب ان او في الكذب فقط اي
بانها لا يكذب ان وربما يصدق ان او سفيها اى سلب ذلك الثاني فان حكم فيها بالنسبة في متصله موجب
اما اذا كان الحكم فيها بالنسبة في الصدق والكذب فسمت حقيقه فنقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا فان قولنا هذا العدد زوج لا يصدق ان معار اما اذا كان الحكم فيها بالنسبة في
في الصدق فقط فهي فاعه الجمع فنقولنا هذا الشيء اما ان يكون حجرا او شجرة فان قولنا هذا الشيء حجر وهذا
الشيء شجرة لا يصدق ان وقد يكذب ان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها في الصدق فقط
فهي فاعه الخلق فنقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجر فان قولنا هذا الشيء لا حجر او هذا الشيء لا شجرة
لا يكذب ان والا لكان الشيء حجرا معار وقد يصدق ان وان حكم سلب النسبة في فهي منفصله سالبه قال
كان الحكم سلب المناناه في الصدق والكذب كانت سالبه حقيقه فنقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان
اسودا او كاتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم سلب المناناه في الصدق فقط كانت
سالبه فاعه الجمع فنقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز
ارتفاعهما وان كان الحكم سلب المناناه في الكذب فقط كانت سالبه فاعه الخلق فنقولنا ليس اما
ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون اجتماعهما لان السوالب المتصله
والمفصله على ما ذكرتم ما يقع فيها الحمل والارتصال فلا يكون حمله متصله ومنفصله لانها
ثابت فيها الحمل والارتصال ولما انفصال لانا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي على السوالب محسب مفهوم
اللغة بل محسب اصطلاح ومفهومها اصطلاحه كما يصدق على الموجبات بصدق على السوالب نعم
المناصبه المحققه للنقل اما في الموجبات فلتحقق معنى الحمل والارتصال والانفصال واما في السوالب
فلما بينهما اياها في الاطراف الابواب المقدمه كانت معقوده لذلك اقسام القضاة الربيه والمنفصله
والمتصله ليست من اقسام الاوليه بل من اقسام الثانيه الشرطيه لانا نقول لانيك ان المقصود
بالذات من وضع المقدمه ذكر لراشانيه بل من اقسام الثانيه الشرطيه لانا نقول لانيك ان المقصود
الا استظهار قال الفصل الاول في الحمله وفيه اربعة مباهات الاولى في اجزائها واقسامها
الحمله اما تتحقق باجزاء ثلثه محكوم عليه وسمي موضوعا ومحكوم به وسمي محمولا ونسبه بينهما يربط المحمول
بالموضوع وسمي اللفظ الدال عليها رابطه فهو قولنا زيد هو عالم وسمي القضية في ثلثيه وقد عرفت

الرابطه في بعض اللفاظ لسفور الذهب معناها وسمي القضية في ثلثيه اقول لما قسم القضية
الى الحمله والشرطية شرح الآتي في الجمليات واما قد مرها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على
المركب طبعا فالمحمله انما تلتزم من اجزاء ثلثه المحكوم عليه وسمي موضوعا لانه قد وضع الحكم عليه سمي محمولا
ويسمى محمولا للحمله على الشيء ونسبه بينهما يربط المحمول بالموضوع وسمي نسبة حكمية وكان من حق
الموضوع والمحمول ان يعبر عنهما بلفظين كذا ان من حق النسبه الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها
يسمى رابطه لانهما على النسبه رابطه لاسم المدلول فهو قولنا زيد هو عالم فان ذلك المراد
بالنسبه الحكمية اما النسبه التي هي مورد الاحتياج والسلب اما وقوع النسبه او لا وقوعها الذي هو الاحتياج
والسلب فان كل المراد الاول يكون للقضية جزءا اخر وهو وقوع النسبه او لا وقوعها ولا بد ان يدل عليها بعبارة
اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبه التي هي مورد الاحتياج والسلب جزءا اخر فليدل عليها ايضا
بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء المحمله اربعة من حيثها ان يدل عليها بعبارة الفاعل المراد الثاني
فكان قوله بما يربط المحمول بالموضوع اشارته اليه فان النسبه مالم يعتبر معها الوقوع او اللاحق لم يكن
رابطه ولا حاجة الى الدلالة على النسبه التي هي مورد الاحتياج والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبه
دال على النسبه ايضا فاذ كان من القضية يتبادران معاراة واحدة ولهذا اخذ اخر او احدا حتى صرح
الاجزاء في الثلثه ثم رابطه اذ اده لانا يدل على النسبه رابطه وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه
لكنها قد يكون في قالب لاسم كقولنا في المال المذكور وسمي غير زمانيه وقد يكون في قالب الحكمة كقولنا
زيد كان قائما وسمي زمانيه والقضية الحكمية باعتبار رابطه اما ثابته او لائيه لانا ان ذكرت فيها كانت
ثابته لانهما على النسبه الفاعل لعل معان وان حدثت لسفور الذهب معناها كانت ثابته لعدم
الاعلى حين ياراء المعنيتين وقوله في بعض اللفاظ اشارته الى ان اللفاظ مختلفة في استعمال رابطه
فان لغة العرب وما يستعمل رابطه وربما يحد فيها بعضها من القرائن الدالة عليها ولغة اليونان بوجه
الرابطه الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ والغايه لا يستعمل القضية خاليه عنها اما لفظ كقولهم
يوجد واما يحكى كقولهم زيد يربى بالسر قال وهذا النسبه ان كانت نسبه بها يصح ان يقال الموضوع
محمول والقضية موجبه فنقولنا لراشانا حيوان وان كانت نسبه بها يصح ان يقال الموضوع لراشانا حيوان والقضية
سالبه فنقولنا لراشانا ليس بحجر اقول هذا تقسيم ثمان للحمله باعتبار النسبه الحكمية التي هي مدلول
الرابطه فكل النسبه ان كانت نسبه بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبه كنسبه الحيوان
الى لراشانا فان ثابته بغيره صحيحه لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبه بها يصح ان يقال الموضوع ليس
محمول والقضية سالبه كنسبه الحجر الى لراشانا فان ثابته بغيره صحيحه لان يقال الانسان ليس بحجر وهذا
لا يملك على القضايا الكاذبه فانه اذا قلنا لراشانا حيوان كان النسبه موجبه والنسبه التي فيها لا يصح ان يقال
الانسان حجر وكذلك اذا قلنا لراشانا ليس بحجر كان النسبه سالبه والنسبه التي فيها ليست نسبه
حكيه يصح ان يقال الانسان ليس بحجر والصواب ان يقال الحكم في القضية اما ان الموضوع محمول

لم يصدق كونه اما الموجبة فلانه اذا قل كل ج ب هذا الاعتبار فقول ليس لكان ج ليس ب
لو وجد لكان ج وليس ب بعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد كان ليس ب وانه ثنائى كل ج
ب ذلك الاعتبار لان ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب لكن لا يمكن ان يصدق حينئذ بعض
بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد كان ليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراد ج واما ان كان
ج ليس ب من افراد ج فاما اذا قلنا كل انسان حيوان فالا انسان الذي يحويان ليس من افراد الانسان
لان الحكم يصدق على افراد الانسان ليس بصادق على الانسان الذي ليس حيوانا لانا نقول قد ثبت بضرورة
في مطلق باب كليات الى ان صدق الحكم على افراد ليس يعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض واما
فرض الانسان ليس حيوانا فقد فرض انه انسان فلو كان من افراد ج واما السالبة فلانه اذا قيل لا شيء ج
ب فقول انه كاذب لان ج ب لو وجد كان ج ب فهو كبح لو وجد فبعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد
كان ب وهو ثنائى قولنا لا شيء مما لو وجد كان ج فهو كبح لو وجد كان ب ولما قلنا الموضوع بالامكان
انه في الاعتراض لان ج ليس ب في الايجاب ج ب في السلب وان كان فردا في لكنه محذور ان يكون متبع الوجود
في الخارج فلا يصدق بعض بالوجود كان ج من الافراد الممكنة فهو كبح لو وجد كان ليس ب ولا بعض بالوجود
كان ج من افراد الممكنة فهو كبح لو وجد كان ب فلا يلزم كذب الكليتين ولما اعتبرنا عقد الوضع فقال
وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب ولما يقال قد يكون بطريق الزوم
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان انسانا باطفا فاما
ناعتق فسر صاحب الخفاء ومن بابيه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما وجد كان ج فهو كبح لو وجد كان
ب اذ كل ما هو ملزم ب ج فهو ملزم ب ب ولست نتوكل لم لم يكن قولنا المطلق الاتصاف حتى لزمهم خروج اكثر
القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الاعلى قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها لانهما لهما ذات الموضوع
فاما القضايا التي احد وصفها او كلاهما غير لازم فخرجة عن ذلك ولزمهم ايضا حصر القضايا في الضرورية
اذ لا تنفي بالضرورة الالزام وصف المحمول لذات الموضوع في اخص من الضرورية لانهما لهما ذات الموضوع
في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما وجد كان ج بالواد
العاطفة وهو خطأ فاصح ان كل ج لازم لوجود الموضوع على ما تقتضيه فلا معنى للواد العاطفة
بب اللزوم والملزوم على ان ذلك ليس مشتبه ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا يدل على جواب
و جوابه ليس قولنا فهو كبح لانه خبر مبتدأ بل كان ج وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به
كل ج في الخارج ب في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافا ب ج حال الحكم او قبله او بعده
لان ما لا يوجد في الخارج از لا وابد اسحق ان يكون ب في الخارج واما ما قالوا سواء كان الحكم او قبله او بعده
دفعنا عنهم من ظن ان معنى ج هو ب ايضا الجيم بابا به حال كونه موصوفا بالجمية لان الحكم ليس على
وصف الجيم حتى يجب كحقته حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا استدعى الحكم الوجود واما اتصاف
بالجمية فلا يجب كحقته حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب صاحب فليس شرط كون ذات الكاتب موصوفا

هذا هو المقصود من قوله
كل ما وجد كان ج
فان الحكم في القضية
انما هو على افراد ج
واما ان كان ج ليس ب
من افراد ج فاما اذا قلنا
كل انسان حيوان فالا انسان
الذي يحويان ليس من افراد الانسان
لان الحكم يصدق على افراد الانسان
ليس بصادق على الانسان الذي ليس
حيوانا لانا نقول قد ثبت بضرورة

فرض الانسان ليس حيوانا فقد فرض انه انسان فلو كان من افراد ج واما السالبة فلانه اذا قيل لا شيء ج ب فقول انه كاذب لان ج ب لو وجد كان ج ب فهو كبح لو وجد فبعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد

فاما القضايا التي احد وصفها او كلاهما غير لازم فخرجة عن ذلك ولزمهم ايضا حصر القضايا في الضرورية اذ لا تنفي بالضرورة الالزام وصف المحمول لذات الموضوع في اخص من الضرورية لانهما لهما ذات الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل ما وجد كان ج بالواد العاطفة وهو خطأ فاصح ان كل ج لازم لوجود الموضوع على ما تقتضيه فلا معنى للواد العاطفة بب اللزوم والملزوم على ان ذلك ليس مشتبه ايضا على اهل العربية فان لو حرف شرط ولا يدل على جواب وجوابه ليس قولنا فهو كبح لانه خبر مبتدأ بل كان ج وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد به كل ج في الخارج ب في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافا ب ج حال الحكم او قبله او بعده لان ما لا يوجد في الخارج از لا وابد اسحق ان يكون ب في الخارج واما ما قالوا سواء كان الحكم او قبله او بعده دفعنا عنهم من ظن ان معنى ج هو ب ايضا الجيم بابا به حال كونه موصوفا بالجمية لان الحكم ليس على وصف الجيم حتى يجب كحقته حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا استدعى الحكم الوجود واما اتصاف بالجمية فلا يجب كحقته حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب صاحب فليس شرط كون ذات الكاتب موصوفا

ان يكون كاتباً في وقت كونه موصوفاً للحكم بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفاً بالجمية في وقت حاجتي
يصديق قولنا كل ما ب مستيقظ وان كان انصاف ذات النائم بالوصف انما هو في وقت لا يقال هيئاً
قضايا لا يمكن احدها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها مختلفة كقولنا ليس كل الباري متبع وكل متبع
فهو معدوم والغرض من كون قواعد عامة لا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في
الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستقلة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين فلهذا
وضعت في استحقاق الحكماء لتفهم ان ذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن احدها باحد هذين الاعتبارين
فلم يعرف بعد احكامها ولعمري القواعد انما هو بقدر الطاقة لا سائيه قال والفوق من ان
تأخر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون
الثاني ولو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول
اقول فظهر لك مما بينا ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في
الخارج وان لم يكن فاذا كان موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها واما
المقدرة الوجود كالاتي الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية
فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المراتب
موجودا في الخارج بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما وجد كان ج ب فبعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد
ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يكن
اما ان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقة كما اذا انحصر
الاشكال في الخارج في المربع فيصدق على كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة
اي لا يصدق كل ما وجد كان ج ب وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد الحقيقة والمقدرة يصدق
الكليات كما كقولنا كل انسان حيوان فاذا لم يكن منها عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا
المحصولات الباقية اقول لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امك ان تعرف مفهوم باقي المحصولات
بالقاس عليه وان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض واعليه الموجبة الكلية فالا مورد الاعتراض بحسب كل
معتبر فيها بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد من السالبة الجزئية ورفع الايجاب
عن بعض الاحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصولات باحد الاعتبارين
وقد تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق في من حيث ان يكون الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الخارجية لان
الايجاب على بعض الافراد الحقيقة على بعض الافراد مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية
الحقيقية ومن السالبة الجزئية من حيث ان يكون جزئية واذ كان ظاهر قال الحق الثالث في العدم
والتحصيل حرف السلب ان كان جزاء من الموضوع كقولنا الا لا شيء جاد ومن المحمول كقولنا الجاد لا عالم
او انها جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزاء الشيء منها جميعا سميت قضية
ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة اقول القضية لاما معدولة او محتملة لان حرف السلب

لا يمكن احدها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها مختلفة كقولنا ليس كل الباري متبع وكل متبع فهو معدوم والغرض من كون قواعد عامة لا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم ان القضايا المستقلة في العلوم مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين فلهذا وضعت في استحقاق الحكماء لتفهم ان ذلك في العلوم واما القضايا التي لا يمكن احدها باحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها ولعمري القواعد انما هو بقدر الطاقة لا سائيه قال والفوق من ان تأخر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول اقول فظهر لك مما بينا ان الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لم يكن فاذا كان موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها واما المقدرة الوجود كالاتي الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المراتب موجودا في الخارج بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما وجد كان ج ب فبعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يكن اما ان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقة كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق على كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما وجد كان ج ب وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد الحقيقة والمقدرة يصدق الكليات كما كقولنا كل انسان حيوان فاذا لم يكن منها عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا المحصولات الباقية اقول لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امك ان تعرف مفهوم باقي المحصولات بالقاس عليه وان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض واعليه الموجبة الكلية فالا مورد الاعتراض بحسب كل معتبر فيها بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد من السالبة الجزئية ورفع الايجاب عن بعض الاحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصولات باحد الاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق في من حيث ان يكون الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الحقيقة على بعض الافراد مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية الحقيقية ومن السالبة الجزئية من حيث ان يكون جزئية واذ كان ظاهر قال الحق الثالث في العدم والتحصيل حرف السلب ان كان جزاء من الموضوع كقولنا الا لا شيء جاد ومن المحمول كقولنا الجاد لا عالم او انها جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزاء الشيء منها جميعا سميت قضية ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة اقول القضية لاما معدولة او محتملة لان حرف السلب

فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المراتب موجودا في الخارج بحسب الحقيقة كل مربع شكل اي كل ما وجد كان ج ب فبعض بالوجود كان ج فهو كبح لو وجد ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجودا لم يكن اما ان كان الحكم مقصورا على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقة كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق على كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما وجد كان ج ب وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد الحقيقة والمقدرة يصدق الكليات كما كقولنا كل انسان حيوان فاذا لم يكن منها عموم وخصوص من وجه قال وعلى هذا المحصولات الباقية اقول لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية امك ان تعرف مفهوم باقي المحصولات بالقاس عليه وان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض واعليه الموجبة الكلية فالا مورد الاعتراض بحسب كل معتبر فيها بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل واحد من السالبة الجزئية ورفع الايجاب عن بعض الاحاد فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصولات باحد الاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق في من حيث ان يكون الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الخارجية لان الايجاب على بعض الافراد الحقيقة على بعض الافراد مطلقا بدون العكس وعلى هذا يكون السالبة الكلية الحقيقية ومن السالبة الجزئية من حيث ان يكون جزئية واذ كان ظاهر قال الحق الثالث في العدم والتحصيل حرف السلب ان كان جزاء من الموضوع كقولنا الا لا شيء جاد ومن المحمول كقولنا الجاد لا عالم او انها جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزاء الشيء منها جميعا سميت قضية ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة اقول القضية لاما معدولة او محتملة لان حرف السلب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

موسم الرصد

هذا المعنى تارة بان يكون شيء من الافراد موجودا اذا حرك بان يكون موجودا وثبت الالامها وعد ذلك
بحقق الشاخص جز ما دام قوله على موجود محقق كما في كارجيه الموضوع او مقدر كما في كجيه الموضوع
فلا دخل له في بيان الحق اذ كفى فيه ان الاحباب استدعي وجود الموضوع دون السلب واما ان الموضوع
موجود في كارجيه محققا او مقدر فلا حاجة اليه فكانه سوال لسوال مكرهين ومالك ان عنيهم يقول
الاحباب استدعي وجود الموضوع ان الاحباب استدعي وجود الموضوع في كارجيه فلا يصدق الوجهة المحققة
اصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة في كارجيه وان عنيهم ان الاحباب استدعي
مطلق الوجود فاساليب ايضا استدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصورا وان كان سلب
فلا فرق بين الوجهة والسالبة في ذلك فاحاب بان كلامنا ليس الا في القضية كارجيه والمحققية
لا في مطلق القضية على ما ثبتت الاشارة اليه فالمراد بقولنا الاحباب استدعي وجود الموضوع ان الوجهة
ان كانت خارجية يجب ان يكون موضوعها موجودا في كارجيه محققا وان كانت حقيقية يجب ان يكون موضوعها
مقدر الوجود في كارجيه والسالبة لا استدعي وجود الموضوع على ذلك المفصل فظهر الفرق والوجه
وذلك كله اذ لم يكن الموضوع موجودا اما اذا كان موجودا فالوجهة المعدولة السالبة السببية مثلا وتبان
لان الموجود اذا سلب عنه الباء ثبت له الالام والعكس هذا هو الكلام في الفرق المعنوي واما اللفظي فتبان
القضية اما ان يكون ثلاثة او ثمانية فان كانت ثلاثية فالرابطة اما ان يكون متقدمة على حرف السلب او
متأخرة عنه فان تعدت الرابطة كقولنا زيد هو ليس كاتب تكون موجبة لان من شأن الرابطة ان
يربط ما بعدها بما قبلها فتشاكل ربط السلب وربط السلب الاحباب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا
زيد ليس هو كاتب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب ان يرفع ما بعدها عما قبلها فتشاكل سلب الربط
فكأن القضية سالبة وان كانت ثمانية فالفرق انما يكون من وجهين احدهما بالنسبة بان يكون لها ربط
السلب او سلب الربط وثانيهما بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالاحباب كلفظة غير ولا
وبعضها بالسلب كليين فاذا قيل زيد غير كاتب او لا كاتب كانت موجبة واذا قيل زيد ليس بكاتب
كانت سالبة قال الشيخ الرابع في القضايا الموجهة لا يثبت المحمولات الى الموضوعات من
كيفية الحجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللازم ودمي تلك الكيفية
مادة القضية واللفظ الدال عليها لسمي جهة القضية أقول نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت
بالاحباب او بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كضرورة واللازم والدوام والادام فان
كل شيء فرضت اذا ثبتت الى نفس الامر ان يكون ككيفية الضرورة او ككيفية اللازم ومن
جهة اخرى اما ان يكون ككيفية الضرورة والدوام واللازم فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فالضرورة
هي كيفية نسبة الحيوان الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتب بالضرورة كانت اللازم هي كيفية
نسبة الكتابة الى الانسان وذلك الكيفية الثابتة في نفس الامر سمي مادة القضية واللفظ الدال عليها في
القضية المنعقدة او حكم العقل بان النسبة ككيفية كذا في القضية المعقولة يسمى جهة وهي جهة القضية

هذا المعنى تارة بان يكون شيء من الافراد موجودا اذا حرك بان يكون موجودا وثبت الالامها وعد ذلك

كانت سالبة قال الشيخ الرابع في القضايا الموجهة لا يثبت المحمولات الى الموضوعات من

مادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي ككيفية كذا او حكم العقل
بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم بها العقل هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن
الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة دل اللازم على ان كسبة
نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر هي بالضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كبرت القضية وكبرت
الكلام في هذا المقام بان يقول نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت النسبة او سلبية كالموضوع والمحمول
وغيرهما من الالامها وجود في نفس الامر وجود عند العقل وجود في اللفظ فالتسوية كانت
ثابتة في نفس الامر لم يكن بد من ان يكون ككيفية كذا اذا حصل عند العقل اعتبرها ككيفية هي اقا
عبر تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر او غيرها لم اذ اوجدت في اللفظ او دعاية تدل على الكيفية
المعينة عند العقل اذ الالفاظ انما هي بآراء الصور المعقولة فكما ان الموضوع والمحمول والنسبة وجودات
في نفس الامر وعند العقل وهذا الاعتبار صار اجزاء للقضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت اجزا
للقضية المنعقدة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية النسبة
لنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي الجهة المعقولة والعبارة الدالة عليها هي
الجهة المنعقدة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب ان يكون مطابقا للاشياء
في نفس الامر لم يكن مطابقا للجهة المادة فكما اذا وجدنا شيئا هو انسان واخترناه من بعيد فربما
يحصل في عقلنا صورة انسان ويحيط به بغيره عنه بالاشياء وربما يحصل منه صورة من غير بغيره عنه
فللمشج وجود في نفس الامر وجود في العقل اما مطابق او غير مطابق ووجود العبادة اما في عبارة
صاحبه او كاذبة وكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان ثبوت في نفس الامر وفي الضرورة وفي العقل واللفظ
فان مطابقا الكيفية المعقولة المنعقدة القضية صادقة والا كبرت لا محالة قال الشيخ في القضايا الموجهة
التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي احب فقط
او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقها تتركب من احباب وسلب والسلب سلب الالام الضرورية
المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يحس الثانية الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها
بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا ومثاله اياها ما سلبا ما مترددا
المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مشروط وصف الموضوع كقولنا
بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع مادام كاتب وبالضرورة ما حرك لا شيء من الكاتب ساكن الا اصابع مادام
كاتب الرابعة العينية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مشروط وصف الموضوع
ومثاله اياها ما سلبا ما مترددا العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلسف وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان يتفلسف السادسة
المركبة العامة وهي التي حكم فيها بامتناع الضرورة المطلقة عن الاحباب المتخالف الحكم كقولنا لا مكان العام

صحتها

كل تارة دارة وبالحال كان العام لا شيء من الحيوان أقول القضية اما بسيطة او مركبة لانها
ان شئت على حكمين مختلفين بالاجاب والسلب هي مركبة والقياسية البسيطة هي التي حقيقتها
اي معناها اما اجاب فقط كوننا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناها ليس الا اجاب الحيوانية للاجاب
واما سلب فقط كوننا لا شيء من الانسان فبحر بالضرورة فان حقيقتها ليس الا سلب الحيوانية عن الانسان
والقضية المركبة هي التي يكون حقيقتها ملتزمة من اجاب وسلب كوننا كل انسان ضابطا لادائها فان معناه
اجاب الضابط للانسان وسلبه عنه بالفعل وانما قال حقيقتها ومعناها لا ينفك عن كونها قضية مركبة
ولا يتركب في اللفظ من الاجاب والسلب كوننا كل انسان كاتب بالاحكام الخاصة فانه وان لم يكن في لفظه
تركيب الا ان معناه ان اجاب الكتابة للانسان ليس بضرورة وهو ممكن عام ساب وان سلب الكتابة
عنه ليس بضرورة وهو ممكن عام موجب وهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب اللفظ بخلاف ما
اذ اقتدنا القضية بالادام او بالضرورة فان التركيب جند تحجب اللفظ ايضا ثم ان القضايا البسيطة
والركبة غير محصورة في عدد الا ان التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها من التناقض والعكس
والقياس وغير ذلك من امورها بسيطة ومنها مركبات اما البسيطة فست الاولي الضرورية المطلقة
وهي التي يحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة اما
التي حكم فيها بضرورة النبوت في ضرورة موجبة كوننا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة نبوت
المحمول للانسان في جميع اوقات وجوده واقا التي حكم فيها بضرورة السلب ضرورة سالب كوننا لا شيء
من الانسان فبحر بالضرورة فانه حكم فيها بضرورة سلب الجرح عن الانسان في جميع اوقات وجوده وانما سميت
ضرورية لانها لا تتألف على الضرورة ومطلقة لعدم تقيد الضرورة فيها بوصف او وقت والثانية
الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة
ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة ومثلها اجابا ما من من قولنا كل انسان
حيوان فقد حكمنا فيها بدوام الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلبا ما من قولنا لا شيء
من الانسان فبحر فان الحكم فيها بدوام سلب الجرحية عن الانسان مادام ذاته موجودة والسلبية بينها وبين الضرورية
ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة اشنع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام
شمول النسبة في جميع ازمته والاقاات ومن كانت النسبة متمنعة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع
اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع اوقات اشنع انفكاكها عن الموضوع بخلاف
امكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب ان يكون واقعا والثالثة المشروطة العامة
وهي التي حكم فيها بضرورة نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف
الموضوع اي يمكن لوصف الموضوع دخول في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك لاصابع بالضرورة
مادام كاتبها فان تحرك لاصابع ليس بضرورة لذات الكاتب اعني انما دللنا ان مطلقا بل ضرورة بل ضرورة
انما هي شروط انصافها بوصف الكاتب وهذا السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الانسان كاتب يمكن

وهي التي حكم فيها بضرورة النبوت في ضرورة موجبة كوننا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة نبوت المحمول للانسان في جميع اوقات وجوده واقا التي حكم فيها بضرورة السلب ضرورة سالب كوننا لا شيء من الانسان فبحر فان الحكم فيها بدوام سلب الجرحية عن الانسان مادام ذاته موجودة والسلبية بينها وبين الضرورية ان الضرورية اخص منها مطلقا لان مفهوم الضرورة اشنع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع ازمته والاقاات ومن كانت النسبة متمنعة لانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع اوقات اشنع انفكاكها عن الموضوع بخلاف

الاصابع مادام كاتب فان سلب ساكن لاصابع عن ذات الكاتب ليس بضرورة الا بشروط انصافها
بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشئ لها على شرط الوصف واما بالعامه فلاشئ لها من المشروطة
الخاصة وستقر فيها في المركبات واما يقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النبوت
او ضرورة السلب في جميع اوقات نبوت الوصف والفرق من المعنيين اما اذا قلنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتب وارادنا المعنى الاول صدقت كالتين وان اردنا المعنى الثاني كدت
لان حرك لاصابع ليست ضرورة لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط
تحقق الضرورة غير ضرورة لذات الكاتب في زمان اصلا فاما طلك بالمشروط فاما بالمشروطة العامة بالمعنى
الاول اهم من الضرورة والدائمة من جهة الال كقد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عن وصفه وقد يكون
غير فاذا التزم كان المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثالث كوننا كل انسان حيوان بالضرورة او ادائها
او مادام انسانا فان بغيرا فان كان المادة ضرورية ولم يكن للوصف دخول في تحقق الضرورة صدقت
الضرورة والدائمة دون المشروطة كوننا كل كاتب حيوان بالضرورة او ادائها بالضرورة مادام كاتبها
فان وصف الكتابة لا يدخل في ضرورة نبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن مادة الضرورة الذاتية
وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كافي للمثال المذكور
فان تحرك لاصابع ليس بضرورة ولا دام لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى
الثاني فهي اهم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت في جميع اوقات
دوام الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لصادتها في مادة الضرورة المطلقة وصدت الدائمة
بدونها حيث كلوا الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يمكن الضرورة بشرط الوصف لا بحسب الذات كافي
المثال المذكور الثالثة التعريفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثلها اجابا وسلبا ما من في المشروطة العامة من قولنا كل
كاتب متحرك لاصابع مادام كاتب ولا شيء من الكاتب ساكن لاصابع مادام كاتبها وانما سميت تعريفية
لان العرف ينهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى اذا قيلت لا شيء من التام مستقط منهم
العرف ان المستقط معلوم عن التام مادام تاما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه دعامة
لانها اهم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اهم مطلقا من المشروطة العامة فانه متى
تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة
لان متى صدقت الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف لا عكس
الخاصة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بنبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما الاجاب
فكوننا كل انسان متفلس بالاطلاق العام واما السلب فكوننا لا شيء من الانسان متفلس بالاطلاق
العام واما كالتين مطلقا لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقدم من دوام او ضرورة او ادائها او
ضرورة بفهم منها فعليه النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بالاداءات

اعلم ان الضرورة الوصفية يطلق على
التي هي على ان الضرورة فادام الوصف
في جميع اوقات الذات المتفلس بالاداءات
الوصفية العرفية التي كونها كالتين
مادام كاتبها والعامه فلاشئ لها من المشروطة
الخاصة وستقر فيها في المركبات واما يقال المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النبوت
او ضرورة السلب في جميع اوقات نبوت الوصف والفرق من المعنيين اما اذا قلنا كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة مادام كاتب وارادنا المعنى الاول صدقت كالتين وان اردنا المعنى الثاني كدت
لان حرك لاصابع ليست ضرورة لذات الكاتب في شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط
تحقق الضرورة غير ضرورة لذات الكاتب في زمان اصلا فاما طلك بالمشروط فاما بالمشروطة العامة بالمعنى
الاول اهم من الضرورة والدائمة من جهة الال كقد سمعت ان ذات الموضوع قد يكون عن وصفه وقد يكون
غير فاذا التزم كان المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثالث كوننا كل انسان حيوان بالضرورة او ادائها
او مادام انسانا فان بغيرا فان كان المادة ضرورية ولم يكن للوصف دخول في تحقق الضرورة صدقت
الضرورة والدائمة دون المشروطة كوننا كل كاتب حيوان بالضرورة او ادائها بالضرورة مادام كاتبها
فان وصف الكتابة لا يدخل في ضرورة نبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم يكن مادة الضرورة الذاتية
وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كافي للمثال المذكور
فان تحرك لاصابع ليس بضرورة ولا دام لذات الكاتب بل بشرط الكتابة واما المشروطة بالمعنى
الثاني فهي اهم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبت الضرورة في جميع اوقات الذات ثبت في جميع اوقات
دوام الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لصادتها في مادة الضرورة المطلقة وصدت الدائمة
بدونها حيث كلوا الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يمكن الضرورة بشرط الوصف لا بحسب الذات كافي
المثال المذكور الثالثة التعريفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثلها اجابا وسلبا ما من في المشروطة العامة من قولنا كل
كاتب متحرك لاصابع مادام كاتب ولا شيء من الكاتب ساكن لاصابع مادام كاتبها وانما سميت تعريفية
لان العرف ينهم هذا المعنى من السالبة اذا اطلقت حتى اذا قيلت لا شيء من التام مستقط منهم
العرف ان المستقط معلوم عن التام مادام تاما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسب اليه دعامة
لانها اهم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي اهم مطلقا من المشروطة العامة فانه متى
تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة
لان متى صدقت الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الوصف لا عكس
الخاصة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بنبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما الاجاب
فكوننا كل انسان متفلس بالاطلاق العام واما السلب فكوننا لا شيء من الانسان متفلس بالاطلاق
العام واما كالتين مطلقا لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقدم من دوام او ضرورة او ادائها او
ضرورة بفهم منها فعليه النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة سميت بالاداءات

بالا مکان العامة

الامام

فات

بالضوء

لغات المصنف في
الاصناف الخمسة

[illegible]

المطلقة العامة مع قدر الاضطرار
حسب الفئات اعلاه ٧٨٠٠٠
الفئات ١٠٠٠٠٠

وسلب ضرر في الالحاب

صدق فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس و مباحثه بالضرورة و اعم من الدلالة
من وجه لتصادقها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدلالة بدونها في مادة الضرورة و بالعكس في
مادة اللادوام وصدقها بدونها في مادة اللادوام و كذا في المسروطة الحقيقية العائنة لتصادقها في مادة المسروطة
الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف وخص من المطلق
العامة لخصوص المقدم في الممكنة العامة لاننا اعم من المصلحة العامة قال الرابعة الوجودية اللادائمة هي
المصلحة العامة مع قد اللادوام بحسب الذات وهي سوار كانت موجبة او سالبة فتركها من مطلقين غائتين
اصرها موجبة و لآخرى سالبة و مباحثها احاطا و سلبا فامر اقول الوجودية اللادائمة هي المصلحة
العامة مع قد اللادوام بحسب الذات وهي سوار كانت موجبة او سالبة فتركها من مطلقين غائتين اصرها
موجبة و لآخرى سالبة لان الحزب الاول مطلقه عامة و الحزب الثاني هو اللادوام و قد عرفت ان مضمونه مطلقه عامة
و مباحثها احاطا و سلبا فامر من قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة لادائما و لا شيء من لسان ضاحك بالضرورة
لادائما و لغيره من الوجودية بالضرورة لانه متى صدقت مطلقا كان صدق مطلقه ممكنة كحالات
العكس و اعم من الخاصين لانه متى تحقق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لادائما
من غير عكس و مباحثه للدائمتين على امر غير مرة و اعم من العائتين من وجه لتصادقها في مادة المسروطة
الخاصة وصدقها بدونها في مادة الدوام و بالعكس حيث لادوام بحسب الوصف و لخص من المصلحة العامة
العائتين و ذلك ظاهر قال الخامسة الوقيية وهي التي حكم فيها بضرورة بئوت المحمول للموضوع
او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع فقد بالادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة كل قمر مخمس و قد جيلوله الارض منه و بين الشمس لادائما فتركها من موجبة و تسمية
مصلحة و سالبة مطلقه عامة و ان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر مخمس و قد التزم لادائما
فتركها من سالبة و تسمية مطلقه موجبة مطلقه عامة اقول الوقتية هي التي حكم فيها بضرورة بئوت
المحمول للموضوع او بضرورة سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع فقد بالادوام بحسب
الذات فان كانت موجبة كقولنا كل قمر مخمس و قد جيلوله الارض منه و بين الشمس لادائما فتركها
من موجبة و تسمية مطلقه هي الحزب الاول اعني قولنا كل قمر مخمس و قد جيلوله و سالبة مطلقه عامة هي
مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شيء من القمر مخمس و اطلاق العام و ان كانت سالبة كقولنا لا شيء من القمر
مخمس و قد التزم و تسمية مطلقه عامة هي كل قمر مخمس و اطلاق و هي اخص من الوجودية
مطلقا لانه اذا صدق الضرورة بحسب الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما او بالضرورة و بالعكس من
الخاصة و لانه اذا صدقت الضرورة بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع في كل
الاقوات صدقت القضية كقولنا بالضرورة كل قمر مخمس مطلقا لادائما او بالضرورة لادائما
فان الانحياز لما كان ضروريا لذات الموضوع في بعض الاوقات و لظاهر ضروري للانحياز كان الاطلاق
ضروريا لذات في ذلك الوقت و ان لم يكن الوصف ضروريا لذات الموضوع صدقت الخ صتان و لم يصدق الوقيية

بالضرورة
لادائما فتركها
من موجبة
مفهوم اللادوام
اعني قولنا لا شيء
من القمر مخمس
واطلاق العام
و ان كانت سالبة
كقولنا لا شيء
من القمر مخمس
و قد التزم
و تسمية مطلقه
عامة هي كل قمر
مخمس و اطلاق
و هي اخص من
الوجودية
مطلقا لانه اذا
صدق الضرورة
بحسب الوقت
لادائما صدق
الاطلاق لادائما
او بالضرورة
و بالعكس من
الخاصة و لانه
اذا صدقت
الضرورة بحسب
الوصف فان كان
الوصف ضروريا
لذات الموضوع
في كل الاوقات
صدق القضية
كقولنا بالضرورة
كل قمر مخمس
مطلقا لادائما
او بالضرورة
لادائما فان
الانحياز لما كان
ضروريا لذات
الموضوع في
بعض الاوقات
و لظاهر ضروري
لانعياز كان
الاطلاق ضروريا
لذات في ذلك
الوقت و ان لم
يكن الوصف
ضروريا لذات
الموضوع صدقت
الخ صتان و لم
يصدق الوقيية

كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب لادائما فان الحاشية لما لم يكن ضرورة للذات
في غير اوقات لم يكن متحرك الاصابع الضرورية بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق
الوقتية و اذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف و لا الدوام لم يصدق الخ صتان و يصدق
الوقتية كما في المثال المذكور و هذا اذا فرضنا المسروطة بالضرورة بشرط الوصف اما اذا فترناها
بالضرورة مادام الوصف يكون المسروطة الخ صتان اخص من الوقتية مطلقا لانه متى تحقق
الضرورة في جميع اوقات الوصف و اوقات الوصف الذات تحقق الضرورة في بعض اوقات
بالذات من غير عكس و الوقيية مباحثه للدائمتين و اعم من العائتين من وجه لتصادقها في المسروطة
الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة و بالعكس حيث لادوام بحسب الوصف و اخص من المصلحة
العامة و الممكنة العامة قال السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة بئوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع فقد بالادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس في وقت ما لادائما فتركها من موجبة و تسمية
مصلحة و سالبة مطلقه عامة و ان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متفلس في وقت
لادائما فتركها من سالبة و تسمية مطلقه موجبة مطلقه عامة اقول المنتشرة هي التي
حكم فيها بضرورة بئوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع
لادائما بحسب الذات و ليس المراد بعدم العكس فقد فيها بل ان لا يصدق بالتحسين و بمرسل مطلقا
فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متفلس في وقت ما لادائما كان تركها من موجبة منتشرة
مصلحة و هي قولنا كل انسان متفلس و قايما و سالبة مطلقه عامة التي قولنا لا شيء من الانسان متفلس
بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام و ان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان متفلس في وقت
لادائما فتركها من سالبة منتشرة مطلقه هي الحزب الاول و موجبة مطلقه عامة هي اللادوام و هي اعم
من الوقتية لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين لادائما صدقت الضرورة في وقت ما لادائما و بالضرورة
العكس و تسميتها مع القضية بالباقي كالوقتية من غير فرق و اعم قال ان الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة
اللتين هما جزا الوقتية و المنتشرة قضيتان بسيطتان غير معدودتين في السبيل بط حكم في احدهما بالضرورة
في وقت معين و في الاخرى بالضرورة في وقت ما لادائما و تسميت وقتية باعتبار نفس الوقت فيها
و مطلقه لعدم بعدها بالادوام او بالضرورة و لآخرى منتشرة لانها لم تبين وقت الحكم فيها احتمال
الحكم كل وقت فكون منتشرة في الاوقات و مطلقه لانها غير متقدمة بالادوام و بالضرورة و لهذا اذا
قد نأخذها حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقتية و منتشرة لا مطلقين و ربما سمعنا بعد
مصلحة و تسمية مطلقه منتشرة و ما غير الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة فان العلاقة الوقتية هي التي
حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين و المصلحة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت
غير معين لغيره منها بالعدم و اخص لا منتشرة قال السابعة الممكنة الخ

ان يوجد عدم العكس
في بعض الاوقات
فان كانت موجبة
كقولنا بالضرورة
كل انسان متفلس
في وقت ما لادائما
كان تركها من
موجبة منتشرة
مصلحة و هي قولنا
كل انسان متفلس
و قايما و سالبة
مطلقه عامة التي
قولنا لا شيء من
الانسان متفلس
بالفعل الذي هو
مفهوم اللادوام
و ان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة
لا شيء من الانسان
متفلس في وقت
لادائما فتركها
من سالبة منتشرة
مطلقه هي الحزب
الاول و موجبة
مطلقه عامة هي
اللا دوام و هي
اعم من الوقتية
لانه اذا صدق
الضرورة في وقت
معين لادائما
صدق الضرورة
في وقت ما لادائما
و بالعكس
تسميتها مع
القضية بالباقي
كالوقتية من
غير فرق و اعم
قال ان الوقتية
المطلقة و
المنتشرة
المطلقة اللتين
هما جزا الوقتية
و المنتشرة
قضيتان بسيطتان
غير معدودتين
في السبيل بط
حكم في احدهما
بالضرورة في
وقت معين و في
الاخرى بالضرورة
في وقت ما لادائما
و تسميت وقتية
باعتبار نفس
الوقت فيها و
مطلقه لعدم
بعدها بالادوام
او بالضرورة و
لآخرى منتشرة
لانها لم تبين
وقت الحكم فيها
احتمال الحكم
كل وقت فكون
منتشرة في
الاقوات و
مطلقه لانها
غير متقدمة
بالادوام و
بالضرورة و
لهذا اذا قد
نأخذها حذف
الاطلاق من
اسمها فكانت
وقتية و
منتشرة لا
مطلقين و
ربما سمعنا
بعد مصلحة
و تسمية
مطلقه
منتشرة و
ما غير
الوقتية
المطلقة
و المنتشرة
المطلقة فان
العلاقة
الوقتية هي
التي حكم
فيها بالنسبة
بالفعل في
وقت معين
و المصلحة
المنتشرة
هي التي حكم
فيها بالنسبة
بالفعل في
وقت غير
معين لغيره
منها بالعدم
و اخص لا
منتشرة
قال السابعة
الممكنة الخ

وهي التي حكم فيها ما يرفع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة
كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كاتب او سلبية كقولنا لا مكان لخاص لا شيء لان كاتب من كبريا
من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة
الى مكنية عامة محال في الكيفية موافقة للمكنية المقيدة بها **اقول** المكنية الخاصة هي التي حكم فيها بسلب
الضرورة المطلقة المطلقة عن جانبي الاحجاب والسلب فاذا قلنا كل انسان كاتب لا مكان لخاص او لا
من لان كاتب لا مكان لخاص كان معناه ان احجاب الحماية للانسان وسلبها عنه ليسا بضررتين
لكن سلب ضرورة الاحجاب امكن عام سالب وسلب ضرورة السلب امكن عام موجب فالممكنة الخاصة سواء
كانت موجبة او سلبية يكون تركبها من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية فلا فرق بينهما
وساكنهما في المعنى بل في اللفظ حيث حتى ان عرفت بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عرفت بعبارة
كانت سلبية وهي اعم من سائر المكنيات لان كل منهما اعم من سلبها ولا اقل منهما ان يكونا مكنيتين في مكان
العام ولا يلزم من امكن الاحجاب والسلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالادوام وسأسنه
للضرورة المطلقة واعم من الدالة والعامة من المطلقة العامة من وجه لتصادقهما في مادة الوجودية
اللا ضرورة وصدق المكنية الخاصة بدونها حيث لا يخرج للمكن من القوة الى الفعل والعكس في مادة الضرورة
واخص من الممكنة العامة فقد ظهر ما ذكرنا ان المكنية العامة اعم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة
اعم المركبات والضرورة اخص البسيطة واللا ضرورة الى مكنية عامة محال في الكيفية المقيدة
المقيدة بها حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانت سلبية كانتا موجبتين وموافقا للمعنى
الحكم فان كانت كلمة كانتا كلمتين وان كانت جزئية جزئيتين هذا هو الصواب في معرفة تركيب القضايا
المركبة واما فان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام معناه المطلقة العامة لان المعنى
اذا اطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الاحجاب
ملائم لمفهومة الصريح رفع وادام الاحجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع وادام الاحجاب بل لازم فهو
معناه الا لثامي وادام اللا ضرورة فمعناه الصريح الا مكان للعدم لان لا ضرورة الاحجاب ملائم لمفهومة
ضرورة الاحجاب وهو غير امكن السلب فلا كان لصدي العضيتين غير معنى لصدي العبارتين ولما كان
ليس معنى لآخر بل من لوازمه استعمال عبارة لثام لكون مشتركتهما **الفصل الثاني**
في اقسام الشرطية **الاول** منها يسمى قدرا وبالنسبة اليها اما المتصلة فالتزامية وهي التي يكون
التزام صدق السال فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توصف بذلك كالعلاقة والتضاد واما العينية
وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا
اقول لما وقع التوافق عن الحيلاب واطرافها في اقسام الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية
ما تتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول احدهما عند لآخرى او منفصلة ان
اوجبت او سلبت انفصال احدهما عن لآخرى والقضية الاولى هي الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة

وهي التي حكم فيها ما يرفع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كاتب او سلبية كقولنا لا مكان لخاص لا شيء لان كاتب من كبريا من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة الى مكنية عامة محال في الكيفية موافقة للمكنية المقيدة بها

وهي التي حكم فيها ما يرفع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كاتب او سلبية كقولنا لا مكان لخاص لا شيء لان كاتب من كبريا من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة الى مكنية عامة محال في الكيفية موافقة للمكنية المقيدة بها

تسمى مقدما لتقدمها في الذكر والعينية الثانية تسمى بالثالث لتلوها اياه ثم ان المتصلة المتزامية
واما اتفاقية اما التزامية فهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما
بوصف ذلك والمراد بالعلاقة هي سببه يستصحب الاول الثاني كالعلاقة والتضاد اما العينية
فان يكون المقدم عليه للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او مطلقا كقولنا ان كان
النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكونا معا على علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالنهار
مضي فان وجود النهار وادامته العالم معلولان لطول الشمس واما التضاد فبان كونها متضادتين
كقولنا ان كان زيد اباعه كان عمر ابسه وهذا التعريف لا يتناول اللزومية الكاذبة لعدم اعتبار
صدق التالي للعلاقة فيها فلا بد ان يعالج اللزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى لعلاقة
بينهما موجبة لذلك وهو يتناول اللزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان الحكم
متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع او لنبوته من غير علاقة
واما الاتفاقية فهي التي يكون ذلك اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقة موجبة
لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما هيته
الحمار وناطقيه الا انسان حتى يجوز العقل تحقق كل واحد منهما دون الآخر وليس فيها الا توافق الطرفين
على الصدق ولو قال مني التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل بمجرد
صدقها لتناول لرافقة الكاذبة فان الحكم بصدق التالي لا لعلاقة وبالم لا يطابق الواقع بان لا
يصدق التالي او لصدق دونه للعلاقة وقد كفي في لرافقة بصدق التالي حتى انها هي التي حكم فيها
بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا للعلاقة بل بمجرد صدق التالي وهو ان يكون المقدم
فيها صادقا وكاذبا وسيمى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعدم والكيفية
منها فانه مني صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا يعكس **قال** واما المتصلة فاما
حققيته وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فرعا واما مائة الجمع وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها في الصدق فقط كقولنا
اما ان يكون هذا الشيء حجرا او نجرا واما مائة الخلو وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها في الكذب
فقط كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر او لا يكون **اقول** اما المتصلة فقد عرفت انها على ثلثة
اقسام حققة وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فرعا او مائة الجمع وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون
هذا الشيء حجرا او مائة الجمع وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يكون واما مائة الخلو وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يكون واما مائة الخلو وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان لا يكون واما مائة الخلو وهي التي حكم فيها بالتسا في جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون

وهي التي حكم فيها ما يرفع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كاتب او سلبية كقولنا لا مكان لخاص لا شيء لان كاتب من كبريا من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة الى مكنية عامة محال في الكيفية موافقة للمكنية المقيدة بها

وهي التي حكم فيها ما يرفع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهي سواء كانت موجبة كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كاتب او سلبية كقولنا لا مكان لخاص لا شيء لان كاتب من كبريا من مكنيتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سلبية والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة عامة واللا ضرورة الى مكنية عامة محال في الكيفية موافقة للمكنية المقيدة بها

عنى جزئيا وربما تعال مائة الجمع ومائة الحلو على التي حكم فيها بالاشافي في الصدق والصدق
مطلقا وهذا المعنى كونا في اعم وبعض الافاضل حيث شريف وهو ان المراد بالمتأفة في
الصدق الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لا انما لا يمتنع في الوجود فانه لو كان المراد عدم اجتماع
الوجود لم يكن من الكثرة منع جمع لان الواحد جزا الكثرة وجزا الشيء كما في الوجود ولكن الشرح نص
على منع الجمع بينهما فان قلت وعندي في هذا نظرا اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع من اللازم والمليزم
فان جزا الشيء من لوازمه وقد اجتمعوا على انه لا يمنع جمع من اللازم والمليزم ولا يمنع خلوه من الله
ان يفتح عليه انكار عن هذا اعتراض وهو ليس الا نظرا فيما اراد من عبارة القوم فحاشا ان
يعتبروا بالمتأفة في الجمع عدم اجتماع في الصدق فان مائة الجمع من اقسام المنفصله والافصال
لم يضره الا من القضية فلا يكون منع الجمع الا من القضية فلو كان المراد عدم جمع لاجتماع في الصدق
لكان من كل قضيتين منع الجمع لا سيما ان يصدق قضية على مائة قضية اخرى ولا يكون منع
منع الجمله اصلا ضرورة كونهما على شيء من الاشياء وان لم يضر من المفردات بل ليس مرادهم بالمتأفة في
الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود وانما ان الجمع اثبت من الواحد والكثرة منع الجمع فهو ليس بمفهوم
الواحد والكثرة بل من هذا واحد وهذا كثر فان القضية العائله اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون هذا
كثرا فانه لا يمنع اجتماع جرمها على الصدق فقد بان من الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقوله
التدبر بالـ دكل واحدة من هذه الثلثة اعمانية وهي التي حكم بالاشافي فيها لذاتي الجرم كانه
الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون التثافي فيها مجرد الاتفاق كقولنا في الاسود الا كانت
اما ان يكون اسود او كانت حقه او لا اسود او كانت مائة الجمع او اسود او كانت مائة الجمع او اسود
كل واحد من المفصلات الثلث اعمانية واما اتفاقية كان المتصل اما ان يومية واتفاقية فلسفة
العناد والاتفاق الى المفصلات كنسبة اللزوم والاتفاق الى المتصلات اما العنادية فهي التي حكم فيها
بالاشافي لذات الجرم اي حكم بان مفهوم احدهما من الآخر مع قطع النظر عن الواقع كاشي الزور والزوج
والشجر والحجر كون زيدا في البحر لا يصدق وانما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالاشافي لذات الجرم بل
لجود الاتفاق اي مجرد ان الاتفاق في الواقع ان يكون بينهما مائة فانه وان لم يقص مفهوم احدهما ان يكون مائة
لاخر كقولنا للاسود الا كانت اما ان يكون هذا اسود او كانت حقه فانه لا مائة من مفهوم الاسود
والكاتب ولكن الحق تحقيق السواد واسماء الحماة فلا يصدق ان لاتقاء الحماة ولا لكذا ان لوجود السواد
ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او كانت مائة الجمع لانها لا يصدق ان وكذا بان لاتقاء الاسود
الحماة معاني الواقع ولو قلنا اما ان يكون هذا اسود او كانت مائة الجمع لانها لا يصدق ان ويصدق ان
لحق السواد والاتقاء بحسب الواقع فان سالبه كل واحد من هذه القضايا الثاني هو التي يرفع
ما حكم في وجوبها وسالبه اللزوم يسمى سالبه لزومية وسالبة العناد يسمى سالبه عنادية وسالبة الاتفاق
يسمى سالبه اتفاقية اقول قد عرفت ثمانية قضايا متصلة لزومية واتفاقية ومفصلات كنسبة

هذا المعنى كونا في اعم
بعض الافاضل حيث شريف
وهو ان المراد بالمتأفة في
الصدق الجمع ان لا يصدق
على ذات واحدة لا انما لا
يتمنع في الوجود فانه لو
كان المراد عدم اجتماع
الوجود لم يكن من الكثرة
منع جمع لان الواحد جزا
الكثرة وجزا الشيء كما
في الوجود ولكن الشرح نص
على منع الجمع بينهما فان
قلت وعندي في هذا نظرا
اذ يلزم من ذلك جواز منع
الجمع من اللازم والمليزم
فان جزا الشيء من لوازمه
وقد اجتمعوا على انه لا
يمنع جمع من اللازم والمليزم
ولا يمنع خلوه من الله
ان يفتح عليه انكار عن
هذا اعتراض وهو ليس الا
نظرا فيما اراد من عبارة
القوم فحاشا ان يعتبروا
بالمتأفة في الجمع عدم
اجتماع في الصدق فان
مائة الجمع من اقسام
المنفصله والافصال لم يضره
الا من القضية فلا يكون
منع الجمع الا من القضية
فلو كان المراد عدم جمع
لاجتماع في الصدق لكان
من كل قضيتين منع الجمع
لا سيما ان يصدق قضية
على مائة قضية اخرى ولا
يكون منع الجمله اصلا
ضرورة كونهما على شيء
من الاشياء وان لم يضر
من المفردات بل ليس
مرادهم بالمتأفة في
الصدق الا عدم الاجتماع
في الوجود وانما ان الجمع
اثبت من الواحد والكثرة
منع الجمع فهو ليس
بمفهوم الواحد والكثرة
بل من هذا واحد وهذا
كثر فان القضية العائله
اما ان يكون هذا واحدا
واما ان يكون هذا كثرا
فانه لا يمنع اجتماع
جرمها على الصدق فقد
بان من الاشكال انما نشأ
من سوء الفهم وقوله
التدبر بالـ دكل واحدة
من هذه الثلثة اعمانية
وهي التي حكم بالاشافي
فيها لذاتي الجرم كانه
الامثلة المذكورة واما
اتفاقية وهي التي يكون
التثافي فيها مجرد
الاتفاق كقولنا في
الاسود الا كانت اما
ان يكون اسود او كانت
حقه او لا اسود او كانت
مائة الجمع او اسود او
كانت مائة الجمع او اسود
كل واحد من المفصلات
الثلث اعمانية واما
اتفاقية كان المتصل اما
ان يومية واتفاقية
فلسفة العناد والاتفاق
الى المفصلات كنسبة
اللزوم والاتفاق الى
المتصلات اما العنادية
فهي التي حكم فيها
بالاشافي لذات الجرم
اي حكم بان مفهوم
احدهما من الآخر مع
قطع النظر عن الواقع
كاشي الزور والزوج
والشجر والحجر كون
زيدا في البحر لا يصدق
وانما الاتفاقية فهي
التي حكم فيها بالاشافي
لذات الجرم بل لجود
الاتفاق اي مجرد ان
الاتفاق في الواقع ان
يكون بينهما مائة فانه
وان لم يقص مفهوم
احدهما ان يكون مائة
لاخر كقولنا للاسود
الا كانت اما ان يكون
هذا اسود او كانت
حقه فانه لا مائة من
مفهوم الاسود والكاتب
ولكن الحق تحقيق
السواد واسماء
الحماة فلا يصدق ان
لاتقاء الحماة ولا
لكذا ان لوجود
السواد ولو قلنا
اما ان يكون هذا
اسود او كانت مائة
الجمع لانها لا يصدق
ان وكذا بان لاتقاء
الاسود الحماة معاني
الواقع ولو قلنا اما
ان يكون هذا اسود او
كانت مائة الجمع لانها
لا يصدق ان ويصدق
ان لحق السواد
والاتقاء بحسب الواقع
فان سالبه كل واحد
من هذه القضايا الثاني
هو التي يرفع ما حكم
في وجوبها وسالبه
اللزوم يسمى سالبه
لزومية وسالبة العناد
يسمى سالبه عنادية
وسالبة الاتفاق يسمى
سالبه اتفاقية اقول
قد عرفت ثمانية
قضايا متصلة لزومية
واتفاقية ومفصلات
كنسبة

منها عن ديات وثلاث اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا يطبق الجمع
الترتبة فلا بد من تعريف سوابقها فسالبة كل منها هي التي يرفع ما حكم في وجوبها فاما كانت الموجبة
اللزومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة اللزومية سالبة اللزوم اي ما حكم فيها بسلب
اللزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب خصوصية لزومية لا سالبة مثلا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طالعة
فالليل موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود الليل لطول الشمس اذا قلنا اذا كانت
الشمس طالعة فليس الليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطول الشمس
ولما كانت الموجبة المتصلة بالاتفاقية ما حكم فيها لموافقته التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة الاتفاقية
سالبة للاتفاق اي ما حكم فيها بسلب موافقه التالي للمقدم لا ما حكم فيها لموافقته السلب فانها سالبة
موجبة فانه اذا قلنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فاطقا فالحمار ناطقا فليس الحمار ناطقا فليس الحمار
بساطع موافقه ناطقه الحمار لنا طبقه لانسان اذا قلنا اذا كان الانسان ناطقا فليس الحمار
ناطقا كانت موجبة لان الحكم فيها لموافقته سلب ناطقه الحمار لنا طبقه لانسان وعلى هذا يكون
السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما رفع العناد الذي هو في الصدق
والكذب وهي السالبة العنادية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهي ناطقة الجمع واما
رفع العناد الذي هو في الكذب وهي ما نفعه اكلوا لا ما حكم فيها برفع العناد والسلب والسالبة الاتفاقية
ما حكم فيها بسلب الاتفاق المتأفة على احد ساخر لا ما حكم فيها برفع العناد والسلب والسالبة الاتفاقية
المتصلة الموجبة لصحة قاع من عن كادس وعن محمول الصدق والكذب وعن مقدم
كاذب وتال صادق من فكسه لاتناع استلزام الصادق الكاذب وكذب عن جرم كاذب
وعن مقدم صادق وتال كاذب وما العكس وعن صادق اذا كانت لزومية واما اذا كانت
الاتفاقية فكذلك ما عن صادق محال اقول صدق الشوطية وكذبها الحماة موافقة
الحكم بالمتصال والافصال لنفس الامر وعدمها لا يصدق جزاها وكذبها فان طابق الحكم فيها
لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كلف كان جزاها اذا نسبت جزاها الى نفس الامر حصلت
اربعة اقسام لانها ان تكون صادقة او كاذبة او يكون المقدم صادقا والثاني كاذبا او بالعكس
فلنبين ان كلا من الشوطيات من اي هذه الاقسام يتركب فالمتصلة الموجبة الصادقة قد مر عن
صادقة كقولنا ان كان زيدا انسانا فهو حيوان وعن كاذب كقولنا ان كان زيدا حمارا كان حمارا
محمول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيدا ناطقا فهو حيوان وعن مقدم كاذب وتال صادق
كقولنا ان كان زيدا حمارا كان حيوانا من عكسه لا يتركب عن مقدم صادق وتال كاذب لاتناع ان
ستلزم الصادق الكاذب واللازم كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلا يلزم
اللازم كاذب وكذب اللازم ستلزم كذب اللازم واما ما صدق الكاذب فلا يلزم للزوم فيها صادق
وصدق اللازم ستلزم لصدق اللازم اقول اذا صح تركيب المتصلين مقدم كاذب

قال النجاشي حكم فيها بلزوم السلب

قال النجاشي حكم فيها بلزوم السلب

اما

ان السالى معانده المقدم على سائر الاوضاع وانما خص هذا المقدم بالمتصلة للزومية والمنفصلة
 لان الاوضاع المعاني في الاتفاقية ليست هي لادضاع الممكنة الاختراع مطلقا بل لادضاع الكائنة
 بحسب نفس الامر لانه لو اذلك لم تصدق الاتفاقية الكلمة اذ ليس شرطها علاقة توجب صدق
 الثاني على تقدير صدق المقدم فيمكن اختراع عدم الثاني مع المقدم والا لكان بينهما طارئة والثاني
 كسعى على تقدير المقدم على هذا الوضع فعلى نفس لادضاع الممكنة الاختراع مع وضع المقدم ليكون
 الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون الثاني صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوضاع
 الممكنة الاختراع مع المقدم فلا يصدق الكلمة للاتفاقية واذا عرفت مفهوم الكلية فذلك حينئذ
 المتصلة والمنفصلة ليست لجزئية المقدم والثاني للجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال
 والانفصال في بعض الزمان على بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان كان
 انسانا فان الحكم يلزم الانانية انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء ثانيا
 او جادا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العناصر واما خصوص الشرطية فتبين
 بعض لزامان والاحوال كقولنا ان جيتني اليوم اكرمتك واما اما لها فاما لزامان والاحوال
 وبالحكم الاوضاع والازمنة في الشرطية غير لزامان في الجملة فاما ان الحكم فيها ان كان على فرد
 فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين حكم الحكم انه على كل لزامان او بعضها فهي المحصورة والافه في الجملة
 كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والا فان بين
 حكم الحكم انه على جميع لادضاع او بعضها فهي محصورة والافه في الجملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كقوله
 ومهما ومتى كقولنا ان او متى كانت الشمس طالعة فانهما موجود في المنفصلة اما كقولنا
 داما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة اما كقولنا
 ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت
 الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا
 وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان
 يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وما د خالف السلب على سور الاحباب الكل كليسا
 كلما وليس بها وليس متى في المتصلة وليس داما في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا
 مفهومه لاي باب الكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لاي باب الكل لاجماله واذا ارفع لاي باب
 الكل تحقق السلب الجزئي على ما حققته فاسيت وهكذا في البواقي والاطلاق لفظة لودان واذا في الاتصال
 واما انما في الانفصال لالامال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود واما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون ثالث الشرطية قد يتركب عن جملتين عن متصلتين عن منفصلتين وعن جملة
 ومنفصلة وعن جملة ومنفصلة وعن منفصلة وكل واحدة من الثلثة الاخير في المتصلة تقسم الى

محققا

المتصلة والمنفصلة ليست لجزئية المقدم والثاني للجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الزمان على بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان كان انسانا فان الحكم يلزم الانانية انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء ثانيا او جادا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العناصر واما خصوص الشرطية فتبين بعض لزامان والاحوال كقولنا ان جيتني اليوم اكرمتك واما اما لها فاما لزامان والاحوال وبالحكم الاوضاع والازمنة في الشرطية غير لزامان في الجملة فاما ان الحكم فيها ان كان على فرد فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين حكم الحكم انه على كل لزامان او بعضها فهي المحصورة والافه في الجملة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والا فان بين حكم الحكم انه على جميع لادضاع او بعضها فهي محصورة والافه في الجملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كقوله ومهما ومتى كقولنا ان او متى كانت الشمس طالعة فانهما موجود في المنفصلة اما كقولنا داما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة اما كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وما د خالف السلب على سور الاحباب الكل كليسا كلما وليس بها وليس متى في المتصلة وليس داما في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا مفهومه لاي باب الكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لاي باب الكل لاجماله واذا ارفع لاي باب الكل تحقق السلب الجزئي على ما حققته فاسيت وهكذا في البواقي والاطلاق لفظة لودان واذا في الاتصال واما انما في الانفصال لالامال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون ثالث الشرطية قد يتركب عن جملتين عن متصلتين عن منفصلتين وعن جملة ومنفصلة وعن جملة ومنفصلة وعن منفصلة وكل واحدة من الثلثة الاخير في المتصلة تقسم الى

قد لا يكون

قسمين كائنا زعمهما عن بالهما بالطبع بخلاف المتصلة فان مقدمها انما يبين عن بالهما بالوضع
 فقط فاقسام المتصلات تسع والمنفصلات ستة واما الامثلة فكل ما يستحق احدها من نفسك
اول لما كانت الشرطية مرتبة من قصتين والقضية اما جملة او متصلة او منفصلة كان
 ركنها اما من جملتين او متصلة او منفصلتين او من جملة او متصلة او منفصلة او متصلة
 ومنفصلة لا يزيد على هذه الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلثة الاخير تقسم في المتصلة الى
 قسمين ان مقدم المتصلة متين عن تاليها بحسب الطبع اي بحسب المفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزم
 ومفهوم التالى لازم وكل ان يكون الشيء لازما لاخر لا يكون لازما له فاما المقدم في المتصلة متين ان
 يكون مقدما والتالى معس ان يكون بالها بخلاف المتصلة فان مفهوم التالى فيها المعاند ومفهوم
 المقدم المعاند والمعاند للمعاند لاندان يكون معاندا ايضا لان عناد احد الشئين للاخر في حق عناد
 الاخر اما في حال كل من جنسها عندا لاخر حال واحد وانما عرض لاصرها ان يكون مقدما والاخر ان يكون
 تاليا لآخر وضع لا طبع يفرق بين المتصلة المركبة من الجملة والمتصلة والمقدم فيها الجملة وينتسب
 والمقدم فيها المتصلة بخلاف المتصلة المركبة منها فلا فرق بينهما اذا كان المقدم فيها الجملة والمتصلة
 وكذلك المركبة من الجملة والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة فلا يجرى انقسام الثلثة في
 المتصلة الى قسمين ومن المتصلة فاقسام المتصلات تسعة واقسام المنفصلات ستة امثلة المتصلات
 فلادول من جملتين كقولنا كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كلما كان
 كلما كان الشيء انسانا كانا فهو حيوان فكلم لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من متصلتين كقولنا
 كلما كان داما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فاما ان يكون منقسم عددا وسر او غير منقسم للاربع
 من جملة ومتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجودا فكلم كانت الشمس طالعة فانهما
 موجودا والرابع من جملتين كقولنا كلما كان الشمس طالعة فانهما موجودا فوجود فوجود النهار
 لطلوع الشمس والسادس من جملة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو زوجا او فردا واما
 فرد والسابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا زوجا او فردا كان عددا والثامن من متصلة
 ومنفصلة كقولنا كلما كان كلما كانت الشمس طالعة فانهما موجودا فاما ان يكون الشمس
 طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والثاسع عكس ذلك كقولنا ان كان داما اما ان يكون
 الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلم كانت الشمس طالعة فانهما موجودا امثلة
 المنفصلات فالاول من جملتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا والثاني من متصلتين
 كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فانهما موجودا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
 فلم يكن النهار موجودا والثالث من متصلتين كقولنا اما ان يكون اما ان يكون هذا العدد زوجا
 او فردا فاما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا والسابع من جملة ومنفصلة كقولنا اما ان
 لا يكون الشمس طالعة فوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا

المتصلة والمنفصلة ليست لجزئية المقدم والثاني للجزئية الزمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانفصال في بعض الزمان على بعض الاوضاع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان الحيوان كان انسانا فان الحكم يلزم الانانية انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا اما ان يكون هذا الشيء ثانيا او جادا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من العناصر واما خصوص الشرطية فتبين بعض لزامان والاحوال كقولنا ان جيتني اليوم اكرمتك واما اما لها فاما لزامان والاحوال وبالحكم الاوضاع والازمنة في الشرطية غير لزامان في الجملة فاما ان الحكم فيها ان كان على فرد فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين حكم الحكم انه على كل لزامان او بعضها فهي المحصورة والافه في الجملة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال والانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والا فان بين حكم الحكم انه على جميع لادضاع او بعضها فهي محصورة والافه في الجملة وسور الموجبة الكلية في المتصلة كقوله ومهما ومتى كقولنا ان او متى كانت الشمس طالعة فانهما موجود في المنفصلة اما كقولنا داما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة اما كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما المنفصلة فكقولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وما د خالف السلب على سور الاحباب الكل كليسا كلما وليس بها وليس متى في المتصلة وليس داما في المنفصلة لانا اذا قلنا كلما كان كذا مفهومه لاي باب الكل فاذا قلنا ليس كلما يكون معناه رفع لاي باب الكل لاجماله واذا ارفع لاي باب الكل تحقق السلب الجزئي على ما حققته فاسيت وهكذا في البواقي والاطلاق لفظة لودان واذا في الاتصال واما انما في الانفصال لالامال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانهما موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون ثالث الشرطية قد يتركب عن جملتين عن متصلتين عن منفصلتين وعن جملة ومنفصلة وعن جملة ومنفصلة وعن منفصلة وكل واحدة من الثلثة الاخير في المتصلة تقسم الى

كلما كان

نيل
كوزا محمد انا بعض الغضا امنيان
محصل عند العقل

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

مقتضيه رفع رواتم السلط بكنز
الطلاق الاجاب لا تاذالم يكن
التمويل في السلط

[illegible]

لكن روع المحمدي

فصل في معرفة
الصفات
التي
يكون
عليها
الملكوت
الابدي

ج ب ما صدق الجملات بعضها ج بالاطلاق والا فلا شيء ج دائما وهو مع لاصل يتبع لاشي
 من ج دائما وانه محال **قال** وان ثبتت عكس بعض العكس في الموجبات لصدق بعض
 الاصل او الاخص منه اقول **للقوم** في بيان عكس القضايا ثالث طرق الخلف وهو ضم بعض
 العكس مع لاصل ليتبع محالا والا فتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئا معناه وحل وصفي الموضوع
 والمحمول عليه لمحصل مفهوم العكس وهو لا يجزى في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها
 بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس وهو ان يعكس بعض العكس لمحصل ما في الاصل فلما
 ثبت فيها سبق على الطريقين الاولين جادل السبب على هذا الطريق ايضا فلما ان يعكس بعض العكس
 في الموجبات لصدق بعض الاصل الاخص منه فان الاصل اذا كان كلئا ونقيض عكس كل
 ج انعكس النقيض نفسه في الكم كلئا وهو اخص من بعض الاصل وان كان جزئيا فان كان مطلقا عامة
 انعكس بعض عكسها الى ما ناقضها لان بعض عكسها سالبة دالة وهي انعكس نفسها الى بعضها والى كان
 احدى القضايا الباقية انعكس بعض عكسها الى ما هو اخص من نقيضها اما في الدائمتين والثلاثين
 والاربعين فلان بعض عكسها عر فيه عامة وهي انعكس سالبة دالة وهي انعكسها اخص من نقيضها
 داما في الوترين الوجوديين فلان بعض عكسها سالبة دالة وهي انعكسها اخص من نقيضها مثلا اذا
 صدق بعض ج ب بالاطلاق صدق بعض ج ب بالاطلاق والا فلا شيء ج ب دائما ويعكس
 الى لاشي من ج ب دائما وهو بعض بعض ج ب بالاطلاق فليزمن اجتماع النقيضين اذا صدق بعض
 ج ب بالضرورة فبعض ج ب صحت موب **والا فلا شيء ج ب** بالامكان وعلى هذا القياس
 داما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكسها على عكس السوالب فلما قدمها اعلم ان
 بعض العكس للموجبات محال السوالب **قال** واقا الممكنات فالحال في الانعكاس وعدمه غير معلوم
 لتوقف البرهان المذكور على انعكاس فيها على الانعكاس السالبة الضرورية كنعفسها او على انتاج الصوري
 الممكنة مع البرر الضرورية في الشكل الاول اللذين كل منهما غير محقق ولعدم الظن بدليل موجب الانعكاس
 الكلية وعدمه اقول **نداء المنطق** ذهبوا الى ان انعكاس الممكنة ممكنة عامة واستدلوا عليه
 بوجود احد ها الخلف لانه اذا صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان والا فلا شيء
 من ج ب بالضرورة ويضم مع لاصل ويقول بعض ج ب بالامكان ولا شيء من ج ب بالضرورة
 بعض ج ب ليس بالضرورة وانه محال دناها الا فتراض وهو ان يفرض ذات ج ب كذب
 بالامكان و د ج ب بعض ج ب بالامكان وهو المطلوب وبالنها طريق العكس فانه لو كذب
 بعض ج ب بالامكان فلا شيء من ج ب بالضرورة وينعكس الى لاشي من ج ب بالضرورة وقد كا
 بعض ج ب بالامكان فيجتمع النقيضان وهذه الدلائل لاشي اما سر اولان فلتوقفها على انتاج
 الممكنة في الشكل الاول والثالث فتعرف انها عقيمة واما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة
 الضرورية كنعفسها وقد بين ان لا انعكس الا دالة فلما لم يتم هذه الدلائل لم يظفر المصنف بدليل

مادامت فلا شيء من ج ب
 مادام ج وهو اخص من
 نقيض بعض ج بالضرورة
 اعني لاشي من ج ب

انعكاس
 السوالب
 على
 ج ب
 بالضرورة

بدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه **واعلم** ان ان اعتبرنا الموضوع بالفعل على ما هو مذهب
 الشيخ ظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم لاصل انما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو
 ب بالفعل ج بالامكان ويحوزان يكون ب بالامكان ولا يخرج من القوة الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس
 وما يصدق المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان وكذب
 بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فليس بالضرورة ولا شيء
 من القوس حار بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب بالفعل حار بالضرورة واما ان اعتبرناه بالامكان
 كما هو مذهب الفارابي فانعكس الممكنة كنعفسها لان مفهومها انما هو ج بالامكان فبالتالي
 ج بالامكان لا محال ويتحقق لك من هذه المناقشات ان انعكاس السالبة الضرورية كنعفسها مستلزم
 لان انعكاس الممكنة الموجبة كنعفسها وبالعكس كل ذلك بطريق العكس **قال** واقا الشرطية فالمتصلة
 الموجبة انعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق بعض العكس لانتظم مع لاصل
 قياسا متجاليا **وقا** السالبة الجزئية فلا انعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الحيوانا فلو ان
 مع كذب العكس واما المنفصلة فلا يتصور فيها انعكس لعدم امتياز من جزئها بالطلب اقول
 الشرطيات المتصلة ان كانت موجبة سوار كانت موجبة كلية او جزئية انعكس موجبة جزئية
 وان كانت سالبة كلية انعكس سالبة كلية بخلاف فانه لو صدق بعض العكس لانتظم مع لاصل قياسا
 متجاليا **اما** اذا كانت موجبة فلانه اذا صدق كلما كان او لم يكن اذا كان اب فجد وجب
 ان يصدق قد يكون اذا كان جد فاب والافليس البته اذا كان ج ب فانت فنتظم مع لاصل
 هكذا يكون اذا كان اب فجد وليس البته اذا كان جد فاب يتبع قد لا يكون اذا كان ب فاب وهو
 محال ضرورة صدق قولنا كلما كان اب فاب واما اذا كانت سالبة فلانه اذا صدق ليس البته اذا كان
 اب فجد فليس البته اذا كان جد فاب والافقد يكون اذا كان ج ب فاب وهو مع لاصل يتبع قد
 لا يكون اذا كان جد فجد وهذا خلف واما لم انعكس الموجبة الكلية كلية كجواز ان يكون التالي اعم من المقدم
 وامتناع استلزام العام الخاص كقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا او عكسه كلما
 كاذب واما الالبنة الجزئية فلا انعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان
 مع كذب قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كان حيوانا لانه كلما كان هذا انسانا كان حيوانا هذا اذا
 كانت المتصلة لدرجة اما اذا كانت اتفاقية فان كانت اتفاقية خاصة لم ينعكس لان معضاها
 موافقة صادق لصادق وكال هذا الصادق لو افق ذلك الصادق كذلك لو افق ذلك هذا لا فائدة
 فيه وان كانت عامة لم ينعكس لجواز موافقة الصادق بقدر يبدل العكس حيث لا يكون التقدير صادق
 واما المنفصلات فلا يتصور فيها انعكس لعدم امتياز جزئها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في
 في صدر البحث **قال** البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجواب لاول (في القضية
 نفس الثاني والثاني عن الاول مع مخالفة لاصل في اليكف وموافقة في الصدق اقول **قال**

ایسی

قوله لا شيء حر حر به بالفتح والضم

فان صدق بالصدوق او اذا اكل الخمر
عاهام ج الا اذا اكل الخمر الا ان
ما دام لم يبت الا اذا في البعض

والامام علي بن ابي طالب
 عليه السلام في قوله
 لا اله الا الله
 محمد بن ابي طالب
 عليه السلام في قوله
 لا اله الا الله
 محمد بن ابي طالب
 عليه السلام في قوله
 لا اله الا الله

فلا انعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس هو انسان بالضرورة المطلقة وبعض القدر ليس هو انسان بالضرورة الوقتية دون كليهما ومتى لم نعكس شيئا منها لما عرفت في العكس المستأثر
اقول الخاضعان من الوجبات الجزئية منعكسان عن رتبة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او
دائما بعض ج ب مادام ج لا دائما فبعض ما ليس ب ليس هو ج مادام ليس ب لا دائما لاننا فرضنا
ذات الموضوع قد ليس ب بالفعل بحكم الادام والاصل و ليس ب مادام ليس ب لا دائما والاصل
ج في بعض اوقات كونه ليس ب فهو ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه
ج هذا خلف و قد ج بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على ج انه ليس ب لانه ليس ب مادام ليس ب فبعض
ما ليس ب ليس ج مادام ليس ب وهو الجواب الاول من العكس واذا صدق عليه انه ج بالفعل فبعض ما ليس ب
ليس ج بالفعل وهو مفهوم الادام مصدق العكس بحزبه وهو المطلوب واما الموجب الجرس البنية
فلا انعكس لان الوقتية اخضع السبع والضرورة اخضع الارب التي هي الاربعتان والعلتان وما لا منعكس
اما بالضرورة فليصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان ليس هو انسان بدون عكسه وهو بعض الانسان
ليس هو انسان بالامكان العام لصدق كل انسان حيوان بالضرورة واما الوقتية فلانه لصدق بعض القدر
ليس منعكس بالتوقيت مع كذب بعض المنعكس ليس بقدر بالامكان لان كل منعكس قد بالضرورة متى
لم منعكس لم منعكس شيئا من الوجبات الجزئية لما عرفت مرارا قال واما السوالب فكلية كانت
او جزئية فلا منعكس كلية لاحتمال كون بعض المحمول اعم من الموضوع و منعكس الخاضعان جزئية مطلقة لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء ج ب مادام ج لا دائما فنقض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل
و ج في بعض اوقات ليس ب لانه ليس ب في جميع اوقات ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض احيان
ليس ب وهو المدعى واما الوجدان والوجود متان منعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء ج ب
ب باحدى هذه الجهات فنقض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل و ج فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل
وهو المطلوب وهكذا اثبتت على وجهها اقول اما السوالب فكلية كانت او جزئية منعكس
كلية لاحتمال ان يكون بعض المحمول اعم من الموضوع و امتناع اجاب الاخص لكل افراد الامم كقولنا
ولا انسان ج ب فالجميع اعم من الانسان فامتنع ان منعكس الى كل ما ليس بج انسان منعكس الخاضعان
حيث مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء ج ب او ليس بعض ج ب مادام ج لا دائما
فليصدق بعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب لان ذات الموضوع موجود دلالة الادام عليه
فنفقصة د قد ليس ب وهو مفهوم الجز الاول و د ج في بعض اوقات ليس ب لانه كان ليس ب في جميع اوقات
ج واذا صدق على ج انه ليس ب دانه ج في بعض اوقات كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج حين ليس ب
وهو المدعى هذا في الجواب والصواب انما منعكسان حيث لا دائما اما المحل فلهذا كونه واما الادام
فلانه لصدق على ج بالضرورة والامكان ج دائما فنكون ليس ب داما لادوام سلب الباء وادام الجيم
وقد كان لا دائما هذا خلف واذا صدق على ج انه ليس ب دانه ليس ب بالضرورة وهو مفهوم الادام

صدق معنى ما ليس ب ليس بالضرورة

واما الوجدان والوجود متان منعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء ج ب او ليس بعض ج ب
هذه الجهات وجب ان يصدق بعض ما ليس ب ج بالامكان العام لاننا فرضنا الموضوع د قد ليس ب
وهو مفهوم الجز الاول و د ج بالفعل بحكم الادام فبعض ما ليس ب ج بالامكان وهو المطلوب واما
الادام واما بالضرورة الى العكس كحوازيان يكون ج كذا ضروريا فلا يصدق د لس ج بالامكان كقولنا
ليس بعض الانسان بلا كذا كذا بالضرورة مع كذب بعض الكاتب انسان لا بالضرورة لان كل كاتب
انسان بالضرورة قال واما يوافي السوالب والشرطية موحدة كانت او سلبية فغير معلومة لانها
لعدم النظر بالبرهان اقول من الناس من ذهب الى انعكاس السوالب الباقية والشرطية
اقا انعكاس الفعلية منها فلانه اذا صدق لا شيء ج ب بالامكان فبعض ما ليس ب ج بالامكان
والا فلا شيء مما ليس ب ج دائما فلا شيء من ج ليس ب دائما ويلزمه كل ج ب دائما وقد كان لا شيء
ج ب بالامكان هذا خلف واما انعكاس الممكنين فلانه اذا قلنا لا شيء ج ب بالامكان كان
فبعض ما ليس ب ج بالامكان العام والا فلا شيء مما ليس ب ج بالضرورة فلا شيء من ج ليس ب بالضرورة
فكل ج ب بالضرورة وهو سافى بالاصل واما انعكاس الشرطية الموجبة فلانه اذا صدق كلما كان
آب فجد فليس البتة اذا لم يكن ج د كان آب والا فقد يكون اذا لم يكن ج د كان آب وصدق
الاصل بل قد يكون اذا لم يكن ج د كان آب او منعكس الى قولنا قد يكون اذا كان آب لم يكن ج د
نكون آب بل قد يكون اذا لم يكن ج د كان آب واما انعكاس الشرطية السلبية فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان
فقد يكون اذا لم يكن ج د كان آب والا فليس البتة اذا لم يكن ج د كان آب فقد لا يكون اذا كان آب
لم يكن ج د ويلزمه قد يكون اذا كان آب فجد وهو سافى بالاصل ولما لم نعلم هذه الدلائل عند المنصف
ولم نظفر بدليل اخر توقف على انعكاس الشرطية و عدمه اما الدلائل الاول فلانا لان ان قولنا لا شيء ج ب
ليس ب دائما يستلزم كل ج ب دائما لان السالبة المعدولة لاستلزم الموجبة المحصلة واما الثاني
فلانه ان قولنا لا شيء ج ب بالضرورة منعكس الى قولنا لا شيء ج ب ليس ب بالضرورة لما عرفت
من ان السالبة الضرورية لا منعكس كمنها وليس سلفا لانه لا يمكن لكل ج ب بالضرورة استلزام
من ج ليس ب بالضرورة وسند المنع ما مر اننا وهو ان السالبة المعدولة لاستلزم الموجبة المحصلة
واما الثالث فلانا لان استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج د فجد لثبوت الملازمة الجزئية من كل
امر من ولو كان بعض من الشكك الثالث هو انه كلما حقق النقضان حقق احدهما وكل تحقق
النقضان حقق الاخر فقد يكون اذا حقق احدهما تحقق الاخر لا في ان استلزام آب
للمعكس من حال كحوازيان يكون آب محال والمحال جازان يستلزم المحال واما الرابع فلانه لا يمكن ان قولنا
قد لا يكون اذا كان آب لم يكن ج د يستلزم قد يكون اذا كان آب فجد كحوازيان يكون الشيء منوما
لاحد النقضين فان اقل زيدا يستلزم اقل عمر ولا نقضه قال البحث الرابع في لوازم
الشرطية اما المتصلة الموجبة الكلية تستلزم منفصلة مانعة الجمع من غير المقدم وتنفذ التالي
وما نفعه اكله من نقض المقدم وعن التالي متعا كسمن عليها واما ليعطل اللزوم والانفصال

لكل ج ب بالضرورة

يستلزم الانفصالين فلا بد لولا
ذلك أن يمتثل للزوم منهما
فانه على تقدير الزوم من احد

نقص الآخر ونقص كل واحد منهما
شأن الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن
اوقت نقص الآخر على مورد معين
كل واحد منهما بجواز الآخر
على ذلك المورد فهو زائعا
وكان بينهما اتصال حصص هذا الخلف
واما الثاني فلانه لو لم يكن

روافد

اسم كالحى واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها المستوي وعكس بعضها فاما لا
فما قولك اذا سلمت اشارة الى ان كل القضايا لا يحب ان يكون صالحة في بعضها بل يجب ان يكون حجة
لو سلمت لنعم عنها قول اخر لسد رجح في احد القياس الصادق المقدمات وكاذبا لثقلنا كل انسان واما قوله
ادخلوا من بابا ادخلوا من بابا

محور وكل حجر حجار فان صاحب القضيته وان كذا الا انها بحث لوسلت لزمن فيها ان
كل انسان حار وقول لزمن عنها كخرج الاستقار والتمثيل فان مقدما تها اذا سلمت لا يلزم
عنها شي لا مكان يخلف مدلولها عنها وقول لذاته كحتر زيه عما يلزم لذاته بل بواسطة مقدمة
غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتبع من قضيتين متعلق بمحول اولها يكون موضوع
الاخرى كقولنا آسار آب وب مساويح فانها مستلزمتان ان آسار الح لكن لا
لذاته بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتبع من قضيتين متعلق
بمحول اولها يكون موضوع الاخرى وهي ان كل مساوي مساوي ساد ولذلك لا يتحقق
ذلك لا استلزام الا حيث صدق هذه المقدمة كما في قولنا آسار آب وب ملازم الح كما
ملزوم الح لان ملزوم الملزوم ملزوم وقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرة في
البيت لان في الشيء الذي في اخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء
كما اذا قلنا آسان لب وب مساويح لم يلزم منه ان آسان الح لانها من الميمان لا يجب
ان يكون مساويها كذلك اذا قلنا آصيف ب وب نصف ب لم يحصل منه ان آ نصف ج لان
نصف النصف لا يكون نصفاً وكذلك قولنا قولنا قولنا قولنا ان القول اللازم يجب
ان يكون مغايراً لكل واحد من المقدمات فانه لو لم ينفذ ذلك في القياس لزم ان يكون كل
قضيتين قياساً كيف كانا لا استلزامها احدهما وهذا الحد منقوض بالقضية المركبة المتصلة
لعكسها او عكس نقضها فانه يصدق عليها انه قول مولف من قضيتين مستلزم لذاته قولاً اخر لكن
لا يسمى قياساً قال وهو استثنائي ان كان عن النتيجة او نقضها مذكوراً في الفعل
كقولنا ان كان هذا احماً فهو متخين لكنه جسم فهو متخين وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا
لكن ليس متخيناً لانه ليس جسم ونقضه مذكور فيه اقول القياس اما استثنائي
او اقتراحي لانه اما ان يكون عن النتيجة او نقضها مذكوراً في الفعل او لا يكون في منها مذكوراً
فيه بالفعل والاو استثنائي كقولنا ان كان هذا احماً فهو متخين لكنه جسم بلخ انه متخين وهو
بعينه مذكور في القياس ولكنه ليس بالمتخين بلخ انه ليس جسم ونقضها في قولنا انه جسم مذكور
في القياس والنامي استثنائي لا استثنائي حرف الاستثناء اعني لكن والثاني اقتراحي كقولنا
الحكم مولف وكل مولف محدث فالحكم محدث فليس هو ولا نقضه مذكور في القياس بالفعل
والنامي اقتراحي لا قتران المذكور فيه والنامي قيد ذكر النتيجة او نقضها في القياس بالفعل
لانه لو لم يقيد لدخل الاقتراحيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي
طرفاها ومن صورها وهي هيئتها التاليفية ومادتها مذكورة في الاقتراحيات ومادتها الشيء
ما منه يحصل بالقوة فكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فالواظن ذكر النتيجة في تعريف القياس
تعريف الاستثنائي فيها وتعرف الاقتراحيات فيها لا يقال احد الامرين لا يلزم هو اقتراحي

[illegible]

بطلان تعريف القياس او بطلان نفسه الى القياس لان الاستدلال ان لم يكن قسما بطل
التقسيم والا كان بقياسا ليس الى نفسه والى غيره وان كان قسما بطل التعريف لانه اعتبر
فيه ان يكون القول اللازم مغايرا لكل واحدة من المقدمات واذ كانت النتيجة مذكورة في
القياس بالفعل لم يكن مغايرا لكل واحدة من مقدماته لا ما نقول لان ان النتيجة اذا كانت
مذكورة في القياس لم يكن مغايرا لكل واحدة من المقدمات وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة
جزءا من المقدمات وهو صحيح فان المقدمات في القياس الاستدلالي ليس قولنا الشمس طالعة بل استدلنا به
لوجود النهار لا نقول السمعة ونقضها قضية لاحتمالها الصدق والكذب والمذكور في
القياس الاستدلالي ليس بنقضه فلا يكون عن النتيجة او بنقضها فيه مذكورة في الفعل لا ما نقول
المراد بذلك ان يكون طرفا النتيجة او بنقضها مذكورين بالترتيب الذي في السمعة وعلى هذا الاشكال
قال واقتراني ان لم يكن كذلك لقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث وليس هو ولا
يقضيها مذكورا في موضوع المطلوب منه سمي اصغرا ومحمولا على الكبرى والقضية التي جعلت حيز القياس
تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حد الاوسط
واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قوسه وضربا والقوس اكمال من كفيه وضع الحد الاوسط
عند الآخر يسمى شحلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث
وان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع اقول القياس الاقتراني
اما حالي ان تركب من حليتين او شرطتي ان لم ترتب منهما ولما كان الحمل اوسطا فليست به مقول
القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة واعتبار استحصاله منه مطلوب وكل قياس
حالي لا بد فيه من مقدمتين احدهما يستدل على موضوع المطلوب كالحكم في المسائل المذكورة والثاني
على محموله كالكادث وما شتر كان في حد كالمؤلف لموضوع المطلوب سمي اصغرا لانه يكون في الغالب
اخص والراض اقل افرادا فكون اصغرا وبكبر سمي جدا او وسطا للتوسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة
التي فيها الاصغر الصغرى لانها ذات الاصغر والتي فيها الاكبر الكبرى لانها ذات الاكبر واقتران
الصغرى بالكبرى في اجابها وسلبها وكليتها وحزبها يسمى قوسه وضربا والقضية اكمال من
وضع الحد الاوسط عند الحد من الآخر حسب حملها او وضعها او جعلها على احدهما ووضع
لآخر سمي شحلا وهو اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا
في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع وانما وصفت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم
الطبيعي فان النظم الطبيعي هو لا تنفك من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى
يلزم منه لما يقال من موضوعه الى محموله وهذا الوجود الا في الاول فلهذا وضع في المرتبة الاولى

يخرج كل
حادث

ومحموله يسمى اكبرا لانه لما كان
اعلم فهو اكثر افرادا والحد
المتناول اكثر من اصغره

ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لما ذكرناه في صفراء وهي اشرف المقدمات
لاستعمالها على موضوع المطلوب الذي هو استدلال من المحمول اذا لم يطلب لاجله اما احاطا
او سلبا ثم ان كل الثالث لان في ثانيا اليه لما ذكرناه في صفراء في اخص المقدمات ثم الرابع اذا لا قرب
له اصلا لما قلناه اما في المقدمات وبعده عن الطبع جدا قال اما الاول فشرط اي الصغرى
والا لم يدرج الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والاحتمال ان يكون البعض المحكوم عليه الاكبر
غير البعض المحكوم به على الاوسط وضربا الناتجة اربعة الاول من موجبتين كليتين يتجه
بكلية كقولنا كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ الثاني من كليتين والكبرى سالبة يلحق سالبه كلية كقولنا
كل ج ب ولا شيء من ب آ فكل ج ب آ الثالث من موجبتين والصغرى جزئية يلحق جزئيتها
كقولنا بعض ج ب وكل ب آ فبعض ج آ الرابع من موجبتين جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى
يلحق سالبه كلية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ب آ وقال الاول الاول فشرط اي الصغرى
او الاول الاول فشرط اي الصغرى او الاول الاول فشرط اي الصغرى او الاول الاول فشرط اي الصغرى
حسب جهة المقدمات اما التوازي التي يحجب الحجة فساتيل بيانها في فصل المختلطات واما التوازي
التي تحجب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران احدهما محسب الكيفية اي الصغرى والثاني
حسب الكمية كلية الكبرى اما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم يدرج الاوسط تحت الاول
فلم يحصل التوازي لان الكبرى تدل على ان ثابت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى على
تقدير كونها سالبة حاكمه بان الاوسط مسلوب عن الاوسط فالاوسط لا يكون دالا فيما يتعلق له الاوسط
فالحكم على ثابت له الاوسط لا يتعدى الى الاوسط فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلان الكبرى
لو كانت جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاوسط غير ذلك
البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاوسط مثلا يصح في كل انسان حيوان بعض
الحيوان فرس ولا يصح في بعض الانسان فرس ونحوه انما يحجب باعتبار هذه الشواهد اربعة
لان الضرر بالممكن الا نعتقاد في كل شكل ستة عشر فانك قد علمت ان القضية مخصصة الشخصية
والمحصورة والمهملة لكن الشخصية منزلة منزلة الكلية لا تشابهها في كبرى صلا الشكل فاذا قلنا هذا
زيد وزيد انسان اتبع بالضرورة هذا الانسان والمهملة في قوة الجزئية فالقضية المعينة ليست الا
المحصورة وهي اربع الكليات والجزئية هي معينة في الصغرى والكبرى فاذا قرئت (صدى الصغرى)
الاربعة ماحدى الكليات الاربعة حصل خمسة عشر لکن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية اضراب
الصغرى بالسائل مع العكرات الاربعة والامر الثاني اربعة اخرى الصغرى بالوجبات مع
الحيات فلم يبق الا اربعة اضراب الاول من موجبتين كليتين يلحق موجبه كلية كل ج ب وكل ب آ فكل ج ب
الثاني من كليتين والكبرى سالبة يلحق سالبه كلية كل ج ب ولا شيء من ب آ فكل ج ب آ الثالث
من موجبتين والصغرى جزئية يلحق موجبه جزئية بعض ج ب وكل ب آ فبعض ج ب آ الرابع من موجبتين

فلا يلزم النتيجة

جزئته صغرى وسالبة كلية كبرى بلغة سالبة جزئية بعض د ب ولا شيء من آ فليس بعض ج
وتتأخر هذه الضروب بيبته بذاتها لا يحتاج الى بيان واعلم ان ههنا كنفيسا احاطت بلب
واشرفها لرايها لانه وجود والسلب عدم الوجود اشرف ويمثل الكلية والجزئية واسرها
الكلية لانه اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاضطراب استماله على امر زائد اشرف فعمل هذه
مكون للموجبة الكلية اشرف المحصورات استمالها على التفرقات واحصها سالبة الجزئية لا احتواها
على الجزئيتين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان اشرف السلب الكل باعتبار الكلية اشرف
الاحاطة اكثر من احاطة الاحاطة من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات
متعددة ولما كان المقصود من الاقيسة نتائجها لا تثبت باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فافقدهم
المنهج الاشرف على غير قال واما الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكمية الكبرى
والاحصاء الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع احاطة النتيجة تارة ومع
سالبها اخرى اقول لانتاج الشكل الثاني ايضا شرطان كسب الكيفية والكمية لما حسب
الكيفية فاحصلاف مقدمتيه في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما حسب الكمية فكلية
الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احدا الشرطين حصل الاختلاف وهو صدق القياس تارة مع احاطة
والاخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقبة اما لزوم الاختلاف على تقدير امتلاء الشرط الاول
فلانه لو اتفقت المقدمات في الكيف فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين وايضا ما كان يلزم الاختلاف
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الاحاطة لو بدلت
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين فلصدق قولنا لا شيء
من الانسان حجر ولا شيء من الفرس حجر والحق السلب ولو قلنا ولا شيء من الناطق حجر فالحق الاحاطة واما
لزوم الاختلاف على تقدير امتلاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبرى حرة فهي اما ان يكون
موجبة او سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اما على تقدير احاطتها فلصدق قولنا لا شيء من
الانسان فرس وبعض حيوان فرس والصالح الاحاطة ولو قلنا بدل الكبرى وبعض الصالح
فرس كان الصادق السلب واما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
ليس حيوان الصادق الاحاطة او بعض الحيوان ليس حيوان والحق السلب واما ان الاختلاف
يجب لعقبة القياس فلانه لما صدق مع احاطة لم يكن متجها للسلب ولما صدق مع السلب لم يكن
منتجيا للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما قال وضروب الناحية ايضا
اربعة لاول من كليتين وصغرى موجبة بلغة سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من آ فلا شيء من
ج آ ما خلف وهو ضم تقيض النتيجة الى الكبرى لينتج تقيض الصغرى واما عكس الكبرى ليرتد الى
الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة بلغة سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل آ فلا شيء
من ج آ ما خلف بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى

شبه

وسالبة كلية كبرى بلغة سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من آ فليس بعض ج ب
وبعكس الكبرى يرجع الى الاول ويفرض موضوع الجزئية فكل د ب ولا شيء من آ فلا شيء
من د آ اقول بعض ج د ولا شيء من آ بعض ج ليس آ اقول الضروب الخمسة
في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه سقط ما عدا الشرط الاول
ثمانية اضرب السالبتان والموجبتان الكليتان والجزئيتان المختلفتان وباعتبار الشرط
الثاني اربعة اخرى الكبرى الجزئية الموجبة مع السالبتين والجزئية سالبة مع الموجبتين فنقت
الضروب الناحية اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة بلغة سالبة كلية كل ج ب ولا شيء
من آ ب فلا شيء من ج آ سبانه ما خلف والعكس اما ما خلف فهو في هذا الشكل ان لوخذ بعض
النتيجة وجعل صغرى لان نتاج هذا الشكل سالبة مقتضاها وهو الموجبة يصلح لصغروية الشكل
الاول ويجعل كبرى القياس كبرى لانها كلفتها يصلح لكبروية الشكل الاول فينتظم منها قياس
في الشكل الاول منتج لما بناه قض الصغرى فقال لو لم يصدق لا شيء من ج آ لصدق بعض ج آ فنتجه
الى الكبرى هكذا بعض ج آ ولا شيء من آ ب ينتج في الشكل الاول بعض ج ليس ب وقد كان الصغرى
كل ج ب هذا خلف واخلف اللزوم من الصورة الهابدية المنتجة تكون من المادة وليس من البرك
لانها مفروضة الصدق فعلى ان يكون من تقيض النتيجة فكون محالة فالنتيجة حقة واما العكس
فبان بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فقال متى صدقت الجزئية صدقت
الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فمتى صدقت الجزئية صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني
من كليتين والصغرى سالبة بلغة سالبة كلية لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ ما خلف والعكس
اما ما خلف فيما لفظ المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يحاط بها لا انعكس
الاجزئية والجزئية لا ينتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
ناذا عكسنا لا شيء من ج ب الى لا شيء من ج ب وجعلنا كبرى الكبرى القياس فقلنا كل آ ب ولا شيء
من ج ب ج اية من ثاني الاول لا شيء من آ ج وهو انعكس الى لا شيء من ج آ وهو المطلوب الثالث من
صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية بلغة سالبة جزئية بعض ج ب ولا شيء من آ ب فليس بعض ج ب
والعكس خاطئة والافتراس وهو ان يفرض موضوع الصغرى فكل د ب وكل ج د ب بضم المقدمة الاولى
الى الكبرى وقال كل د ب ولا شيء من آ ب ينتج من اول هذا الشكل لا شيء من د آ ثم انعكس المقدمة الثانية
الى بعض ج د بضم مع نتجه القياس الاول هكذا بعض ج د ولا شيء من د آ ينتج من الشكل الاول
بعض ج ليس آ وهو المطلوب والافتراس يكون ايدا من قياسين احدهما من ذلك الشكل ولكن
من ضرب اجلي والاخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية بلغة سالبة
جزئية بعض ج ليس ب وكل آ ب فليس ج ليس آ ولا يمكن سبانه بالعكس لا بعكس الكبرى لانها
انعكس جزئية والجزئية لا يصلح لكبروية الشكل الاول ولا انعكس الصغرى لانها لا يقبل العكس وقد

الواقع من هذا الجزء صغرى
وموجه كلية كبرى بلغة سالبة
جزئية كقولنا بعض ج ليس ب
وكل آ ب فليس ج ليس آ
ما خلف لا على وجه
لدينا

ومع صغرى
مع عكس الكبرى

قوله لا في كبرى الشكل الاول فبانه اما بخلف او لا فراض اذا كانت السالبة الجزئية
مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما ثبت الضروب ذلك الترتيب لان الضربين الاولين يتحان الكلي
فلا بد من تقديمها على الآخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لانها لما على صوري
الشكل الاول وهو خلاف الثاني والرابع قال **اما الشكل الثالث** فشرطه موجبة الصوري
والاحصل الاختلاف وكلمة احدى مقدمته والا لكان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
المحكوم عليه بالاكبر فلم يحجب التقدمة وضروبه الناعية ستة الاول من موجبتين كليتين
يلتج موجبة جزئية فنقول كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بخلف ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
الى الصوري يلتج نقض الكبرى وبالرودة الى الاول بعكس الصوري الثاني من كليتين والكبرى سالبة
يلتج سالبة جزئية فنقول كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ا ليس ا بخلف ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
الثالث من موجبتين والكبرى كلمة يلتج موجبة جزئية فنقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا
بخلف ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
كل ب ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
كبرى يلتج سالبة جزئية فنقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ا ليس ا بخلف ج ا فبعض ج ا
والافتراض الخامس من موجبتين والصوري كلمة يلتج موجبة جزئية فنقولنا كل ب ج فبعض ج ا
ا فبعض ج ا بخلف ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
موجبة كلية صوري وسالبة جزئية كبرى يلتج سالبة جزئية فنقولنا كل ب ج فبعض ج ا ليس ا فبعض ج ا
ليس ا بخلف ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
الثالث بحسب كنهه المقدمات ايجاب الصوري وبحسب الكيفية كلمة احدى المقدمات ايجاب
الصوري فلانها لو كانت سالبة فالكبرى اما ان يكون موجبة او سالبة واياها كان يحصل لاختلاف
الموجب لعدم الانتاج انا اذا كانت موجبة فكقولنا لا شيء من الا انسان نفوس وكل انسان
حيوان او ناطق واخبر في الاول الاحجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فكما اذا
بد لنا الكبرى فنقولنا لا شيء من الا انسان بهمال او جهاد والصادق في الاول الاحجاب وفي
الثاني السلب واقعا كلمة احدى المقدمات فلانها لو كانت جزئية من احتمال ان يكون البعض من
الادوية المحكوم عليه بالاصغر فاما تحت تعدد الحكم في الادوية فنقولنا بعض الحيوان
انسان وبعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يتعدى الى البعض المحكوم عليه بالانسانية
و باعتبار ان هذا الشرطين تحصل الضروب ستة كما استدل ايجاب الصوري حذف ثمانية اضراب كما في الاول
والثاني كلمة اضرابا حذف ضربين آخرين وما البلى بان الجزئية مع الموجبة الجزئية الاول من
موجبتين كليتين يلتج من موجبة جزئية كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا فبعض ج ا
في هذا الشكل ان جعل نقض النتيجة الكلية كبرى او هذا الشكل لا يخلو من الجزئية وصوري القياس

بالا كذا غدا العقب من
الوسط المحلوم على

لاجا بها صفوى فليستظم منها قياس في الشكل لمراد من مائتين في الكبرى فقال لو لم يصدق بعض
ج آ لصدق لاشي من ج فكيف ب ج ولا شيء من ج آ لمخ لا شيء من ب آ وكان الكبرى ككل ب آ هذا خلف
وثانها عكس الصفوى ليرجع الى الشكل الاول وبلغ النسخة المطلوبة بعينها الثاني من كلين الكبرى
سابقة بلخ سالبه جزئية كل ب ج ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ بالخلف وعكس الصفوى كسلف
في الضرب الاول بلا فرق وانما لم يتج هذا الضرب الحكيمة لجواز ان الاصفاء من الاكبر واستباح
احاط الاخص لكل افراد الاعم او سلبه عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان باطن اولاد
من الانسان بغرس واذا لم يلحق الكلي لم يتج شيء من الضروب الباقية لان الضرب الاول اخض
الضروب المتخلة للايجاب والضرب الثاني اخض الضروب المسخلة للسلب وعدم انتاج الاخص
مستلزم لعدم انتاج الاعم الثالث من موجبات الكبرى كليه بلخ موجبة جزئية بعض ج كل
ب آ فبعض ج آ بالخلف وعكس الصفوى وهو ظاهر والافتراض وهو ان يفرض موضوع الحكيمة
و فكل ب آ ب وكل د ج فبعض المقدمة لمراد الى القياس بلخ من الشكل الاول كل د آ لم يجعلها كبرى
للمقدمة الثانية بلخ من اول هذا الشكل بعض ج آ وهو المطلوب الرابع موجبة جزئية صفوى
وسالبه كليه كبرى بلخ سالبه جزئية بعض ب ج ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ بالظن الثالث
والكل ظاهر الخامس من موجبات الصفوى كليه كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج آ وعكس الكبرى
وجعلها صفوى ثم عكس النسخة لا يعكس الصفوى ان الكبرى جزئية لا يلحق الكبرى الشكل الاول
السادس من موجبات كليه صفوى وسالبه جزئية كبرى بلخ سالبه جزئية كل ب ج وبعض ب ليس آ فبعض
ج ليس آ بالخلف والافتراض في الكبرى ان كانت كليه لتحقيق وجود الموضوع لا يعكس الصفوى لان
الحزبة النافع في كبرى الشكل لمراد وعكس الكبرى لا ينافي لاقبل العكس ومقدرا انعكاس لا يلحق
الشكل الاول وانما وصفت هذه الضروب في هذه المراتب لان الاول اخض الضروب المسخلة للايجاب
والثاني اخض الضروب المسخلة للسلب والاضرب اشرف وقدم الثالث والرابع على الرابع
لاشتغالها على كبرى الشكل والرابع فشرطه محسب الكلية والقيمة ايجاب المقدس
مع كليه الصفوى او اختلافها بالكلف مع كليه احداهما والا لحصل اختلافان الموجب لعدم انتاج
وضرورنا نجة ثمانية الاول من موجبات كليتين بلخ موجبة جزئية كقولنا كل ب آ وكل آ ب
فبعض ج آ عكس الترتيب ثم عكس النسخة الثاني من موجبات الكبرى كليه بلخ موجبة جزئية كقولنا
كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ المامة الثالث من كليتين والصفوى سالبه بلخ سالبه
كليه كقولنا لا شيء من ب ج وكل آ ب فلا شيء من ج آ المامة الرابع من كليتين والصفوى موجبة بلخ
سالبه جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ عكس المقدس الخامس موجبة جزئية
وسالبه كليه كبرى بلخ سالبه جزئية كقولنا بعض ج ج ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ المامة
المعكس السادس من سالبه جزئية صفوى وموجبة كليه كبرى بلخ سالبه جزئية كقولنا بعض

میری

ليس ج وكل آت بعض ج ليس آ لعكس الصفري ليرتد الى الثاني السابع موجبة جزئية كلية صفري
وسالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى كقولنا كل ب ج وبعض آ ليس ب فنعوض ج ليس آ بعكس
الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن كلية صفري وموجبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كقولنا لا
من ب ج وبعض آت فنعوض ج ليس آ بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة اقول خط الشكل الرابع
بحسب الكيفية والكمية احدا الامر من هو اما الحيات المقدسة مع كلية الصفري او اخلافتها بالكمية مع
كلية احدها وذلك لانه لو لا احدهما لزم احدا الامور الثلاثة اما سلب المقدس او ايجابها مع جزئية
الصفري او اختلافها في الكيفية مع جزئيتها وعلى المقادير تحقق الاختلاف الموجه لعدم
الانتاج اقا اذا كانت سالبة فلنصدق قولنا لا شيء من الانسان نفس ولا شيء من الحيوان بالانسان
والحيوان السلب او لا شيء من الصاهل بالانسان والحيوان الايجاب واما اذا كانت موجبة والصفري
جزئية فلانه يصدق بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الايجاب او كل فرس حيوان
مع حقيقة السلب واما اذا كانت مختلفتين بالكيفية جزئيتين فلان الموجبة ان كانت صفري صدق
قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض الفرس ليس ناطق والصادق
في اول الاحجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس فرس من بعض
الحيوان انسان والحيوان الايجاب او بعض الناطق انسان والحيوان السلب وضروب النتائج
هذا الاستراط يما فيه لسقوط اربعة اضرب باعتبار عقم السالبيين وضرب نعم الموجبة مع
جزئية الصفري واخرين لغرض المختلفين الجزئيتين الاول موجبتين كلتاهما ج وكل آت فنعوض ج
بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاننا اذا عكسنا الترتيب ارتد الى الشكل الاول هكذا كل آت وكل ب ج بلعج
كل آ ج وهو بعكس الى بعض ج آ وهو المطلوب ولا يلزم كليا حيوان ان يكون الاصفرا مع من لا كبد
وامتناع حل الاصول على كل افراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض
الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية بلعج موجبة جزئية كل ب ج وبعض آت فنعوض ج
آ بعكس الترتيب كما مر الثالث من كلتاهما والصفري سالبة لا شيء من ب ج وكل آت فلا شيء من ج
آ بعكس الترتيب ايضا كما مر الرابع من كلتاهما والصفري سالبة بلعج سالبة جزئية كل ب ج ولا شيء من آت
فنعوض ج ليس آ بعكس المقدس ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولا شيء من ب آ فنعوض
ج ليس آ وهو المطلوب ولا يلزم كليا لاحتمال عدم الاصفرا كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الفرس بالانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرس الخامس من موجبة جزئية صفري وسالبة
كلية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة
من سالبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة
الصفري ليرتد الى الشكل الثاني وبلعج السوية المذكورة بعينها السابع من موجبة كلية صفري سالبة جزئية
كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى بلعج سالبة جزئية كبرى

من سالبة

هذا هو المطلوب
وهو المطلوب
وهو المطلوب

الثالث وبلعج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى بلعج سالبة
جزئية لا شيء من ب ج وبعض آت فنعوض ج ليس آ بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول
ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانهما بعدهما عن الضرب بل بقتد
بانتاجها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقدم الاول لانه من موجبتين كلتاهما والحيوان كليا
اشرف الاربعية وتقدم الثاني انما وان كان الثالث والرابع من كلتاهما والحيوان اشرف وان
كان سلبا من الجزئيتين وان كان ايجابا بالثالث ركنه الاول في ايجاب المقدس وفي احكام
الاختلاف لما ستعرف ثم الثالث لا يرتد الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لكونه
اخص من الخامس ثم السادس والسابع على الثامن لاشتمالها على الايجاب الكلي دونه وتقدم
السادس على السابع لارتداده الى الشكل الثاني دون السابع مال ولكن بيان
الحكمة الاول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدي المقدستين بلعج ما انعكس الى بعض
الاخرى والثاني والحيوان بالافتراض ولين ذلك الثاني لقياس عليه الخامس ولين البعض
الذي هو آ د وكل د آ فكل د ب فنعوض ج ب ج وكل د ب فنعوض ج د وكل د آ فنعوض ج
آ وهو المطلوب اقول بيان انتاج الضرب الخمسة الاول بالخلف وهو ان يضم نقيض
النتيجة الى احدي المقدستين بلعج ما انعكس الى بعض الاخرى اما في الضربين التبعين للايجاب
فجعل نقيض النتيجة لكونه كليا كبرى وصرى القياس لا يحايلها صفري منتظما على هذه الشكل
الاول كما في الخلف المستعمل في الشكل الثالث وتحصل نتيجة انعكس الى ما ياتي في الكبرى فلم يصدق
بعض ج آ لصدق لا شيء من ج آ فجعلها كبرى لصرى القياس وهي كل ب ج بلعج لا شيء من ب آ
وهو انعكس الى لا شيء من آ ب وهو ايضا كبرى الضرب الاول وناقض كبرى الثاني واما في
الضروب المتبعة للسلب فجعل نقيض النتيجة لا يجابه صفري وكبرى القياس لكونها كبرى
كاعلمنا في الشكل الثاني لنتقي من الشكل الاول نتيجة انعكس الى ما ياتي في الصفري مثلا لولم يصدق
لا شيء من ج آ صدق بعض ج آ فجعلها صفري الكبرى القياس وهي كل آت بلعج بعض ج بعض
فنعوض ج ب ج وقد كان صفري القياس لا شيء من ب ج وهذا خلف وكذلك يمكن بيان الضرب
الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو ان يفرض البعض الذي هو آ د فكل د آ وكل
د ب فنعوض د ب الى صفري القياس وهو ب ج وكل د ب فنعوض ج د وكل د آ فنعوض ج
ج د وجعلها صفري لكل د آ بلعج من الاول بعض ج آ وهو المطلوب واما بيانه في الخامس فهو
ان يفرض البعض الذي هو ب د فكل د ب وكل د ج فنعوض ج د ب ولا شيء من آت بلعج الشكل
الثاني لا شيء من د آ فجعلها كبرى لكل د ج من الثالث بلعج المطلوب واعلم ان يحصل الافتراض
هو ان تؤخذ مقدمة من تقدم القياس وكل وصفا موضوعها فهو لها على ذلك الموضوع فحصل
مقدمتان فليت ان وان كانت مقدمة القياس جزئية لا اعتبارا ساير افراد ذلك البعض

بج

ان العبد يبرح خروجه
الى الله الذي لا يبرح
بوجوده خروجه من خروجه
العليه

هكذا بعض ج
وهو المطلوب
وهو المطلوب

وتسمى يد فان قلت ربما لا سود ذات الموضوع بل يكون محمدا في خرد فلا حصل كليه
لا قضاء الكل تعدد الافراد فهو فم حصل قضيتان شخصيتان وتدمجت ان
الشخصيتين في الانتاج بل تارة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان احد
الوصفين هو اكد الاوسط في القياس فنكون احدي فعدتي الانتاج محمولها اكد الاوسط
فتتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وتنتج نتيجة اذا ضمت الى المقدمة
الاخرى الافتراضية حصل النتيجة المطلوبة ففى الافتراض فاسان زعيم القوم ان احدهما لا بد ان
يكون على نظم الشكل الاول والا فاعلى نظم السبيل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على ما ليس
الاطلاق لان الافتراض خاص هذا الشكل ليس كذلك بل احد القياسين فمثل الشكل الثاني
والاخر من الشكل الثالث والافتراض في ثابته ايضا لا يجب كاقتراده فانه يمكن ان يبين بحيث
يكون القياس والشكل الاول والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث المبرر
و ايض من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفتنون في باب العكس في الكليات لا يقتصر
في باب الاقيسة الا في الحيات وهو ايضا ليس مستقيم مطلقا بل الافتراض في الشكل الثاني
والثالث لانه في المقدمة الكلية لان احد قياسيها اما غير متكمل على شرائط انتاج او مرتب على
الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم المقدمة الكلية كما في كبرى
الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وعليك الاعتبار والاعتقان بما اعطيتك من القانون الكلية
قال والمقدمون حصروا الضروب في خمسة الاولى وذكرنا المعلوم صحة التلثة الاخيرة
الاختلاف بالقياس من سبطين ومن شرط كون السالبة فيها من احدى الحاتين فسقط ما
ذكره من الاختلاف اقول المصدرون كانوا يحصر من الضروب المنقحة في هذا الشكل الخمسة
الاول وكان عندهم ان الضروب التلثة الاخيرة عقيمة لتحقيق الاختلاف فيها اما في الضرب السادس
فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل من حيوان او كل مطلق حيوان واما في السابع
فلانه يصدق قولنا كل انسان مطلق وبعض الفرس ليس بانسان او بعض الحيوان ليس بانسان
واما في الثامن فكقولنا لا شيء من الانسان فرس وبعض الناطق انسان او بعض الحيوان انسان واخار
المصنف الى جوابه بان بيان الاختلاف في هذه الضروب انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات
البسيطة لكنا نقرط في انتاجها ان يكون السالبة المستعملة فيها من احدى الحاتين فلا يقتصر تلك
التقوض عليها واما لم ان انتاجها بناء على انعكاس السالبة الختية الخاصة بنفسها لان السالبة
والسابع انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما يصدق لو كان بحيث اذا نزل مقدمته
حصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى نتيجة مطلوبة ولم تظهر للمقدمتين انعكاسها والتفق
لبعض الاناقل المتأخرين ان وقف عليهم يبين ذلك قال الفصل الثاني في المختلطات
اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجملة فعلمه الصغرى اقول المختلطات هي الاقيسة الحاصلة

وشار الى الشخصي

د قد

الاول

والثالث لانه في المقدمة الكلية لان احد قياسيها اما غير متكمل على شرائط انتاج او مرتب على الضرب المطلوب انتاجه واما الافتراض في الشكل الرابع فقد يتم المقدمة الكلية كما في كبرى الضرب الاول وصغرى الضرب الرابع وعليك الاعتبار والاعتقان بما اعطيتك من القانون الكلية

الشكل الثاني

من خلط الوجبات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهات في المقدمات لعنة انتاج الشكل الاول
فشرطه باعتبار الجهة ان يكون الصغرى معلنة فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدد الحكم من الاوسط
الى الاصف لان الكبرى تدل على ان كل ما هو اوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والا صغرى ليس
ما هو اوسط بالفعل بل بالمكان فجاز ان يبقى بالقوة ولا يحج الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط
اليه مثلا فنصدق في الغرض المذكور كل حمار مركوب زيد بالمكان وكل مركوب زيد فرس بالضرورة
ولا يصدق كل حمار فرس بالمكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس
بالضرورة والحمار ليس مركوب زيد بالفعل اصلا فالحكم على المركوب بالفعل لا يتعدى الى ما
والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطين والعرفيتين والا فكالصغرى محذوفة عنها قيد
اللازمة واللازم والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت احدى العاتين وبعدهم اللادوام
اليطا ان كانت احدى الحاتين اقول قد عرفت ان الجهات المعينة تلك علة فاذا
اعتبرنا هذه في الصغرى والكبرى حصل مائة وسبعة وستون اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب مائة
عشر في بعضها لكن اشترط عدله الصغرى اسقط من تلك الجملة ستة عشر من اختلاط وهي الحاصلة
من ضرب المتكس في مائة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعين وضابط انتاجها
ان الكبرى اما ان يكون احدى الوصفيات الاربع التي هي المشروطتان والعرفيتان او غيرهما
فان كانت الكبرى غير الوصفيات الاربع بل يكون احدى التسع الباقية فالنتيجة كالكبرى ان كانت
الكبرى احدىها فالنتيجة كالصغرى لكن لزم ان فيها قيد اللادوام او اللازمة حذفت
وكذلك ان حذفت منها ضرورة مخصوصة بها الى غير مشددة منها ومن الكبرى لم يسطر في الكبرى
ان لم يكن فيها قيد اللادوام او اللازمة كما اذا كانت احدى العاتين كان المحفوظ بعينه النتيجة
وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الحاتين خصصناه الى المحفوظ وكان جهة النتيجة اما
الاول وهو ان الكبرى اذا كانت غير احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى واللازم راجع
اليين فان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجملة المعينة
في الصغرى لكن الا صغر ما ثبت له الاوسط بالفعل فكون محكوما عليه بالاكبر تلك الجملة المعينة واما
الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فلان الكبرى
حينئذ تدل على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط له دائما كان يثبت الاكبر ايضا دائما
وان كان وقت كان وقت وان كان الاوسط مستلزما للاكبر بالضرورة كما في الشرطتين كان
والاخر وثباته يثبت الاكبر لا صغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضرورى للضرورى واما
حذف اللادوام والصغرى فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللازمة فيها سالبة والسالبة
لا تدخل لها في انتاج الشكل واما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم تكن بالضرورة
جاز ان يقال الاخر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الا صغر ما ثبت له الاوسط فهو محمول انكالات الاخر

والاخر وثباته يثبت الاكبر لا صغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضرورى للضرورى واما حذف اللادوام والصغرى فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللازمة فيها سالبة والسالبة لا تدخل لها في انتاج الشكل واما حذف الضرورة المخصوصة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم تكن بالضرورة جاز ان يقال الاخر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الا صغر ما ثبت له الاوسط فهو محمول انكالات الاخر

عن الاصغر فلم تعد ضرورة الصغرى الى النسخة واما ضم الادوام الكبرى فلكل انداج البين ايضا فان الكبرى حتم بدل على ان الاكبر غير واجب الكل ما هو اوسط والا صغر مما هو اوسط فكل من الاكبر غير واجب له مثلا الصغرى الضرورية مع المشروطة العامة تلحق ضرورة لان النسخة كالصغرى بعينها وتقع المشروطة الخاصة ضرورة الدائمة لانضمام الادوام مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا ينافي منها ان القياس يلزم للنسخة فلو انظم القياس الصادق المقدمات منها لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانه محال ومع العرفية العامة تلحق دالة كحد في الضرورة وهي محتصة بالصغرى منها فلم يبق الادوام ومع العرفية الخاصة دالة لادامه كحد في الضرورة وضم الادوام والقياس الصادق المقدمات لا ينافي منها ايضا والصغرى الدائمة مع احدى العاصيات تلحق دالة ومع احدى الحاصتين دالة لادامه والصدق مقدمتا القياس منها ايضا فاعرفت اما المشروطة ان ضرت بالضرورة مادام اوصف ارج الصغرى الدائمة معها ضرورة كالضرورة وان الحكم الكبرى ضرورة الاكبر لكل ما له لادوام وصف الاوسط وما يدم له وصف الاوسط فهو الاصف فكون الاكبر ضرورة البتة له وان ضرت بالضرورة بشرط اوصف لم تلحق الصغرى الضرورية معها ضرورة كالدالة له البتة الكبرى على ان ضرورة الاكبر شرط وصف لادوام فاللازم للشي ان الاكبر ضرورة الاصف لشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب عن النسخة فما كان لا يفتي ضرورة الاكبر لا ما هو وصف الاوسط اذ كان ضروريا لانتها الصغرى فحق الصغرى فحق الاكبر اوصف الاكبر اوصف الاوسط بالضرورة وكلما سخر ضرورة الاكبر فكلما سخر الاوسط ضرورة الاكبر وهو المطلوب ان الاكبر لا يملك التسليم لنتيجة نتائج الاختراعات الباقية من الضابط المذكورة وان اشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الحد ونقف عليها مفصلا

[illegible]

قال - واما الشكل الثاني فنشطره بحسب بحجة امرات - واما صدق الدوام على الصغرى
او كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب - والثاني ان لا يتصل بهل الممكنة الامع الضرورية
المطلقة اومع الكبرى من المشروطتين **اقول** - بشرط في الشكل الثاني بحسب بحجة امرات
حل واحد منها احد الامرين الاول صدق الدوام على الصغرى اى كونها ضرورية اودامة او كون
الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب - وذلك انه لو اتفقنا لكان الصغرى غير الضرورية
والدامة وهي إحدى عشر والكبرى من القضايا السبع الغير المنعكسة السوالب وخص الصغرى بال
المشروطة الخاصة والوقية لان المشروطة الخاصة اخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقية
من السبعة الباقية وخص البريات الوقية واصطلاط الصغرى المشروطة الخاصة او الوقية مع
الكبرى الوقية غير منتج للاختلاف الموجب لعدم الانتاج لانه يصدق قولنا لا شيء من المصنف مسمى
بالضرورة مادام مخصصا او في وقت معين لا دائما وكل قومي بالضرورة في وقت معين لا دائما
مع انتاج السلب بالامكان العالم لصدق كل مصنف قوما بالضرورة ولو بدنا الكبرى بقولنا وكل شيء
مضيق في وقت معين لا دائما امتنع الاحجاب ومتى لم يمتنع هذان الاصطلاحان لم يمتنع سائر الاصطلاحات
لاستلزام انتاج الاخص عدم انتاج الاعم والثاني عدم استعمال الممكنة ان كانت صغرى لم يستعمل
الامع الضرورية المطلقة والمشروطتين وان كان - يرى لم يستعمل الامع الضرورية المطلقة اما
الاول فلانه قد ظهر من الشرط لمراد ان الممكنة الصغرى لا يمتنع مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم
صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الست المنعكسة السوالب فلما استعمل الممكنة الصغرى
مع غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدامة عقم - يجوز ان يكون الثابت لشيء بالامكان سلوبا
عنه دائما نقولنا كل رومي فهو اسود دائما لا مكان ولا شيء من الرومي باسود دائما مع امتناع سلب الشيء
عن نفسه ولو بدنا الكبرى بقولنا ولا شيء من التركي باسود - امتنع الاحجاب ويلزم من عقم هذا
الاختلاط عقم الممكنة الصغرى مع العرفيتين اامع العرفية العامة فلان الدامة اخص وعقم الاخص
لوحظ عقم الاعم واما مع العرفية الخاصة فلعدم انتاج العرفية مع الممكنة وعدم انتاج الدوام ايضا
ان الاصل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان للدوام موافقا لها في الكيف لا انتاج في هذا الشكل عن
متفقين في الكيف متى لم يمتنع العرفية الخاصة معها عقمها اذا المعنى انتاج القضية المركبة مع فقه القوم
انتاج احد جزئها معضا وعدم انتاجها عدم انتاج جزئها معها ومن هنا تسميهم بقولون القياس
من بسيطتين قياس واحد ومن مركبة وسطية قياسان ومن مركبتين اربع اقسام فان كان التبع منها
قياسا واحدا كان تبعه القياس بسيطه والآخر كانت انتاج وحلت لوجه القياس واما الثاني وهو ان
الممكنة اذا كانت كبرى لم يستعمل الامع الضرورية المطلقة فلانه تدب من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى
مع غير الضروريات لكان اختلاطها مع الدامة - هو غير منتج يجوز ان يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا
له دائما كقولنا كل رومي اسفند دائما ولا شيء من الرومي باسفند بالامكان مع انتجاع السلب ولو قلنا

اختلاط به

مع الملوك
من العرفية
خاصة

1

والمائة عشرة من النسخ
والمائة عشرة من النسخ
والمائة عشرة من النسخ

بدل البرك ولا شيء من الصغرى لا يصدق بالامكان امتنع الاحجاب **قال** والسبعة دالة ان صدق
الدوام على احدى مقدمته والا فلا تصحى بمقدورها على الادوام والاضرورة والعسرة اية
ضرورة كانت **اقول** الاختلاطان المسحة في هذا الشكل بحسب معنى الشرطين اربعة وثلاثون
لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احدى عشر صغرى في سبع
كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرضان والكبرى مع الدائمة
والضابط في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان يكون ضروريا او دائمة او لا يصدق
فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالسبعة دالة والا فالسبعة كالتصريح بشرط حين قيد الوجود
اي الادوام والاضرورة منها وحذف الضرورة منها سوار كانت وصية او دامة او لا يصدق كالمسحة
الدائمة او كالتصريح في البراهين المذكورة في المطلقات من كلف والعكس الا فرض مثلا اذ اصدق
كل ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او داما فلا شيء من ج ب آداما والافضل ج ب بالاطلاق
ويحذف صغرى الكبرى القاسم هكذا بعض ج آداما بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة او داما يصدق من اول
بعض ليس ب بالضرورة او داما وقد كان كل ج ب بالاطلاق صغرى خلف او بعكس الكبرى الى لا شيء
من ج ب آداما ليصح السبعة المطلوب ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انعكست لنعكست اية الضميمة
في هذا الشكل ضرورية فلا يمتنع ذلك لقتصر السبعة على الدوام لا **قال** المقدمتان اذا كانتا
ضرورتين لم يكن بينهما صدق السبعة ضرورية لان الاوسط اذا كان ضروريا للثبوت لاحد الطرفين
ضروري السالب عن الآخر يكون احد الطرفين ضروريا للسلب عن الآخر **قال** الحكم في القياس
ليس الا بان الاوسط ضروري للثبوت لذات احد الطرفين ضروري للسلب عن ذات الاخر واللازم
منه ان ذات احد الطرفين ضروري للسلب عن ذات الاخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان
وصف احد الطرفين ضروري للسلب عن الاخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب
الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لا شيء من الحمار ينس بالضرورة وكل ركوب زيد فرب
بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب فربا لا يمكن
واما حذف قيد الوجود من الصغرى فلا يمتنع ان كانت مع سبطه كان قيد وجودها مضافا لها
في الكيف وان كانت مع مركبة لم يمتنع مع اصلها لما ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقا
او مكملا او مطلقا ومكلفه ولا انتاج في هذا الشكل منها **قال** احذف الضرورة من الصغرى
فلا ان المقدران للدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان منها ضرورة كانت اما الضرورة المشروطة
او الضرورة الوقتية او الضرورة المتشقة واختص الاختلاطان من احدهما من مقدمة اخرى للاختلاط
من مشروطتين او من دتية ومشروطة والضرورة فيها لم تسعد الى النتيجة ايضا في الاختلاط من المشروطتين
فلان الاوسط فيها ضروري للثبوت لمجموع ذات احد الطرفين ووصف ضروري للسلب عن مجموع ذات
الطرف الاخر ووصف ولا يلزم منه الا المناقاة الضرورية من مجموعين والمطلوب ضرورة مناقاة وصف

هذا الشكل هو الذي
يظهر فيه ان السبعة
دالة على ان الصدق
بالامكان امتنع
الاحجاب

والسبعة دالة ان صدق
الدوام على احدى مقدمته
والا فلا تصحى بمقدورها
على الادوام والاضرورة
والعسرة اية ضرورة كانت

احد الطرفين لمجموع ذات الطرف الاخر ووصف منه غير الزم ما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة
فلان الاوسط اذا كان ضروريا للثبوت للاصغر في بعض اوقات ذاته ضروريا للسلب عن الاكبر مشروط
الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الاكبر مع وصف ضروري للسلب عن الاصغر في بعض الاوقات واما
ان وصف الاكبر ضروري للسلب عن الاصغر فلا يتم لو ظهر انفسا من المشروطة كنعكسها لنعكست الضرورة في
الصغرى لكنه لم يمتنع وان حاولت تفصيل نتاج هذا القسم فليكن يتضح هذا الجدل

قال واما السبل الثالث

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|---------------|
| الشرط الثاني | الشرط الاول | الشرط الثالث | الشرط الرابع | الشرط الخامس | الشرط السادس | الشرط السابع | الشرط الثامن | الشرط التاسع | الشرط العاشر | الشرط الحادي عشر | الشرط الثاني عشر | الشرط الثالث عشر | الشرط الرابع عشر | الشرط الخامس عشر | الشرط السادس عشر | الشرط السابع عشر | الشرط الثامن عشر | الشرط التاسع عشر | الشرط العشرون |
| مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب |

اقول شرط الشكل الثالث بحسب احواله ان يكون الصغرى فعليه انما لو كانت مكملة لم يلزم
الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفعل والاولى ليس باصغر بالفعل
بل بالامكان فبان ان لا يصدق الا صغرى بالفعل على الاوسط فلم يندرج الا صغرى بالفعل تحتها فلا يلزم
من الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم به على الاصغر كما اذا فرضنا ان زيد اركب الخرس ولم يركب الحمار
وعوارب اركب الحمار دون الخرس يصدق قولنا كل من ركوب زيد مركوب غير بالامكان وكل مركوب
زيد فرب مع كذب قولنا بعض ما هو مركوب غير فرب بالامكان العايم لان كل مركوب هو حمار بالضرورة
فاما لم يصدق مركوب غير بالفعل على مركوب زيد لم يندرج تحت حتى سعدى الحكم منه اليه وباعتبار
هذا الشرط سقط من الاختلاطات الممكنة الا نعتا دسة عشر من الاختلاطات وقت الاختلاطات
المتخيلة طامه وبلغه اربعين والكبرى فيها اما ان يكون احدى الوصفيات الاربع فالسبعة بعكس الصغرى
محدودة فاعنه الادوام ان كان العكس مقدما به ومضموها اليه لا دام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين
اما ان السبعة كالكبرى او بعكس الصغرى في طريق المذكورة من العكس والخلف والافضل ان يصدق
بها ا ب اما حذف لا دام عكس الصغرى فلا يمتنع عكس الصغرى موجبة يكون لا دام سالبه ولا دخل

قال واما ضم الادام الكبرى

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|--------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|---------------|
| الشرط الثاني | الشرط الاول | الشرط الثالث | الشرط الرابع | الشرط الخامس | الشرط السادس | الشرط السابع | الشرط الثامن | الشرط التاسع | الشرط العاشر | الشرط الحادي عشر | الشرط الثاني عشر | الشرط الثالث عشر | الشرط الرابع عشر | الشرط الخامس عشر | الشرط السادس عشر | الشرط السابع عشر | الشرط الثامن عشر | الشرط التاسع عشر | الشرط العشرون |
| مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب | مطلوب |

هذا الشكل هو الذي
يظهر فيه ان السبعة
دالة على ان الصدق
بالامكان امتنع
الاحجاب

قال - واما الشكل الرابع فشرط انتاجه كسبحة احوال كون القياس منه من الفعل
 الثاني انعكاس السالبة المستعمله فيه الثالث صدق الدوام على صنف الضرب الثالث والعشرون في العام على
 كبره الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب الخامس كون الصغرى في الثامن من احدى
 والصغرى مما يصدق عليها في العام اقول - لا انتاج الشكل الرابع كسبحة شرط خمسة
 الاول كون القياس منه من الفعل الثاني حتى لا يستعمل فيه الممكنة اصلا لان الممكنة اما ان يكون موجبة او سالبة
 واما ان لا يتبع اما الممكنة السالبة فلما سياتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة
 الموجبة فلانها اما ان يكون صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين يحق لاختلاف اما اذا كانت صغرى
 فلصدق قولنا في النور المذكور كل ناهق مركب زبد بالامكان وكل حار ناهق بالضرورة مع ان
 السلب وصدق هذا الاختلاف مع حقيقة الاماكن كبره واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا مركب زبد
 بالضرورة وكل حار مركب زبد بالامكان الحاض مع امتناع الاحجاب ولابد لنا الكبرى بقولنا وكل حار
 مركب زبد بالامكان كان الحق الاماكن الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعمله فيه منعكسة لان اخص
 السوالب الغير المنعكسة السالبة الوقفية وهي اما ان يكون صغرى او كبرى واما ان لا يكون لم يتبع اما اذا كانت
 صغرى فلصدق قولنا لا شيء من القمر يتخسف بالتوقيت لا اى وكل في محو فهو قد بالضرورة والحق
 الاحجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل يتخسف فهو قد بالضرورة ولا شيء من القمر
 يتخسف بالتوقيت لا اى مع امتناع السلب واما الم يتبع مع الضرورية التي هي اخص البسائط لم يتبع
 مع شيء من البسائط الباقية ولا مع المتروكة الخاصة ايضا لان قد لا دوام لا يدخل في الانتاج
 اذا قاس فيه من سالتين فيبقى الشرط العامة والسالبة الوقفية لم يتبع مع الا لا يتبع مع الضرورية
 لان لازم العام لا يتم الخاص فلا يتبع ايضا مع شيء من المراتب الثالثة الشرط الثالث ان يصدق في الدوام في
 الضرب الثالث على صغره بان يكون ضرورية او دائمة والعرف في العام على كبره بان يكون من القضايا
 الست المنعكسة السوالب فانه لو اسنى لامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة هي
 احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد سألنا ان السالبة المستعمله
 في هذا الشكل يجب ان يكون منعكسة سقط من ذلك اجملة اختلاف الصغرى احدى السبع مع الكبريات السبع
 فلم يبق الا اختلاف الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واصل الصغريات المشروطة
 الخاصة والكبريات الاربعة وهي لا يتبع معها فلم يتبع البواقي وذلك لانه يصدق لاشي من المتخسف بعض
 بالاضافة القربية بالضرورة ما دام متخسفا لا اى بالامكان وكل قد يتخسف بالتوقيت
 لا اى مع امتناع سلب القربى المعنى بالاضافة القربية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انهما يتم
 لو سئل فيها امتناع الاحجاب حتى يتم الاختلاف لكن لم تظهر ضرورة تقييد تداعيه الشرط الرابع كون
 الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب لان هذا الضرب انتاجه انعكاس
 الصغرى ليدل على الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة خاصة لقبول انعكاس
 الصغرى

والصغرى مما يصدق عليها في العام
 الاول كون القياس منه من الفعل الثاني حتى لا يستعمل فيه الممكنة اصلا لان الممكنة اما ان يكون موجبة او سالبة
 واما ان لا يتبع اما الممكنة السالبة فلما سياتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما الممكنة
 الموجبة فلانها اما ان يكون صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين يحق لاختلاف اما اذا كانت صغرى
 فلصدق قولنا في النور المذكور كل ناهق مركب زبد بالامكان وكل حار ناهق بالضرورة مع ان
 السلب وصدق هذا الاختلاف مع حقيقة الاماكن كبره واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا مركب زبد
 بالضرورة وكل حار مركب زبد بالامكان الحاض مع امتناع الاحجاب ولابد لنا الكبرى بقولنا وكل حار
 مركب زبد بالامكان كان الحق الاماكن الشرط الثاني ان يكون السالبة المستعمله فيه منعكسة لان اخص
 السوالب الغير المنعكسة السالبة الوقفية وهي اما ان يكون صغرى او كبرى واما ان لا يكون لم يتبع اما اذا كانت
 صغرى فلصدق قولنا لا شيء من القمر يتخسف بالتوقيت لا اى وكل في محو فهو قد بالضرورة والحق
 الاحجاب واما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل يتخسف فهو قد بالضرورة ولا شيء من القمر
 يتخسف بالتوقيت لا اى مع امتناع السلب واما الم يتبع مع الضرورية التي هي اخص البسائط لم يتبع
 مع شيء من البسائط الباقية ولا مع المتروكة الخاصة ايضا لان قد لا دوام لا يدخل في الانتاج
 اذا قاس فيه من سالتين فيبقى الشرط العامة والسالبة الوقفية لم يتبع مع الا لا يتبع مع الضرورية
 لان لازم العام لا يتم الخاص فلا يتبع ايضا مع شيء من المراتب الثالثة الشرط الثالث ان يصدق في الدوام في
 الضرب الثالث على صغره بان يكون ضرورية او دائمة والعرف في العام على كبره بان يكون من القضايا
 الست المنعكسة السوالب فانه لو اسنى لامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدائمة هي
 احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الضرب سالبة وقد سألنا ان السالبة المستعمله
 في هذا الشكل يجب ان يكون منعكسة سقط من ذلك اجملة اختلاف الصغرى احدى السبع مع الكبريات السبع
 فلم يبق الا اختلاف الصغرى احدى الوصفيات الاربع مع احدى السبع واصل الصغريات المشروطة
 الخاصة والكبريات الاربعة وهي لا يتبع معها فلم يتبع البواقي وذلك لانه يصدق لاشي من المتخسف بعض
 بالاضافة القربية بالضرورة ما دام متخسفا لا اى بالامكان وكل قد يتخسف بالتوقيت
 لا اى مع امتناع سلب القربى المعنى بالاضافة القربية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انهما يتم
 لو سئل فيها امتناع الاحجاب حتى يتم الاختلاف لكن لم تظهر ضرورة تقييد تداعيه الشرط الرابع كون
 الكبرى في الضرب السادس من القضايا الست المنعكسة السوالب لان هذا الضرب انتاجه انعكاس
 الصغرى ليدل على الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين احدهما ان يكون الصغرى سالبة خاصة لقبول انعكاس
 الصغرى

هذا هو الشكل الرابع
 وهو من القضايا الست المنعكسة السوالب
 وهو من القضايا الست المنعكسة السوالب
 وهو من القضايا الست المنعكسة السوالب

فما عرفت فما سبق وانما ان يكون الكبرى الوضعية معها على الشرط المعتمد كسبحة في الشكل الثاني يحصل
 النتيجة وشرط انه اذا لم يصدق الدوام على صغره يكون كبره من الست المنعكسة السوالب فجب ان يكون
 كبرى الضرب السادس كذلك الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبره
 مما يصدق عليه في العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول لم يعكس النتيجة فلا بد
 ان يكون مقتضاها كبره اذا دلت احدهما بالضرورة المحتسبة بالية خاصة لقبول انعكاس السالبة المستعمله
 والشكل الاول انما يتبع سالبه خاصة لو كان كبرها احدى الخاصتين وصغرها احدى القضايا الست التي
 يصدق عليها في العام اما اذا كانت احدى الوصفيات الاربع فظهر انما اذا كانت احدى الدائمات
 فلا بد النتيجة حينئذ ضرورة لا دائمة او دائمة لا دائمة ومما اخص من الوقفية الخاصة بصدق في النتيجة السالبة
 الجارية العرفية الخاصة وهي انعكاس النتيجة المطلوبة فيجب ان يكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين
 لانها كبرى الشكل الاول وكبره من القضايا الست لانها صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر ان الضرب
 السابع لما كان انتاجه انعكاس بعكس الكبرى ليرجع الشكل الثالث وجب ان يكون السالبة المستعمله فيه
 سالبة لان انعكاس وان يكون الوجه مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه ايضا من شرطين احدهما
 ان يكون السالبة احدى الخاصتين وانما ان يكون الوجه فعليه لان الصغرى الممكنة عقبة في الشكل الثالث
 وانما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس والشرط الثاني قد علم في
 اول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال - والنتيجة في الضرب الاول بعكس
 الصغرى ان يصدق الدوام عليها او القياس من الست المنعكسة السوالب والى فطلقة عامة وفي الضرب
 الثالث دائمة ان يصدق الدوام على احدى معدومته والا فعكس الصغرى وفي الرابع والاحاسر المنة
 ان يصدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوف فاعني اللادوام وفي السادس والثامن في الثاني بعد
 عكس الصغرى وفي السابع كبره الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب
اقول - المتبع من الاختلافات بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين
 واهدي عشره وهي اى احدى الصغرى من الدائمات مع الفعليات الا احدى عشرة من الصغريات
 المشروطتين والعرفيتين مع الست المنعكسة السوالب وفي الرابع والاحاسر ستة وستون وهي التي
 حصل من الصغريات الفعلية لاهدي عشرة مع الست المنعكسة وفي السادس والثامن السابعة يحصل
 من الصغريات الخاصة مع الست المنعكسة وفي السابع اثنا عشر يحصل من الكبرى الخاصتين
 الا احدى عشرة والنتيجة في الضرب الاول بعكس الصغرى ان كانت ضرورة او دائمة او ان كان القياس
 من الست المنعكسة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احدى معدومته
 ضرورة او دائمة والا فعكس الصغرى وفي الرابع والاحاسر دائمة ان كانت الكبرى ضرورية او
 دائمة والا فعكس الصغرى محذوف فاعني اللادوام بيان الشكل بالبراهين المذكورة في المطلقات
 وفي السادس والثامن الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كبره الشكل الثالث بعد عكس الكبرى

من ضرب المعجزات العقلية احدى
 عشرة في الستة والاربعة والثلاث

وهي الست المنعكسة السوالب
 وهي الست المنعكسة السوالب
 وهي الست المنعكسة السوالب
 وهي الست المنعكسة السوالب

وفي الثامن كعكس السبعة بعد عكس الترتيب وباجمله لما كانت هذه الضروب الستة الاخير برزت الى الاشكال الستة المذكورة بما ذكره من الطرق كانت نتائجها تتاح لكل الاشكال بعضها في السادس والسابع وعكسها في الثامن وعليه مطالعة هذا الجدول

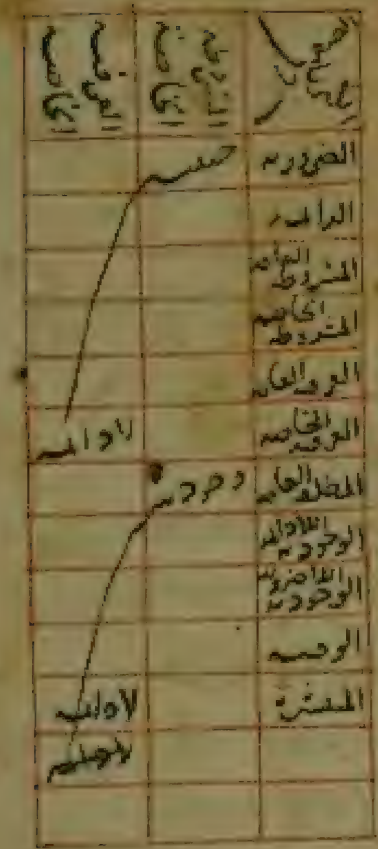
جدول الضرب من الاولين



جدول الضرب من الاولين



جدول الضرب من الاولين



الفصل الثالث في الالات الكاسية من الشرطيات وهي خمسة القسم الاول ما ترتيب من المتصلات والمطبع منه ما كانت الشركة في جزئها في المقدّمين ومقتد الاشكال لاربعه فيه . لان كان بالسا في الصغرى مقتداه الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالبا فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقتداهما فهو الشكل الثالث وان كان مقتداهما في الصغرى بالبا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الاشكال و عدد الضروب في الكمية والقيسه كما في التحليلات من غير فرق مثال الضرب

والمشترك عليه وجامعا كما قال العالم مولف فهو حادث كالتبث يعني التثبت حادث لانه حادث
وهذه العلم موجودة في العالم فكون حادثا واثبتا عليته المشترك لوحين احدهما الدوران وهو
اقتراح الشيء بغير وجوده ادعما كما قال الحدوث وابعث القائل وحوادثا ادعما اما وجوده
ففي التثبت واما عدما ففي الواجب تعالى والدوران آية كون المدارعة للداير فكون التالف غلة
الحدوث وثانها السبب والتقسيم وهو انما اوصاف الاصل والاطال بعضها ليتبين الباقي
للعليته كما قال الحدوث في البيت اما التالف او الامكان والساني باطل بالتحقق لان صفات
الواجب ممكنة وليست حادثا تتعين الاول والوجهان ضعيفان اما الدوران فلان الحركة لا
من العلم التامة والشرط المشاوي مدار للمعلوم مع انه ليس بعلة واما السبب والتقسيم فلان حصر
العلم في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مبدءا من التثبت والاثبات فجاز ان يكون
العلم غير حادث ثم مع تسليم صحة الحصر لانه ان المشترك اذا كان علمه في الاصل يلزم ان يكون علة
للفروع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلية او خصوصية الفرع مانعة منها **قال** واما الخاتمة
فهي كذا في الاول في قوله لا تقيس وهي تقنيات وغير تقنيات اما التقنيات فستة اوليات
وهي قضايا تصور طهرتها كاف في الجزم منها لقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا
حكمها بقوى طاهرة او باطنية كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا ومحرمات وهي
قضايا حكمها لمشاهدات مكررة مقدرة للتثبت كالحكم بان الشرب يستقونيا موجب للاشمال
وحديثات وهي قضايا حكمها بحديث قوى من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد
من الشمس والحديث مستور علة الا سقال من المبادئ الى المطالبات ومتواترات وهي قضايا حكمها
بما كثره الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامتناع من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة
وبغداد ولا يخفى مبلغ الشهادات في عدد بل يتبين هو القاضي بحال العدد والعلم الحاصل من التجربة
والحديث والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لا يغيب
عن الذهن عند تصور وجودها كالحكم بان الاربعة زوج لان تقسيمها متساويين **وقول**
كالحكم على المنطقي النظر في ضرورة الاقيسة كذا في النظر في مواضعها الكلية حتى يمكن الاحتراز
عن الخطا في الفكر من جهة الصورة والمادة ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقينية هو اعتقاد
الشيء بانه كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال
فالتقدير الاول يخرج الظن والثاني الجمل المركب والثالث اعتقاد المتقارب اما اليقينية ففرضية
ويكون مبادي اول في الاكتساب ونظريات اما الضرورية فستة ان الحكم بصدق القضية اليقينية
اما العقل او الجس أو المركب منها لا يختص بالمذكور في الجس والعقل فان كان الحكم هو العقل فاما
ان يكون حكم العقل مجرد تصور الطرفين او بواسطة فان كان الحكم مجرد تصورهما سميت تلك القضية
اوليات لقولنا الكل اعظم من الجزء وان لم يكن حكم العقل مجرد تصور الطرفين بل بواسطة فلا بد ان

لا يغيب تلك الواسطة عن الذهن عند تصورهما والالم يكن تلك القضية مبادي اول وسمي
قضايا قياساتها معها لقولنا الاربعة زوج فان كان الحكم بصدق القضية اليقينية
متساويين في الحال وترتيبها في الذهن لان الاربعة متقسمة متساويين وكل متقسم لمتساويين فهو زوج
وهي قضية قياسها معها في الذهن وان كان الحكم هو الجس فهي المشاهدات فان كان من الجواهر
الظاهرة سميت حسيات كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الجواهر الباطنية سميت وجدانية
كالحكم بان لنا خوفا وغضبا وان كان مركبا من الجس والعقل فالحكم بان يكون حسن السمع او غير ذلك
كان حصيل السمع فهي المتواترات وهي القضايا كحكم العقل بها بواسطة السمع من جهة كبر حال
العقل توطينهم على التثبت كالحكم بوجود مكة وبغداد وبلغ الشهادات غير متحصلة في عدد بل الحكم
بحال العدد حصول التقين من اناس من غير عدة المتواترات وليس بشئ وان كان غير حصيل
السمع فاما ان يحتاج العقل في الجزم الى تكرر المشاهدات مرة بعد اخرى او لا يحتاج فان احتاج فهي
المجربات كالحكم بان غروب السفن ميسر بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرر
المشاهدات فهي الحديثات كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لا خلاف في حلاله
النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحديث مستور علة الا سقال من المبادئ
الى المطالبات ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالب فلا بد في كل
حالات الحديث اذ لا يحسن اصله الا سقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدرك بالوجود والاشكال
آلي الوجود وحقيقته ان يستخرج المبادئ المترتبة للذهن فيحصل المطلوب والمجربات والحديثات ليست
حجة على الغير لجواز ان يحصل كالحديث او التجربة المفقدان للعلم بها **قال** والقياس المبني على هذه
الستة يسمى بوهانا وهي اما لمحي وهو الذي احده لا توسط منه علة للنسبة في الذهن والعين لقولنا هذا
متعفن الا خلاط وكل متعفن لا خلاط محموم وهذا محموم واما التي وهو الذي لا توسط فيه علة
لنسبة في الذهن فقط لقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الا خلاط فهذا متعفن الا خلاط **وقول**
في عبارته مساهلة بل البهانا هو القياس الموافق من التقنيات سواء كانت ابتداء وهي الضرورية
الست او بواسطة وهي النظريات والحديثات لا توسط منه علة للنسبة الا ان لا مشور في
الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو بهانا لمحي لانه يعطي اليقينية
في الذهن والخارج لقولنا هذا متعفن الا خلاط وكل متعفن لا خلاط محموم فهذا محموم فنعفن الا خلاط
كانه علة لثبوت اليقينية في الذهن كذلك علة لثبوت اليقينية في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة
لنسبة الا في الذهن فهو بهانا التي لانه بعد انية النسبة في الخارج دون اليقينية لقولنا هذا محموم
محموم متعفن الا خلاط فهذا متعفن لا خلاط فالحديث وان كانت علة لثبوت تعفن الا خلاط في الذهن
الا انها ليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس **قال** واما غير اليقينية فستة مشهورات وهي
حكمها لا حصر ان جميع الناس لها مصلحة عامة او رافه اوجيبه وانفعالات من عبادات او شرايع واداء

وهي القضايا كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لا خلاف في حلاله
النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعدا والحديث مستور علة الا سقال من المبادئ
الى المطالبات ويقابل الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالب فلا بد في كل
حالات الحديث اذ لا يحسن اصله الا سقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدرك بالوجود والاشكال
آلي الوجود وحقيقته ان يستخرج المبادئ المترتبة للذهن فيحصل المطلوب والمجربات والحديثات ليست
حجة على الغير لجواز ان يحصل كالحديث او التجربة المفقدان للعلم بها **قال** والقياس المبني على هذه
الستة يسمى بوهانا وهي اما لمحي وهو الذي احده لا توسط منه علة للنسبة في الذهن والعين لقولنا هذا
متعفن الا خلاط وكل متعفن لا خلاط محموم وهذا محموم واما التي وهو الذي لا توسط فيه علة
لنسبة في الذهن فقط لقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الا خلاط فهذا متعفن الا خلاط **وقول**
في عبارته مساهلة بل البهانا هو القياس الموافق من التقنيات سواء كانت ابتداء وهي الضرورية
الست او بواسطة وهي النظريات والحديثات لا توسط منه علة للنسبة الا ان لا مشور في
الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج ايضا فهو بهانا لمحي لانه يعطي اليقينية
في الذهن والخارج لقولنا هذا متعفن الا خلاط وكل متعفن لا خلاط محموم فهذا محموم فنعفن الا خلاط
كانه علة لثبوت اليقينية في الذهن كذلك علة لثبوت اليقينية في الخارج وان لم يكن كذلك بل لا يكون علة
لنسبة الا في الذهن فهو بهانا التي لانه بعد انية النسبة في الخارج دون اليقينية لقولنا هذا محموم
محموم متعفن الا خلاط فهذا متعفن لا خلاط فالحديث وان كانت علة لثبوت تعفن الا خلاط في الذهن
الا انها ليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس **قال** واما غير اليقينية فستة مشهورات وهي
حكمها لا حصر ان جميع الناس لها مصلحة عامة او رافه اوجيبه وانفعالات من عبادات او شرايع واداء

والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان لو خلى مع قطع النظر عما دراه عقله لم يحكم
 بها خلاف الاوليات لقولنا العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم وحرمانها
 الضعفاء محمودة ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات و
 لا اهل كل صناعه بحسبها ومسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم وبنى عليها الكلام لدفع
 كسليم الفقه مسائل اصول الفقه والقياس المولف من هذين سمي جدلا والغرض اقتناع
 القاصرين اذ رآك البرهان الزام الخصم ومقبولات وهي قضايا لا تؤخذ ممن يعتقد فيه
 اما لا سيما دي او لمزيد عقل ودين كالمأخوذات من اهل العقل والزهدي ومقبولات
 وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن لقولنا فلان يطوف الليل فهو سادق والقياس المولف
 من هذين سمي خطابه والغرض منه ترغيب السامع فيما تنفعه من هذين الخطاين وامر الدين
 ومقبولات وهي قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او ينشط
 لقولنا انما يات قوته سبيله والعسل مرة مقبلة والقياس المولف منها سمي شعرا والغرض منها
 انفعال النفس بالترغيب والترهيب وتوجيه الوزن الحسن والصوت الطيب ومبنيات وهي
 قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة لقولنا كل موجود مشارا اليه ودرء العالم فضا
 لا يتناهي ولولا دفع العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقته
 العقل في مقدمات القياس الناجح لتفضل حكمه وانما له نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس
 المولف منها سمي سفسطة والغرض منها انحام الخصم وتغلطه اقول من غير التقيد
 المشهورات وهي قضايا يعرفها جميع الناس بسبب غريزتها فاما استقامتها
 على مصلحة عامة لقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة لقولنا
 مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فهم من الحجة لقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالهم
 من هاديات كفتح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم فتحه عند غيرهم او من شرايع واداب
 كالاخلاق الربعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث يلبس بالاوليات ويترق بينهما
 الانسان لو فرض نفسه خاليه من جميع الامور المعاصرة لعقله حكم بالاوليات وفي المشهورات
 وهي قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب ادائهم
 وادابهم ولكل اهل صناعه ايضا مشهورات بحسب حيلهم ومسلمات وهي قضايا تسلم
 من الخصم وبنى عليها الكلام لدفع سواركات مسلمة فيما بينها خاصة او من اهل علم كسليم الفقه
 مسائل اصول الفقه على وجوب الزكوة في حلق الناقة لقوله عليه السلام في اكل زكوة فلوقال
 الخصم هذا اخي وادع فلانم انه حجة فيقول له قدمت هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان اخذ
 ههنا مسلمات والقياس المولف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه الزام الخصم اقتناع
 من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان ومنها المقبولات وهي قضايا لا تؤخذ ممن يعتقد فيه

بالحكام محسوسة

كاستبدال الفقيه

اما لا سيما دي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما الاختصاص صه لمن عقل
 ودين كاهل العلم والزهدي وهي ما فتجد في عظيم امر الله والشفقة على خلق الله ومنها اللطائف
 وهي قضايا يحكم بها حكما راجحا مع تجوز نفسه لقولنا فلان يطوف الليل فهو سادق والقياس
 المولف من المقبولات والمقبولات سمي خطابه والغرض منها ترغيب الناس فيما تنفعهم من
 امور معاشهم ومعادهم كما فعلوا الخطباء والوعاظ ومنها المخيلات وهي قضايا يحكم بها
 فتاثر النفس منها قيصا وبسطا فتتغير او تتغير كما اذا قل انما يات قوته سبيله انبسطت النفس
 وتوسعت في شوقها واذا قل العسل مرة مقبلة انقبضت النفس وتضيق عنه والقياس المولف
 منها سمي شعرا والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك ان يكون الشعور على
 وزن ان يترد صوت طيب ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور
 غير محسوسة واما قد لا صور الغير المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا حكم
 حسن الحسناء وقبح القبيحة وذلك لان الوهم قوة جسمانية لا انسان بها يدرك الحركات المستترة
 من المحسوسات فهي بالغة الحسن فاذا حكم على المحسوسات فان حكمها صحيحا وان حكم على غير
 المحسوسات فالحكم بها كان كاذبا كالحكم بان كل موجود مشارا اليه وان دراء العالم فضا لا يتناهي
 ولان الوهم والحسن بقا الى النفس فهي مخدرة اليها مستحقة لها حتى ان حكم الوهميات ربما لم يتبين
 عند من الاوليات ولولا دفع العقل والشرائع وتكذيبها احكام الوهم بقيت انبساطا بالاوليات
 ولم يكتسب بيقين اصلا وما تعرفه كذب الوهم انه يفسد العقل في المقدمات المتخذه لتفضيل الحكم
 بها كالحكم الوهم بالخوف عن الموت مع انه نواقض العقل في ان الميت جماد واجداد لا يحاف من الموت
 لقولنا المدة لا يحاف عنه فاذا اصل العقل والوهم الى النتيجة فكذب الوهم وانكرها والقياس المركب
 منها سمي سفسطة والغرض منه تغليب الخصم واسكانه واعظم فادبها مع فرضها لاعتزاز عنها
قال والمغالطة قناس تغشده صورته بان لا يكون على غير نتيجة لاختلال شرط معين بحسب
 الكمية او الكيفية او اجمعة او مادته بان يكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكن الالفاظ مترادفة لقولنا
 كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة جهة اللفظ لقولنا
 لصورة الفرس المنقوش على الحائط فرس وكل فرس صهال السبع الملك الصورة صهالة او من جهة المعنى
 لعدم مراعاة وجود الموضوع في الوجهة لقولنا كل انسان فرس وهو انسان وكل انسان فرس
 وهو فرس لسبع بعض الانسان فرس ووضع الطبيعة مقام الكلية لقولنا الانسان حيران والحيران
 حسن لسبع ان الانسان فرس واخذ الامور الزمنية مكان العينية وبالعكس فعلى مراعاة كل ذلك
 لا يتبع في الغلط والمغالطة سفسطة اي ان قابل لها الحكم ومما ينبغي ان قابل بها الجدول
اقول والمغالطة قناس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة اما من جهة الصورة فان
 لا يكون على هيئة نتيجة لاختلال شرط بحسب الكمية او الكيفية او اجمعة كان كبرى الشكل بلاد خربة او صغرى

وتفضل من العلم بان الوهميات
 كاد يحكم بها الوهم في الحكم المحسوسات
 فبعض المحسوسات وهذه المقدمات

الفصل الثاني

20. 20

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠